الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة محمد خيضر – بسكرة –

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم التجارية

الموضـــــوع:

أثر الشراكة الاوروجزائرية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر

■ دراسةحالة – الجزائر – ■

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية
تخصص: تسويق وتجارة دولية

من إعداد الطالب:

✓ **ايمان زوبيري**

الأستاذة المشرفة:

✓ **امينة عزيز**

رقم التسجيل:	**5027547/09**
تاريخ الإيداع:	**2013/05/25**

الموسم الجامعى : 2013- 2014

بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء

اهدي ثمرت هذا العمل :

إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة .. ونصح الأمة .. إلى نبي الرحمة ونور العالمين سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم

إلى من نذرت عمرها في أداء رسالة صنعتها من أوراق الصبر وطرزتها في ظلام الدهر على سراج الأمل بلا فتور أو كلل

رسالة تعلم العطاء كيف يكون العطاء وتعلم الوفاء كيف يكون الوفاء و تعلم الصبر كيف يكون صبرا

إلى التي لن تكفيني في وصفها الكلمات ولو كانت مداد السماوات و الأرض

قبس نور حياتي ..... الغالية أمي

إلى من يشقى في سبيل راحتي و عيشتي الهنيئة و لدلالي .....أبي

إلى من رسم لي الحب على صفحات الحياة ..وشجعني لأبدع على تلك الصفحات.. واخذ بيدي لأخط أجمل الذكريات..
وتفنن معي في تلوين تلك اللوحات الرائعة ..التي أهداها لي ..إلى من أحاطني بحبه .. وحنانه ..وجعلني كل أحلامه..
ورأى في شخصي مستقبله ..إلى من أضاء شموع الأمل داخلي ..و أوقد نار الحب والغيرة في قلبي..إلى من أحـــبني بصدق ..
من عشقني ....زوجي العزيز أسامة

إلى ملاك حياتي الى فتفوت السكر الى من دخلت حياتي لتعبر لي عن اشتياقها لي و تبادرني حب و حنانا لم اشعر به في حياتي من قبل إلى
من هي سبب في أن تكون الجنة تحت أقدامي إلى ..... ابنتي الغالية الين

إلى من اعتبرني دوما صغيرة إلى من دللني و كبرت بين عينيه و تحت رعايته.....أخي وحيد

إلى من هي سندي في الحياة إلى من ليس لي سواها إلى التي تعلمت منها فن اللغة العربية و الأدب و الأصالة لكي ترى اليوم ثمرة علم قدمته
لي دون علمها..... شقيقتي الغالية فريدة

إلى من دخل حياتنا في ثوب أخ ثاني إلى من شاركنا كل أفراحنا و أحزننا ولو أنها قليلة إلى..... زوج أختي ناصر

إلى من اعتبر احدهما عيني اليمين و اخر عيني الشمال أروع برعمان في حياتي ضياء الدين و المعتز بالله

إلى أسرة الثانية : ماما حسينة ، بابا ديدي ، رفيق ، زبيدة ، نجلاء

إلي كل أقاربي صغيرا و كبيرا و كل صديقاتي و رفيقاتي دربي و زميلاتي في الدراسة

و إلى كل طلبة كلية علوم التسيير و الاقتصاد و العلوم التجارية و خاصة دفعة 2014 .

إيمان

الشـكــر و الــعــرفــان

اللهم إني أسالك إيمانا دائما و قلبا خاشعا و علما نافعا و يقينا صادقا و دينا قيما ، و أسالك دوما العافية و أسالك الشكر على العافية و أسالك الغنى عن الناس يا رب العالمين

وصلى الله وسلم على سيدنا محمد و على اله و صحبه أجمعين

" اللهم لك الحمد حتى ترضى ولك الحمد إذ رضيت ولك الحمد بعد الرضا " إن وفقنا في إتمام و إكمال هذا العمل المتواضع

بعد شكر الله وحمده نتقدم بكلمة شكر و عرفان إلى الأستاذة المشرفة " عزيز امينة " و اسال الله عز وجل ان يوفقها في كل عمل تقوم به و كل خطوة تخطوها نحو الاعلى

كما نشكر كل من ساعدنى في هذا العمل من قريب أو من بعيد

فهرس المحتويات

المحتويات	الصفحة
الشكر و العرفان	–
الإهداء	–
فهرس المحتويات	I
فهرس الجداول و الأشكال	IV
مقدمة عامة	أ–د
الفصل الأول: الإطار العام للاستثمار الأجنبي المباشر	2
المبحث الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر	3
المطلب الأول: مدخل إلى الاستثمار و الاستثمار الأجنبي	3
الفرع الأول: مفهوم الاستثمار	3
الفرع الثاني: مفهوم الاستثمار الأجنبي	5
المطلب الثاني: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر و خصائصه	6
الفرع الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر	6
الفرع الثاني: خصائص الاستثمار الأجنبي المباشر	8
المطلب الثالث: أنواع و أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر	8
الفرع الأول: أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر	8
الفرع الثاني : أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر	11
المبحث الثاني: التفسير التقليدي و الحديث للاستثمار الأجنبي المباشر	14
المطلب الأول: التفسير التقليدي للاستثمار الأجنبي المباشر	14
الفرع الأول : النظرية الكلاسيكية و النيوكلاسيكية	14
الفرع الثاني: نظرية رأس المال و أخطار التبادل	15
الفرع الثالث: نظرية عدم كمال الأسواق و الميزة الاحتكارية	16
المطلب الثاني: التفسير الحديث للاستثمار الأجنبي المباشر	17
الفرع الأول : نظرية دورة حياة المنتوج و النظرية الانتقائية	17
الفرع الثاني: نظرية توزيع المخاطر و الميزة النسبية	19
الفرع الثالث : نظرية الموقع و الموقع المعدلة	21
المبحث الثالث: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر و الآثار الناجمة عنه.	23
المطلب الأول: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر	23
الفرع الأول: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر الراجعة للمستثمر الأجنبي	23

الفرع الثاني: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر لدى الدولة	24
المطلب الثاني : أثار الاستثمار الأجنبي المباشر	28
الفرع الأول : الآثار الايجابية للاستثمار الأجنبي المباشر	28
الفرع الثاني : الآثار السلبية للاستثمار الأجنبي المباشر	29
الفصل الثاني :الإطار العام للشراكة الاوروجزائرية	34
المبحث الأول : ماهية الشراكة	35
المطلب الأول : مفهوم الشراكة	35
الفرع الأول : تعريف الشراكة	35
الفرع الثاني : خصائص الشراكة	36
الفرع الثالث : أهداف الشراكة	37
المطلب الثاني : أشكال الشراكة و مزاياها و عيوبها	38
الفرع الأول : أشكال و أنواع الشراكة	38
الفرع الثاني : مزايا و عيوب الشراكة	40
المبحث الثاني :الإطار العام لشراكة الاورومتوسطية	42
المطلب الأول :مفهوم الشراكة الاورومتوسطية تطورات مسارها	42
الفرع الأول : مفهوم الشراكة الاورومتوسطية	42
الفرع الثاني : تطورات مسار مشروع الشراكة الاورومتوسطية .	43
المطلب الثاني : دوافع و أهداف الشراكة الاورومتوسطية	48
الفرع الأول :دوافع الشراكة الاورومتوسطية	48
الفرع الثاني : أهداف الشراكة الاورومتوسطية	53
المبحث الثالث : الإطار العام لشراكة الاوروجزائرية	55
المطلب الأول : اتفاقية الشراكة الاوروجزائرية و مضمونها	55
الفرع الأول : اتفاقية الشراكة الاوروجزائرية	55
الفرع الثاني : مضمون اتفاقية الشراكة الاوروجزائرية	56
المطلب الثاني : دوافع و عراقيل الشراكة الاوروجزائرية و انعكساتها الاقتصادية	62
الفرع الأول : دوافع و عراقيل الشراكة الاوروجزائرية	62
الفرع الثاني :شروط نجاح الشراكة الاوروجزائرية و انعكساتها الاقتصادية .	66
الفصل الثالث :الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل الشراكة الاوروجزائرية	71
المبحث الأول : محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل الشراكة الاوروجزائرية	72
المطلب الأول: الإطار المنظم للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر و مناخه	72
الفرع الأول : الإطار القانوني و المؤسساتي للاستثمار الأجنبي المباشر	72

الفرع الثاني: المناخ الاستثماري في الجزائر	80
المطلب الثاني: ضمانات و حوافز حماية الاستثمار الأجنبي في الجزائر	86
الفرع الأول : ضمانات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	86
الفرع الثاني : حوافز الاستثمار الأجنبي المباشر	90
المبحث الثاني: دراسة تحليلية للاستثمار الأجنبي المباشر بالجزائر	94
المطلب الأول: تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر للجزائر من الاتحاد الأوروبي	94
الفرع الأول : تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر من الإتحاد الأوربي قبل توقيع الشراكة الأورو جزائرية	94
الفرع الثاني:تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بعد توقيع الشراكة الأورو جزائرية	96
المطلب الثاني: تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	97
المطلب الثالث: التوزيع الجغرافي و القطاعي الأجنبي المباشر في الجزائر	101
الفرع الأول: التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	101
الفرع الثاني: التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي في الجزائر	103
الخاتمة العامة	108
قائمة المراجع	111

فهرس الجداول

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
01	الاتفاقيات الاورومتوسطية المبرمة في إطار السياسة المتوسطية الشاملة (1972- 1995)	45
02	قوائم السلع و المنتجات التي تم الاتفاق بشأنها بخصوص التفكيك الجمركي (حالة الجزائر)	61
03	تغيرات الاقتصاد الكلي خلال الفترة 2002/ 2013 بالجزائر	82
04	الاتفاقيات الثنائية المتعلقة بالاستثمار إلى غاية 2006	88
05	الاتفاقيات المتعلقة بمنع الازدواج الضريبي إلى غاية 2006	89
06	تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر من الاتحاد الأوروبي خلال الفترة 1998 / 2001	95
07	تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر من الاتحاد الأوروبي خلال الفترة 2003/ 2008	96
08	تطور حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد للجزائر خلال الفترة 2003 / 2013	98
09	التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر	101
10	توزيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة المصرح بها حسب القطاعات الاقتصادية خلال الفترة 2003-2013	104

فهرس الاشكال

رقم الشكل	العنوان	الصفحة
01	حجم الاستثمار الأجنبي المباشر من حيث عدد المشاريع و مبالغها خلال الفترة (2003-2013)	99
02	التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر من حيث عدد المشاريع و مبالغها خلال الفترة 2003 -2013	102
03	التوزيع القطاعي للاستثمارات المصرح بها من حيث المشاريع و مبالغها خلال الفترة (2003- 2013)	105

المقدمة العـــامـــة

تعيش الساحة الدولية و النظام الاقتصادي العالمي العديد من التحولات و التطورات المتسارعة للعلاقات الدولية و ذلك في إطار تنامي العولمة و التوجيهات الاقتصادية المعاصرة ، بالإضافة إلى ظهور التكتلات الاقتصادية و التي كان لها أثارا هامة على العلاقات الاقتصادية الدولية و الانفتاح الاقتصادي لمختلف الدول .

و في ظل التكتلات الاقتصادية الإقليمية و ذلك على مستوى الدول المتقدمة و الدول النامية التي وجدت نفسها أمام ضرورة مواجهة المنافسة العالمية و اكتساب المقومات التي تسمح لها بالاستمرار و رفع التنافسية و هذا من خلال الانضمام إلى تجمعات الجهوية التي تضم إلى جانب الدول المتقدمة دول نامية تسعى للاندماج في الاقتصاد العالمي .

و في هذا الإطار تندرج اتفاقية الشراكة الاورومتوسطية بين الاتحاد الأوروبي و الذي يمثل التكتل الإقليمي لدول الأوروبية و بين دول الحوض المتوسط بحيث تهدف هذه الإستراتيجية الجديدة إلى بناء منطقة مستقرة نامية بصورة دائمة و ذلك من خلال إنشاء منطقة تجارة حرة و هذا خلق وضع جديد يتمثل في تواجد الدول المتوسطية أمام أهم المسائل التي تطرحها الشراكة مع الاتحاد الأوروبي و هي إعادة هيكلة و تأهيل اقتصاديتها لمواجهة نتائج تحرير التجارة و هنا يبرز دور الاتحاد الأوروبي لتحقيق الاندماج للدول المتوسطية من خلال المساعدات المالية المرافقة لاتفاق الشراكة

و باعتبار الجزائر دولة نامية متوسطية تسعى إلى رفع معدل النمو الاقتصادي و تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة خاصة بعد التحولات الجذرية للاقتصاد الجزائري بعد خروجه من الأزمة البترولية و بعدها أزمة المديونية

و يثير موضوع الشراكة الاوروجزائرية في جوانبه النظرية العديد من النقاط التي تحتاج إلى التحليل و الدراسة و لعل ابرز ادوار و أثار الشراكة الاوروجزائرية هو تشجيعها للاستثمار الأجنبي المباشر الذي يعد أول مصدر لتنمية للجزائر .

إشكالية الدراسة :

انطلاقا من تزايد الاهتمام نحو الاستثمار و كذا ظاهرة الشراكة الاوروجزائرية و ازدياد حدة المنافسة بين الدول النامية و الدول المتقدمة على حد سواء من اجل انجاز وجلب المزيد من الاستثمارات الأجنبية و من هذا المنطلق تتمحور إشكالية بحثنا حول :

ما مدى تأثير الشراكة الاوروجزائرية على جذب و استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر

و تندرج تحت هذه الإشكالية عدة أسئلة فرعية تتمثل في :

1. هل تساهم الشراكة الأورو جزائرية في تحسين النظام القانوني الخاص بالاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر من اجل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر ؟
2. هل تساهم الشراكة الأورو جزائرية في تقديم المزيد من الضمانات و الحوافز في الجزائر من اجل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر ؟
3. هل تساهم الشراكة الاوروجزائرية في تحسين المناخ الاستثماري في الجزائر من اجل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر ؟

الفرضيـــــات:

للإجابة على إشكالية البحث و تساؤلاته، كان لا بد من وضع الفرضيات التالية :

1. تساهم الشراكة الاوروجزائرية في تحسين النظام القانوني في الجزائر من اجل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر .
2. تساهم الجزائر الشراكة الاوروجزائرية في تقديم المزيد من الضمانات و الحوافز في الجزائر من اجل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر .
3. تساهم الشراكة الاوروجزائرية في تحسين المناخ الاستثماري في الجزائر من اجل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر .

أهداف الدراسة :

إن الغرض من تناولنا لهذا الموضوع ينصب حول محاولة تحقيق الأهداف الآتية:

1. عرض وتقديم الإطار الفكري والنظري لمفهوم الاستثمار و الشراكة
2. الوقوف على واقع المناخ الاستثماري بالجزائر
3. تسليط الضوء على مفهوم الاستثمار الأجنبي بكل جوانبه
4. التعرف على دوافع الجزائر من توقيع اتفاقية الشراكة الاوروجزائرية و ماهو مضمونها .

أهمية الدراسة :

تكمن أهمية هذه الدراسة في أهمية الموضوع الذي تعالجه، فالاستثمار الأجنبي المباشر تزايدت أهميته في السنوات الأخيرة لذلك تسعى الدول النامية لاستقطابه حتى تستفيد من مزاياه من خلال تخفيض نسبة البطالة و الاستفادة من التكنولوجيا المتطورة ...، كما إن الجزائر تعمل على الاستفادة من الشراكة الاوروجزائرية من خلال استقطاب اكبر قدر ممكن من الاستثمارات الأوروبية التي تساعد في تحقيق التنمية الاقتصادية .

منهج الدراسة :

إن المنهج الذي سيتم اتباعية في هذه الدراسة هو المنهج الاستكشافي لتحديد مدى مساهمة الشراكة الاوروجزائرية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر ، و ذلك من خلال الاعتماد على جمع البيانات من مصادر ثانوية تمثلت في استخدام الإحصائيات و تحليلها بغرض الوصول إلى نتائج الدراسة ، كما تم الاعتماد على المنهج الوصفي في معالجة الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر كظاهرة اقتصادية حضيت باهتمام العديد من الباحثين الاقتصاديين ، و المنهج التاريخي من تطور الشراكة الاوروجزائرية بالإضافة إلى المنهج التحليلي من خلال تحليل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر .

الدراسات السابقة :

- **دراسة عبد الكريم كاكي ، اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على تنافسية الاقتصاد الوطني،2010** و هدفت هذه الدراسة للتعرف على الاستثمارات الأجنبية المباشرة و دراسة أساليب جذبها و توطينها في الجزائر ، معرفة ترتيب الاقتصاد الجزائري ضمن المؤشرات التنافسية الدولية ، دراسة نتائج تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على تنافسية الاقتصاد الجزائري ، و اعتمدت هذه الدراسة على المنهج التاريخي من خلال الحديث عن تطور الاستثمار الأجنبي المباشر و المنهج الوصفي و التحليلي لتشخيص و تحليل و تفسير اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على تنافسية الاقتصاد الجزائري ، و توصلت هذه الدراسة إلى عدة نتائج نذكر منها أن هذا النوع من الاستثمارات يلعب دورا إيجابا في الرفع من تنافسية الاقتصاد الوطني ، و أن الجزائر تحتاج إلى المزيد من الإصلاحات لجذب حجم اكبر من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بغية الرفع من تنافسية الاقتصاد وما يميز هذه الدراسة أنها ربطت جذب الاستثمار الأجنبي المباشر بالشكل المطلوب يساعد على زيادة تنافسية الاقتصاد الوطني .
- **دراسة عمار زودة ، محددات قرار الاستثمار الاجنبي المباشر – دراسة حالة الجزائر –، 2008 تهدف** هذه الدراسة إلى عرض أهم المحددات الأساسية المساعدة على بناء مناخ استثماري جاذب لرؤوس الأموال الأجنبية ، و التي تجعل رجال الأعمال الأجانب يتخذون قراراتهم المتعلقة ، المفاضلة بين الاقتصاديات المختلفة لإقامة استثماراتهم ، و قد اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي في عرض و تفسير أبعاد محددات ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر ، و دوافع المفاضلة بين بيئة الاقتصاديات المختلفة من طرف رجال الأعمال الأجانب ، بالإضافة إلى اعتماد المنهج المقارن أحيانا رغبة في تحليل و مقارنة تجارب الدول في استقطاب هذا النوع من الاستثمارات ، و توصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها أن الوضع العام و السياسي و الأمني للدولة و مدى ما تمتاز به من استقرار و تنظيماته الإدارية ، فعالية و كفاءة في نظامها القانوني و مدى مرونته و وضوحه و اتساقه و سياسات الدولة الاقتصادية و إجراءاتها و طبيعة السوق و آلياته و إمكانياته ، منشات قاعدة و عناصر الإنتاج ، خصائص جغرافية و ديموغرافية ، كل ذلك يشكل محددات ما اصطلح عليه تسمية " المناخ الاستثماري " ، بالإضافة إلى اهتمام هذه الدراسة بقرار الاستثمار .

← **دراسة جمال عمورة ، دراسة تحليلية و تقيمية لاتفاقيات الشراكة العربية الاورومتوسطية ، 2005 و**

يهدف هذا البحث إلى دراسة الآثار الاقتصادية لاتفاقيات الشراكة على الدول العربية التي وقعت عليها ، و ذلك من خلال بعض التجارب السابقة كتجربة تونس ، المغرب و مصر ، التي بدأت بالفعل تنفيذ الالتزامات المترتبة على تلك الاتفاقيات ، قصد الاستفادة منها في تجربة الجزائر ، كما اعتمد على المزج بين المنهج الوصفي التحليلي و المنهج التاريخي ، و ذلك لعرض المعلومات وفقا لتسلسل التاريخي و المراحل التي مر بها الاقتصاد العالمي عامة و الاقتصاد العربي خاصة ، و توصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها أن الشراكة تهدف إلى زيادة فرص الاستثمار في الدول العربية الموقعة على هذه الاتفاقيات مما يساهم في زيادة تدفق رؤوس الأموال و الخبرات و التكنولوجيا ، تحسين نظام الرعاية الصحية و الضمان الاجتماعي ، و لكن لشراكة أثار سلبية تتمثل في محدودية المزايا التي توفرها هذه الشراكة للدول العربية نتيجة غياب التكامل العربي في هذه المفاوضات الذي أدى بها إلى فقدانها العديد من المزايا التي كانت في متناولها و تتميز هذه الدراسة بعرضها للتجارب السابقة للجزائر كتونس ، المغرب ، مصر .

هيكل الدراسة :

تتضمن هذه الدراسة مقدمة عامة يليها ثلاثة فصول ثم خاتمة و ذلك كالتالي:

الفصل الأول سنتطرق من خلاله إلى الإطار العام للاستثمار الأجنبي المباشر و به ثلاثة مباحث حيث يتناول المبحث الأول ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر ، أما المبحث الثاني تناول التفسير التقليدي و الحديث للاستثمار الأجنبي المباشر ، و المبحث الثالث تحدث عن محددات الاستثمار الأجنبي المباشر و الآثار الناجمة عنه.

أما الفصل الثاني فعنون بـ : الإطار العام للشراكة الاوروجزائرية و به ثلاثة مباحث حيث يتناول المبحث الأول ماهية الشراكة أما المبحث الثاني فهو عن الإطار العام لشراكة الاورومتوسطية، و المبحث الثالث تناول الإطار العام لشراكة الاوروجزائرية .

أما الفصل الثالث فعنون بـ : الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل الشراكة الاوروجزائرية، به مبحثين حيث سنتطرق في المبحث الأول إلى محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل الشراكة الاوروجزائرية أما المبحث الثاني فهو عبارة عن دراسة تحليلية للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في ظل الشراكة الاوروجزائرية و أخيرا الخاتمة .

مقدمة الفصل الأول :

لقد كان لتدفقات رؤوس الأموال الدولية عدة تطورات في أشكالها في ظل ما يعرف بالعولمة المالية ، و ذلك في إطار العلاقات الاقتصادية الدولية ، فبعدما كانت محدودة الانفتاح أصبحت اليوم فير مقيدة في انتقال كل ما يرغب الأفراد و المؤسسات نقله خاصة ما تعلق بعوامل الإنتاج .

و نتيجة التزايد السكاني الذي يشهده العالم و الضغوط الاقتصادية و الاجتماعية و محاربة البطالة و توفير الخدمات الصحية و السعي عموما وراء تحقيق التنمية بجميع جوانبها. كان لزما على الدول زيادة الاستثمارات و خلق المزيد من مناصب الشغل ، بالإضافة إلى الحاجة لضخ قدر هائل من رؤوس الأموال من مختلف المصادر. و بسبب الاعتقاد بجدوى الاستثمار الأجنبي المباشر كأحد أهم مصادر رؤوس الأموال ، إضافة إلى الدور المهم الذي يلعبه في الرفع من القدرات الإنتاجية لاقتصاديات الدول المضيفة و زيادة معدلات التشغيل و نقل التكنولوجيا الحديثة، و من اجل الظفر بهذه المزايا تحاول العديد من الدول جلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إليها و ذلك من خلال استخدام العديد من الحوافز و الامتيازات المالية .

و نظرا للأهمية البالغة للاستثمار الأجنبي المباشر ، فقد ارتأينا في هذا الفصل الأول دراسة مختصرة له و ذلك ومن خلال تقسيم الفصل إلى :

- المبحث الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر
- المبحث الثاني: التفسير التقليدي و الحديث للاستثمار الأجنبي المباشر
- المبحث الثالث: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر و الآثار الناجمة عنه.

المبحث الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر من أهم أشكال تدفقات رؤوس الأموال الدولية و واحد من أكثر أشكال الاستثمار المثير للجدل في الأوساط الاقتصادية و التجارية و السياسية ، نظرا للآثار الناشئة عنه لكل من المستثمر الأجنبي و للدولة المستضيفة ، و ذلك لأنه يتوجه إلى إنشاء مشاريع اقتصادية في مختلف القطاعات بشكل مباشر ، و قصد فهم هذه الظاهرة سوف نتطرق في هذا المبحث إلى :

- المطلب الأول : مدخل إلى الاستثمار و الاستثمار الأجنبي
- المطلب الثاني: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر و خصائصه
- المطلب الثالث: أنواع و أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر

المطلب الأول: مدخل إلى الاستثمار و الاستثمار الأجنبي

الفرع الأول : مفهوم الاستثمار

أولا : تعريف الاستثمار : إن تعريف الاستثمار يختلف من اقتصاد لأخر و فيما يلي بعض التعريفات لعدد من الاقتصاديين البارزين : [1]

يعرفه " **قويتون Guitton** " فيقول: " الاستثمار هو تطوير و تنمية وسائل الطاقة المهيأة ، فالاستثمار تحسين في المستقبل مع إنفاق و تضحية " . أما " **فيزافونا Vizzafona** " فيعتبر الاستثمار اقتناء أصل معين قصد الحصول على امتيازات مستمرة .أما " **كينز**" فيرى أن الاستثمار هو ارتفاع التجهيزات في رأس المال الثابت أو التداول .

و يعرفه صاحب القاموس الاقتصادي **بشير علية** بأنه: " تخصيص رأس المال للحصول على وسائل إنتاجية جديدة أو لتطوير الوسائل الموجودة، لغاية زيادة الطاقة الإنتاجية". أما صاحب موسوعة المصطلحات الاقتصادية **حسين عمر** فيعرفه: " تكوين رأس المال العيني الجديد الذي يتمثل في زيادة الطاقة الإنتاجية، وهو بهذه المثابة زيادة صافية في رأس المال الحقيقي للمجتمع، وتتكون عناصره من المباني والتشييدات والآلات

[1] د/ بودي عبد القادر و آخرون : **الاستثمار الأجنبي المباشر مع الإشارة إلى تجارب بعض الدول** ، ص 2

والتجهيزات ووسائل النقل والحيوانات و الأرض ". أما الموسوعة الاقتصادية **حسين الهموندي** و آخرون فيعرفونه بـ : " مصروف يقوم به رب العمل كي يحفظ أو يطور جهاز إنتاجه الذي يعبر عن انتقال رأس المال النقدي إلى رأس مال منتج، وفي مشروع ما يتألف الاستثمار من تحويل مبلغ من المال إلى وسائل عمل (مصانع، ماكينات..) بهدف زيادة الإنتاج واستخلاص أرباح أكثر" . [1]

كما يعّرف الاستثمار بصفة عامة على أنّه الإضافة على السلع الإنتاجية بأنواعها كالمواد الأولية و الآلات و المعدات و الأماكن و المباني و غيرها من الأمور المستخدمة في عملية الإنتاج التي تشكل ثروة وطنية و التي تشكل بمجموعها الإضافات إلى خزائن رأس المال الحقيقي للبلاد .

و يعد الإنفاق الاستثماري أحد عناصر الناتج القومي الإجمالي و هو أكثر العناصر للتغيرات و عدم الاستقرار مما يسبب التقلبات في الإنتاج و الدخل و التوظيف ، ويعد الاستثمار عامل أساسي في تحديد حجم الدخل القومي ، فالدخل القومي يتوقف على مقدار الاستثمار و إن استقراره أو تقلباته يتوقف على استقرار أو تقلبات الاستثمار ، و إن كل من المضاعف (the multiplier) و المعجل (the acceleration principle) يفسران هذه العلاقة .

للاستثمار تأثير كبير على التنمية الاقتصادية و الاقتصاد القومي ، فإما أن يكون التأثير ايجابي أو تأثير سلبي إذا كان مبني على أسس غير صحيحة ، فقد يؤدي إلى ارتفاع الأسعار و التضخم إذا لم يحفز الطاقات الإنتاجية المعطلة و تعذر توسيع الإنتاج ، كما أن زيادة الطلب على السلع الأجنبية إذا لم يقابله رصيد كاف من العملات الأجنبية سيؤدي إلى اختلال ميزان المدفوعات و ارتفاع الأسعار الداخلية . [2]

ثانيا: أنواع الاستثمار: يمكن التمييز بين عدة أنواع للاستثمار فيما يلي:[3]

1- **الاستثمار الحقيقي والاستثمار المالي:** يقصد بالاستثمار الحقيقي كل الاستثمارات في المباني والآلات والأراضي، فهذا النوع يختص في الاستثمارات المادية ذات القيم الحقيقية لا المالية، في حين تختص الاستثمارات المالية في الاستثمار في الأوراق المالية كالأسهم والسندات.

2- **الاستثمار المادي والاستثمار البشري:** يمثل الاستثمار المادي الشكل التقليدي والمتمثل في جل الاستثمارات في الموجودات الثابتة والمتداولة، في حين يختص الاستثمار البشري في تكوين وتدريب المورد البشري وكل ما له صلة بالتعلية والصحة والثقافة والتأهيل، طالما أن المورد البشري رأسمال فكري محوري في العملية الاستثمارية.

---

[1] د / محمد بن صالح حمدي ، 9/ ماي / 2011 ، **مفهوم الاستثمار في الاقتصاد الوضعي** ، 16 / افريل / 2014 ، http://www.veecos.net

[2] د / بلاسم جميل خلف ، الاستثمار **الأجنبي المباشر بين محددات العولمة و إشكالية البيئة الاستثمارية العراقية** ،مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية ، العدد الخاص بمؤتمر الكلية ، 2013 ، ص 50

[3] دلفوف سفيان : **ماهية المشروع الاستثماري** ، 16/ افريل/ 2014 ، http://cte.univ-setif.dz/coursenligne/1222/chap1.html

3- **الاستثمارات المستقلة والاستثمارات البدائل:** يقصد بالمشروعات المستقلة تلك التي تكون عملية اتخاذ القرار الاستثماري بشأنها مستقلٌ تماماً عن عملية القرار المتعلقة بالبقية منها، في حين يقصد بالمشاريع البدائل تلك المشاريع التي قبول تنفيذ إحداها يؤدي بالضرورة إلى إقصاء ورفض البقية منها

الفرع الثاني: مفهوم الاستثمار الأجنبي

أولا: تعريف الاستثمار الأجنبي:

يمكن أن يعرف الاستثمار الأجنبي على انه الاستثمار القادم من الخارج و المالك لرؤوس الأموال و المساهم في إنشاء مشروعات استثمارية في اقتصاد ما من قبل مؤسسة قائمة في اقتصاد أخر ، إذ يمكن أن ينظر إلى الاستثمار الأجنبي من جهة انه ذلك الاستثمار الذي يعمل على جلب الخبرات و المهارات الفنية و التقنية ، و يسمح بتحويل التكنولوجيا و توفير فرص العمل ، و من جهة ثانية فهو أداة للسيطرة تقوم بشكل مباشر على تسيير و إدارة موجوداته تحت مظلة مؤسسات عرفت بمؤسسات متعددة الجنسيات ، و عليه فالاستثمار الأجنبي غير محدود يحوي مجموعة معقدة من العمليات المختلفة يختلف حسبها نوع الاستثمار.[1] كما يعرف الاستثمار الأجنبي بأنه كل استثمار يتم خارج موطنه، بحثا عن دولة مضيفة سعيا وراء تحقيق جملة من الأهداف الاقتصادية و المالية و السياسية سواء كان الهدف مؤقت أو لأجل. [2]

ثانيا : أنوع الاستثمار الأجنبي :

للاستثمار الأجنبي نوعان الأول هو الاستثمار الأجنبي الغير مباشر أما الثاني فهو الاستثمار الأجنبي المباشر وهو محور بحثنا هذا و سنتطرق إليه بالتفصيل في المطلب الثاني.

1- تعريف الاستثمار الأجنبي غير المباشر: [3]

يعرف هذا النوع من الاستثمار بالاستثمار المحفظي و الذي يقوم على أساس شراء الأجانب للأسهم و السندات الخاصة أو الحكومية في البلد المضيف بقصد المضاربة و الاستفادة من فروق الأسعار التي تدّرها الأوراق المالية شرط أن لا يكون في حوزة الأجانب من الأسهم ما يمكنهم من حق إدارة المشروع أو الإشراف عليه .

---

[1] زغيب شهرزاد : **الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر – واقع و أفاق** – مجلة العلوم الإنسانية ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، العدد 8 ،فيفري 2005 ، ص4 .

[2] فريد نجار : **الاستثمار الدولي و التنسيق الضريبي** ، مؤسسة شهاب الجامعة ، الإسكندرية ، 1998، ص 23 .

[3] د/عبد الرزاق حمد حسين ، د/ عامر عمران كاظم : **قياس اثر الاستثمار الأجنبي غير المباشر على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في البلدان النامية** –دراسة حالة الهند – ، مجلة جامعة كركوك للعلوم الإدارية و الاقتصادية ، سنة 2012 ، ص 5 .

كما عرفه بعض الاقتصاديين بأنه الاستثمار الذي يكون بشكل قروض مقدمة من الأفراد أو الشركات الأجنبية أو يأخذ صيغة اكتتاب في الأسهم و سندات الصادرة من البلد المضيف لرأس المال على أن لا يكون في حيازته من الأسهم ما يمكنه من إدارة الشركة أو السيطرة عليها .

و بذلك تستطيع البلدان النامية الحصول على تمويل الخارجي الضروري لعملية التنمية الاقتصادية بإصدار سندات ذات قيمة معينة و بأسعار فائدة محددة في أسواق رأس المال في الدول المتقدمة ، و هذا الأسلوب كان مستخدما في كثير من الدول النامية بسبب عدم تطور أسواقها المالية و عدم وجود حوافز تدفع المستثمرين الأجانب للاكتتاب في أسواق هذه الدول ، و تلتزم الدول المصدرة لهذا النوع من السندات بتسديد قيمتها في المدة المحددة إضافة إلى دفع فائدة سنوية يحصل عليها حامل السند طيلة مدة السند .

و للاستثمار الأجنبي غير المباشر عدة أنواع نذكر منها: [1]

1- شراء السندات الدولية و شهادات الإيداع المصرفية الدولية المقومة بالعملات الأجنبية و شهادات الإيداع في سوق العملات الدولية .
2- شراء سندات الدين (العام أو الخاص)
3- الإيداع في البنوك الوطنية
4- شراء الذهب و المعادن النادرة
5- شراء القيم المنقولة.
6- قروض للحكومات الأجنبية أو هيئاتها العامة أو الخاصة أو الأفراد و بآجال مختلفة بهدف المضاربة.

المطلب الثاني: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر و خصائصه

الفرع الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر

أولا: تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر:

و هو مجموعة التدفقات الناشئة نتيجة انتقال رؤوس الأموال الاستثمارية إلى الدول المضيفة لتعظيم الأرباح وتحقيق المنافع المرجاة ، وبالمشاركة مع رأس المال المحلي لإقامة المشاريع المختلفة في تلك الدول[1] و هناك عدة تعاريف للاستثمار الأجنبي المباشر

[1] المرجع نفسه ، ص 6

فحسب التعريف القانوني: الاستثمار الأجنبي المباشر هو النقود و الأوراق المالية و التجارية و الآلات المعنوية المملوكة لأشخاص طبيعيين لا يتمتعون بجنسية البلد المضيف.

أما حسب التعريف الاقتصادي: فيقصد بالاستثمار الأجنبي المباشر كل الموجودة خارج المنظومة الاقتصادية المحلية بغض النظر عن ملكيتها سواء كانت ملكية وطنية أو أجنبية. [2]

و حسب منظمة التعاون الاقتصادي و تنمية الاستثمار الأجنبي و صندوق النقد الدولي : الاستثمار في المشروعات داخل بلد ما ، يسيطر عليه مقيمون في بلد أخر بنسبة تتراوح بين 10 % إلى 100 % و لا يشمل ذلك الاستثمارات البنكية ما لم تتفق على الأسهم و السندات و أصول ثابتة . [3]

عرف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية: الاستثمار الأجنبي المباشر هو ذلك الاستثمار الذي ينطوي على علاقة طويلة المدى تعكس مصالح دائمة و مقدرة على التحكم الإداري بين الشركة في القطر الأم و شركة أو وحدة إنتاجية في قطر أخر . [4]

أما المنظمة العالمية للتجارة فعرفت الاستثمار على انه: ذلك النشاط الذي يقوم به المستثمر المقيم في بلد ما و الذي من خلاله يستعمل أصوله في بلدان أخرى و ذلك مع نية تسييرها. [5]

و نستنتج من التعريفات السابقة أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو تدفق لرأس المال على دولة غير الدولة صاحبة رأس المال بغرض إنشاء مشروع طويل الأجل يتولى المستثمر إدارته كليا أو جزئية وفقا لنسبة الأسهم التي يمتلكها و بهدف تحقيق الإرباح.

---

[1] د/ سعد محمود الكواز ، عمر غازي العبادي : **مخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة لعينة من الدول العربية** ، مجلة كلية الإدارة و الاقتصاد ، جامعة الموصل ، العراق ، سنة 2007 ، ص 4 .

[2] بندر بن سالم الزهراني : **الاستثمارات الأجنبية المباشرة و دورها في النمو الاقتصادي في المملكة العربية** السعودية ، مذكرة ماجستير ،غير منشورة ، جامعة كلية العلوم الإدارية قسم اقتصاد جامعة الملك سعود ، المملكة العربية السعودية ، سنة 2004 ، ص26 .

[3] نفس المرجع السابق .

[4] بيوض محمد العيد : **تقييم اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي و التنمية المستدامة في الاقتصاديات المغاربية** ، مذكرة ماجستير ،غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير ، جامعة فرحات عباس ، سطيف ، سنة 2011 ، ص 7 .

[5] كريمة قويدري : **الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي** في الجزائر ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ، غير منشورة ، جامعة أبي بكر بلقايد ، تلمسان ، الجزائر ، 2011 ، ص 6

الفرع الثاني: خصائص الاستثمار الأجنبي المباشر

للاستثمارات الأجنبية المباشرة عدة خصائص أهمها :

أولا: انخفاض درجة التقلب: يتميز الاستثمار الأجنبي المباشر بالاستقرار مقارنة مع قروض المصارف التجارية و هذا راجع إلى طبيعته في حد ذاته ، إذ يتطلب توقيف أو انسحاب من مشروع استثماري تكاليف

ضخمة تقف حاجزا أمام صاحب المشروع، بالإضافة إلى مختلف العقود و الشروط المتفق عليها قبل بداية النشاط، التي تقيد المستثمر للوفاء بعهوده و إتمام ما بدء.[1]

ثانيا: توجهات الاستثمار الأجنبي المباشر : و المقصود بها كيفية توزيع الاستثمار الأجنبي المباشر عبر مختلف أنحاء العالم ، يختف توزيعه حيث يكون بنسب كبيرة في الدول المتقدمة مقارنة بالدول النامية و ذلك راجع لطبيعة السياسة المنتهجة من طرف كل دولة لجذب الاستثمار و المناخ الاستثماري و التحفيزات الممنوحة للمستثمرين الأجانب .

ثالثا: معدل نمو الاستثمار الأجنبي المباشر: نظر لارتفاع معدلات نمو الاستثمار الأجنبي المباشر جعله محل اهتمام الكثير من أصحاب القرار في المجال الاقتصادي .

المطلب الثالث : أنواع و أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر

الفرع الأول : أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر

أولا : تصنيفات الاستثمار الأجنبي المباشر حسب الدوافع و المحفزات [2]

لاستقطاب الاستثمارات لا بد من وجود دوافع و محفزات في البلد المضيف و بذلك تختلف أنواع الاستثمارات وفقا لتلك الدوافع ، وقد أمكن تصنيف أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر وفقا لغايته إلى :

[1] سلمان حسين : **الاستثمار الأجنبي المباشر و الميزة التنافسية الصناعية بالدول النامية** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ،غير منشورة، جامعة الجزائر ، 2004 ، ص 10 .

[2] كريمة قويدري ، مرجع سابق ، ص 23

1- **الاستثمار الباحث عن الثروات الطبيعية** : يسعى الكثير من المستثمرين إلى الاستفادة من الموارد الطبيعية التي تتمتع بها الدول النامية ، خاصة في مجال البترول و الغاز ، حيث يزيد هذا النوع من صادرات الدولة المضيفة من مواد أولية و زيادة الواردات من السلع الرأسمالية و مدخلات الإنتاج الوسيط و المواد الاستهلاكية.

2- **الاستثمار الباحث عن الأسواق** : هو نوع بديل عن التصدير من الدولة الأم و يتم اللجوء إليه عادة بسبب وجود قيود مفروضة على الواردات ، قيود السياسة الحمائية ، بالإضافة إلى ارتفاع تكلفة النقل في الدولة المضيفة مما يجعل الاستثمار فيها أكثر ربحا من التصدير إليها ، و هو يساعد على ارتفاع معدلات النمو في الدول المضيفة للاستثمار عن طريق زيادة رأس المال فيها ، كما أن لها أثار توسعية على التجارة في مجالي الإنتاج و الاستهلاك و ذلك بزيادة صادرات و واردات الدولة المضيفة.

3- **الاستثمار الباحث عن الكفاءة في الأداء:** يحدث هذا النوع فيما بين الدول المتقدمة و الأسواق الاقليمة المتكاملة كالسوق الأوروبية أو شمال القارة الأمريكية ، و يتم هذا النوع من الاستثمار عندما تقوم الشركات متعددة الجنسيات بتركيز جزء من أنشطتها في الدول المضيفة بهدف زيادة الربحية ، فقد دفع ارتفاع مستويات الأجور في الدول الصناعية بعض هذه الشركات إلى الاستثمار في العديد من الدول النامية ، و يتميز هذا النوع من الاستثمارات بآثاره التوسعية على تجارة الدولة المضيفة ، كما يؤدي إلى تنويع صادراتها فضلا عن أثارها التوسعية على الاستهلاك عن طريق استيراد كثير من مدخلات الإنتاج.

4- **الاستثمار الباحث عن أصول إستراتيجية** : يتم هذا النوع من الاستثمار في المراحل اللاحقة من نشاط شركات متعددة الجنسيات عندما تقوم الشركة بالاستثمار في مجال البحث و التطوير في الدول النامية و المتقدمة مدفوعة برغبتها في تعظيم الربحية ، يعد هذا النوع من الاستثمار ذا اثر توسعي على التجارة من زاويتي الإنتاج و الاستهلاك ، كما انه يعتبر بمثابة تصدير للعمالة الماهرة من قبل الدول النامية و يزيد من صادرات الخدمات و المعدات الدولة الأم .

ثانيا : تصنيفات الاستثمار الأجنبي المباشر حسب وجهة نظر الدولة المصدرة [1]

ينقسم الاستثمار الأجنبي المباشر وفق هذا الأساس إلى نوعين :

1- **الاستثمار الأفقي** : تكون فروع الشركات مستقلة عن الشركة الأم فقط في عنصر الملكية لوسائل الإنتاج و التحويل التكنولوجي و التمويل ، و يهدف هذا النوع إلى التوسع الاستثماري في الدول المتلقية بغرض إنتاج نفس السلعة أو سلع مشابهة للسلع المنتجة في الدولة الأم ، و عادة ما يحدث هذا النوع من الاستثمارات بين الدول ذات المستوى المماثل من النمو

[1] ساعد بوراوي: **الحوافز الممنوحة للاستثمار الاجنبي المباشر في دول المغرب** العربي ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ، غير منشورة ، جامعة الحاج لخضر باتنة ، 2008 ، ص27 .

2- **الاستثمار العمودي** : في هذا النوع يتخصص كل فرع من فروع الشركات الأجنبية بإنتاج جزء من العمليات الإنتاجية ، و الإنتاج الذي تقوم به الفروع في هذا النوع عادة ما يكون موجه لتصدير لخدمة أسواق البلد الأم دون الأسواق المحلية ، و تهدف الشركة من خلال تبنيها لهذا النوع من الاستثمارات إلى استغلال المواد الأولية في الدول المضيفة أو إلى الاقتراب أكثر إلى المستهلكين من خلال منافذ التوزيع ، و تحسين و ضعها التنافسي في قطاع النشاط الذي تعمل فيه أمام الشركات المنافسة المتواجدة في الدولة الأم أو في الخارج من خلال استغلال العمالة الرخيصة .

ثالثا : تصنيفات الاستثمار الأجنبي المباشر حسب وجهة نظر الدول المستقطبة له [1]

ينقسم الاستثمار الأجنبي المباشر من منظور الدولة المتلقية إلى ثلاثة أنواع حسب الهدف منها :

1- **الاستثمار الهادف إلى إحلال الواردات** : يكون هدف الدولة المستقطبة لهذا النوع من الاستثمار تعويض احتياجاتها من السلع و الخدمات التي تستوردها من الخارج بسلع محلية الصنع ، حيث تعتمد في سبيل تحقيق ذلك على استقطاب الاستثمارات و الشركات الأجنبية خصوصا في حالة غياب مصادر التمويل المحلية الكافية لتحقيق مثل هذا النوع من المشاريع .

2- **الاستثمار الهادف إلى تعزيز الصادرات** : يكون هدف الدول المضيفة من وراء استقطاب مثل هذا النوع من الاستثمارات تعزيز قدرتها على التصدير ، و بالتالي الرفع من قدرتها التنافسية في الأسواق الدولية مما ينعكس بالإيجاب على حالة الاقتصاد المحلي لها و يساهم في توفير النقد الأجنبي اللازم لتمويل مشاريع التنمية المستدامة بكل جوانبها الاقتصادية و الاجتماعية و البيئية و السياسية و التكنولوجية .

3- **الاستثمارات الأجنبية المباشرة بمبادرة حكومية** : و عادة ما تتخذ هذه الاستثمارات صفة المشاريع الخيرية كالمنح و الهبات و مبادرات إعادة الإعمار عند حدوث الكوارث .

رابعا : تصنيفات الاستثمار الأجنبي المباشر حسب شكل التبعية للشركة الأم[2]:

يمكن تقسيمه إلى ثلاث أشكال رئيسية:

1- **النوع الأول:** يتميز هذا النمط من الاستثمار بتبعية اقتصادية كاملة للشركة الأم وخضوعها لحاجاتها، نظرا لأن كافة القرارات تتخذ من قبل هذه الشركة وتتجلى في ملكية المستثمر الأجنبي لرأس مال الشركة في البلد المضيف.

---

[1] بيوض محمد العيد ، مرجع سابق ، ص 32 ، 33

[2] براهمية امال ، سلايمية ظريفة : **التعجيل بالتعزيز : تعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر هو المفتاح للتنمية الاقتصادية** ، الملتقى الدولي حول سياسات التمويل و اثارها على الاقتصاديات و المؤسسات ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، يومي 21 و 22 نوفمبر 2006 ، ص 9

2- **النوع الثاني:** هذا النوع يتمثل في إقامة الطاقات الإنتاجية في بلد معين لإنتاج مواد مخصصة للبيع في سوق مغلقة في إطار البلد المضيف، وقد تكون للشركة فروع في بلدان مختلفة في العالم ، و تتصف العلاقات المتبادلة بين الشركة الرأسمالية والفروع التابعة لها بغياب التجارة الدولية، كما أن قرارات المقر الرئيسي تتحدد أساسا على ضوء ظروف السوق في البلد الذي يقيم فيه الفرع.

3- **النوع الثالث:** هذا النوع من الاستثمارات يخدم السوق العالمية من خلال توريد المنتجات التي تنتجها الفروع وتقام هذه الفروع في مختلف البلدان حسب مبدأ أدنى تكلفة إنتاجية ممكنة، وتتوحد الفروع ضمن مخطط هيكلي واحد يضم الشركة الأم.

خامسا : تصنيفات الاستثمار الأجنبي المباشر حسب طبيعة الملكية [1]

ويمكن تقسيمها إلى نوعين:

1- **الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصافية:** هذا النوع من أكثر أنواع الاستثمارات تفضيلا للشركات متعددة الجنسيات، ويتمثل في قيام المستثمر الأجنبي بإنشاء فروع في الدول المضيفة على أن يقوم بالإشراف الكامل على سلسلة الحلقة الإنتاجية ويكون الفرع ملكا له بالكامل.

2- **الاستثمارات الأجنبية المشتركة:** والمشاركة هنا لا تقتصر على رأس المال بل تمتد وأيضا إلى الخبرة والإدارة وبراءة الاختراع والعلاقات التجارية،...ويكون أحد الأطراف فيها شركة دولية تمارس حقا كافيا في إدارة المشروع أو العملية الإنتاجية دون السيطرة الكاملة عليه.[2]

الفرع الثاني : أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر

تتعدد أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر بسبب تباين المرجعية الفكرية للكاتب من جهة ، و إلى تعدد المعايير المستخدمة في تصنيف تلك الاستثمارات ، و تبعا لذلك يمكن التمييز بين الأشكال التالية من الاستثمار الأجنبي:

أولا : تبعا لنوعية أو صفة القائم بعمل الاستثمار

1- **الاستثمار الأجنبي الخاص** : و هو الاستثمار الذي يقوم به الأفراد ، أو الشركة أو هيئة خاصة ذات جنسية أجنبية . [3]

2- **الاستثمار الأجنبي العام** : وهو الاستثمار الذي تقوم به الحكومات الأجنبية أو المؤسسات و الهيئات التابعة لها أو المؤسسات الدولية و الإقليمية . [1]

---

[1] براهمية امال : نفس المرجع السابق ، ص 10

[3] محمد عبد العزيز عجمية ، ايمان عطية ناصف : **التنمية الاقتصادية – دراسات نظرية و تطبيقية** – ، الدار الجامعية ، طبعة 2000 ، ص 206 .

ثانيا : تبعا للمدة الزمنية :

1- **الاستثمارات قصيرة الأجل** : و هي الاستثمارات التي تتضمن تحركا في رأس المال لمدة تقل عن سنة واحدة ، و يمثلها الأوراق المالية و الكمبيالات و فتح الاعتمادات ، و هذه الاستثمارات غالبا ما تؤدي إلى دعم العجز في ميزان المدفوعات البلدان المضيفة .

2- **الاستثمارات طويلة الأجل** : وتشمل تحركات رؤوس الأموال بين البلدان المختلفة لمدة تزيد عن سنة .

ثالثا : تبعا لمعيار السيطرة في التحكم في الاستثمار

1- **الاستثمار الأجنبي غير المباشر** : و يطلق على هذا النوع باسم استثمار المحفظة ، نظرا لتعلقه بشراء الأسهم و السندات ، أو الاكتتاب في الأسهم و سندات مشروعات قائمة دون قصد ممارسة إشراف ما .

2- **الاستثمار الأجنبي المباشر** : و هو أكثر الأنواع شيوعا و أهمية في البلدان المتلقية له ، و ينقسم إلى عدة أنواع[2]:

أ- **الاستثمار المشترك** : و الذي يتجسد من خلال مساهمة طرفان أو أكثر في رأس المال و الإدارة أو الخبرة أو براءة الاختراع أو جميعها ، حيث يكون احد الأطراف شركة دولية تقوم بإدارة المشروع بالاتفاق مع بقية الأطراف.

ب- **الاستثمار المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي** : و الذي ينطوي على التملك المطلق لأصول استثمارية من طرف الأجانب في البلدان المضيفة ضمن مشروعات إنتاجية أو تسويقية ، حيث يتم تنظيم العلاقات بين المقر الرئيسي و الفرع حسب اختصاصات و صلاحيات الفرع ، و التفويض الموكل له ، و نوع النشاط ، وذلك وفق اتفاقية مبرمة مع البلد المضيف . [3]

ج- **الشركة متعددة الجنسيات** : حيث يمتلك رأس مالها أكثر من دولة أو شركة أو كلاهما ، و هي تعني و جود شركة ذات إمكانيات مالية و إدارية كبيرة تحاول مد أنشطتها إلى خارج إقليم الدولة التي توجد فيها الدولة الأم، فتقوم بإنشاء شركة تابعة لها أو وليدة في دولة أخرى و يكون لهذه الأخيرة استقلالها القانوني عن الشركة الأم المنشئة لها ، حيث تخضع الشركة الوليدة لنظام القانوني السائد في الدولة المضيفة و تكتسب جنسيتها لكن يبقى ولاؤها الاقتصادي للشركة الأم التي تباشر عليها الرقابة و السيطرة و التوجيه ، وتكونان الشركة الام و الشركة الوليدة معا كيانا اقتصاديا واحد و إن لم تتحقق له وحدة الكيان القانوني .

د- **وكلاء التوزيع** : حيث تقوم الشركات الدولية بوضع وكلاء لها قي العديد من الدول بدف توزيع منتجاتها على أساس بضاعة أمانة مقابل عمولة ، و ينتشر هذا النوع من الاستثمارات في قطاع السيارات و الآلات الثقيلة .

---

[1] ساعد بوراوي ، مرجع سابق ، ص 23

[2] سالكي سعاد : **دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر – دراسة بعض دول المغرب العربي**– ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ، غير منشورة ، جامعة أبي بكر بلقايد ، تلمسان ، الجزائر ، 2011 ، ص 87 ، 88

[3] عبد السلام أبو قحف : **الأشكال و السياسات المختلفة للاستثمارات الأجنبية** ، مؤسسة سباب الجامعة ، الإسكندرية ، طبعة 2003 ، ص 15

هـ- **الاستثمار في الفروع أو ما يسمى بحق الامتياز** : يعني أن تقوم الشركات العملاقة و الناجحة ببيع خبرتها المتكاملة في أحد الأنشطة للدولة المضيفة مقابل عمولة أو رسم إضافة إلى نسبة سنوية من الإرباح الصافية ، و ذلك شريطة الالتزام بالاسم التجاري و العلامة التجارية و مواصفات المنتج ، و مثال ذلك سلسلة مطاعم عالمية ، هذا النوع لا يعتبر استثمار مباشر بقدر ماهو بيع لتكنولوجيا محددة أو معرفة محتكرة . [1]

و- **الاستثمار في عملية تسليم المفتاح** [2]: و هو انتهاء دور المستثمر الدولي وقت الانتهاء من بناء المشروع و تسليم مفتاح تشغيله للبلد المضيف ، و من الأمثلة على ذلك مشاريع إنشاء المصانع و الفنادق ...الخ

ز- **عقود الإدارة** : تعد عقود الإدارة أحد أشكال الاستثمارات الأجنبية حيث تقوم الدولة المضيفة بانتهاج هذا الأسلوب الجديد في الإدارة و نجدها خاصة في مجال الفنادق ، السياحة و شركة الطيران ، و مما يتميز به هذا النوع من الاستثمار تحويله لمبالغ هامة إلى الخارج عن طريق الأجور و الحوافز .

ح- **الاستثمار في الإنتاج الدولي** : و يقصد بالإنتاج الدولي عمليات الإنتاج و التجميع التي تتم في دولة ما لصالح دولة أخرى ، يلجأ لهذا النوع من الاستثمار الأجنبي بدافع الاستفادة من المزايا النسبية في الدولة المضيفة مثل انخفاض أسعار المواد الخام و الأجور أو القرب من أسواق التصدير ، أو وفرة العمالة الماهرة ، و مثال ذلك إنتاج بعض المنتجات ذات العلامة التجارية المشهورة في الدولة المضيفة ثم إعادة تسويقها عالميا كإنتاج العطور الفرنسية في المغرب العربي .

[1] عبد السلام ابو قحف : مرجع سابق ، ص 27

[2] المرجع نفسه ، ص 31

المبحث الثاني : التفسير التقليدي و الحديث للاستثمار الأجنبي المباشر

تندمج نظرية الاستثمار الأجنبي المباشر إلى النظرية العامة لتدفقات الدولية لرأس المال و تشير إلى أن رأس المال ينتقل من دولة إلى أخرى استجابة لاختلافات الإنتاجية الحدية ، أي انه سينتقل من مناطق ذات وفرة إلى أخرى ذات ندرة ، أو من دولة ذات عائد منخفض إلى دولة أخرى ذات عائد مرتفع ، و لتحديد أكثر و أدق لحركة رؤوس الأموال الموجهة للاستثمارات الأجنبية المباشرة لا بد من دراسة نظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر وذلك وفق المنهج التالي :

- المطلب الأول : التفسير التقليدي للاستثمار الأجنبي المباشر
- المطلب الثاني : التفسير الحديث للاستثمار الأجنبي المباشر

المطلب الأول : التفسير التقليدي للاستثمار الأجنبي المباشر

الفرع الأول : النظرية الكلاسيكية و النيوكلاسيكية

أولا : النظرية الكلاسيكية

يفترض الكلاسيك أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تنطوي على الكثير من المنافع ، إلا أن هذه المنافع تعود في معظمها على شركات متعددة الجنسيات ، أما الاستثمارات من وجهة نظرهم فهي مباراة من طرف واحد حيث أن الفائز بنتيجتها الشركات متعددة الجنسيات و ليست الدول المضيفة . [1]

و تتمثل مبررات الكلاسيك فيما يلي [2]:

1- تحويل قدر كبير من الأرباح المحققة من طرف الشركات متعددة الجنسيات إلى الدولة الأم بدلا من إعادة استثمارها في الدولة المضيفة
2- قيام الشركات متعددة الجنسيات بتحويل التكنولوجيا التي تتلاءم مع متطلبات التنمية في الدول المضيفة
3- وجود الشركات متعددة الجنسيات قد يوسع الفجوة بين أفراد المجتمع فيما يخص هيكل توزيع الدخل، و ذلك من خلال الأجور المرتفعة التي تقدمها الشركات الأجنبية مقارنة مع نظيراتها مع الشركة المحلية.

[1] كريمة قويدري ، مرجع سابق ، ص 11 .

[2] سلمان حسين : مرجع سابق ، ص15 .

4- التأثير على سيادة الدولة المضيفة و استقلاليتها .

5-تركيز معظم الاستثمارات الخاصة بالشركات متعددة الجنسيات في الصناعات الإستراتيجية بدرجة اكبر من التحويلية أو غيرها من الأنشطة الإنتاجية الأخرى.

ثانيا : النظرية النيوكلاسيكية : [1]

و هذه النظرية تقوم على أساس أن الأسواق المالية في مختلف الدول منعزلة على بعضها البعض ، و سوق رأس المال ليست بالقدر العالي من التطور في الكثير من الدول و خاصة المتخلفة ، و من ثم فان النظرية النيوكلاسيكية تشرح تدفق رأس المال من دولة إلى أخرى على أنه استجابة لاختلاف أسعار الفائدة ، حيث يتدفق للمناطق التي يتحصل فيها على عائد أعلى .

و يرى أصحاب هذه النظرية أن الاستثمار الأجنبي المباشر:

1. يساهم في استغلال و الاستفادة من الموارد المادية و البشرية المحلية المتاحة لدى الدول المضيفة .
2. يساهم في تدريب القوى العاملة المحلية و يقلل من البطالة.
3. يعمل على زيادة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية .
4. خلق أسواق جديدة لتصدير.
5. تنمية علاقات اقتصادية بدول أخرى أجنبية و تقليل الواردات.
6. تحسين ميزان المدفوعات للدولة المضيفة .
7. نقل التكنولوجيا الحديثة إلى الدول المضيفة.

الفرع الثاني: نظرية رأس المال و أخطار التبادل

أولا : نظرية رأس المال [2]

تعتمد هذه النظرية في تفسيرها للاستثمار الأجنبي المباشر على عامل واحد من عوامل الإنتاج و المتمثل في رأس المال النقدي ، و انشغالات أصحاب هذه النظرية هي البحث عن تحقيق أكبر مردودية ممكنة لرأس المال، و على الصعيد الدولي تكون تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من قبل الدول ذات المردودية الضعيفة نحو الدول التي تتميز بمردودية قوية لرأس المال .

[1] د/ جمال الدين لعويسات : **العلاقات الاقتصادية الدولية و التنمية** ، دار الهومة للطباعة و النشر و التوزيع ، الجزائر ، ص30.

[2] Bernard Bonnin, , **L'entreprise multinationale et L'état**, (édition études vivantes, France, 1984), P86.

ينقسم الباحثين الاقتصاديين الذي قاموا بأبحاث في هذا المجال إلى فئتين :

← **الفئة الأولى** : ترى أن كل القرارات المتعلقة بعملية الاستثمار و الصادرة من المؤسسة تكون مرتبطة بمعد نمو الأسواق ، أي أن تطور الاستثمار الأجنبي المباشر يتوقف على مدى نمو الأسواق .

← **الفئة الثانية** : ترى أن هناك عملية إحلال بين المستثمرين المحليين و الأجانب ، و أن قرارات الاستثمار المباشر الصادرة عن المؤسسة تكون مرتبطة بكل من معدل النمو للسوق و معدل الربح .

ثانيا : نظرية أخطار التبادل [1]

معدل التبادل هو المحرك الأساسي لعجلة الاستثمار الأجنبي المباشر ، حيث يرى أصحاب هذه النظرية أن هذا المحرك يعد بمثابة العامل الأساسي الذي يستخدم في تفسير الاستثمار الأجنبي المباشر ، و هذا باعتبار أن التوقعات المتعلقة بمحتوى التبادلات تبقى غير أكيدة مع مراعاة وجود مناطق نقدية مختلفة في العالم ، فالشركات التي تقيم بالمناطق ذات العملة القوية تقوم باستعمال إمكانياتها المالية للاستثمار في مناطق تمتاز بالعملة الضعيفة ، مما يجعل المؤسسة تأخذ بعين الاعتبار معدل التبادل و كل الإخطار التي تنجم عن تغيراته قبل أن تتخذ أي قرار يتعلق باستثماراتها في الخارج .

الفرع الثالث: نظرية عدم كمال الأسواق و الميزة الاحتكارية

أولا : نظرية عدم كمال الأسواق [2]

تقوم هذه النظرية على افتراض غياب المنافسة الكاملة في أسواق الدول النامية بالإضافة إلى نقص المعروض من السلع فيها، بالإضافة إلى توافر بعض جوانب و عناصر القوة التي تجعل هذه الشركات أكثر قدرة على منافسة المشروعات المحلية في الدول النامية. ومن أهم عناصر القوة للشركات الأجنبية التي توفر لها قدرة تنافسية اكبر ما يلي:

1. اختلافات جوهرية في نوعية إنتاجها بالمقارنة مع الإنتاج المحلي .
2. توفر مهارات إدارية و إنتاجية و تسويقية مقارنة مع ما متوفر منها في الشركات و المشروعات المحلية .

[1] Pierre Jacquemot, **La Firme multinationale**, Une introduction économique, (Economica, France, 1990), P 97.

[2] داودي محمد : **السياسة المالية و أثرها استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر – دراسة حالة الجزائر –** أطروحة دكتوراه ، غير منشورة ، جامعة أبي بكر بلقايد ، تلمسان ، الجزائر ، 2012 ، ص 106 .

3. قدرات تتيح لها تحقيق أحجام كبيرة في الإنتاج و الاستفادة من وفورات الحجم التي تجعل إنتاجها اقل كلفة و سعر بالمقارنة مع الشركات المحلية التي تتيح بكلفة و سعر أعلى .
4. اختراق إجراءات الحماية الإدارية و الجمركية من خلال مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر .
5. التفوق التكنولوجي للشركات الأجنبية باستخدامها وسائل و أساليب إنتاجية أكثر حداثة و تطور .
6. الاستفادة من الامتيازات و التسهيلات المالية و غيرها التي تمنح للشركات الأجنبية بهدف جذبها للاستثمار في الدول النامية .

ثانيا : نظرية الميزة الاحتكارية

تعتمد هذه النظرية على فرضية التدويل في تفسيرها للأسباب التي تؤدي بالشركات المتعددة الجنسيات إلى اللجوء للاستثمار الأجنبي المباشر، و تركز هذه النظرية على فكرة أن الشركات المتعددة الجنسيات تمتلك قدرات و إمكانيات خاصة لا تتمتع بها الشركات المحلية بالدول المضيفة ، كما أن هناك عوائق مثل عدم كمال السوق تمنع الشركات المحلية من الحصول على تلك المميزات و التي تجعل الشركات تحصل على عائدات أعلى من الشركات المحلية ، و من تلك المميزات التنافسية إنتاج شركة معينة لسلعة متميزة لا يمكن للشركات المحلية أو الشركات المنافسة الأخرى إنتاجها بسب فجوة المعلومات أو حماسة العلامة التجارية أو مهارات التسويق .[1]

المطلب الثاني : التفسير الحديث للاستثمار الأجنبي المباشر

الفرع الأول : نظرية دورة حياة المنتوج و النظرية الانتقائية

أولا : نظرية دورة حياة المنتوج [2]

و هي عبارة عن مناقشة للتغيرات المتعلقة بالعوامل الراجعة إلى موقع النشاط عبر الزمن ، فهي تقوم على افتراض أساسي و هو أن المنتجات يتم تطورها مثل الإنسان حيث تبدأ بفكرة الحمل ثم الميلاد ثم النمو و النضج ثم الشيخوخة و الموت ، و تتبلور هذه التطورات في ثلاثة مراحل أساسية و هي :

[1] كريمة قويدري ، مرجع سابق ، ص 14

[2] بوزيان عبد الباسط : **دور السياسة المالية في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ، غير منشورة ، جامعة حسيبة بن بو علي الشلف ، الجزائر ، 2007 ، ص 35 ، 36 [2]

1- **مرحلة المنتج الجديد** : تتميز هذه المرحلة بالإنفاق الكبير و ذلك على الحملات الإعلانية المكثفة خلال مرحلة إدخال منتوج جديد إلى السوق و ذلك بهدف خلق وعي و الولاء للعلامة التجارية الجديدة ، كما أن هذه المرحلة تمتاز بارتفاع الأسعار نتيجة التكاليف الكبيرة و غياب المنافسة ، و يتم توزيع المنتوج الجديد في السوق الداخلي لدولة الأم .

2- **مرحلة النمو** : في هذه المرحلة يشهد المنتج عملية نمو سريع نظرا لتوسع المستهلكين في عملية الشراء و تبدأ المنافسة و ترتفع حساسية الطلب للثمن و تنخفض كثافة عنصر البحث العلمي و تصبح تكاليف الإنتاج عنصرا استراتيجيا ، و مع اشتداد المنافسة تجد الشركة أنه من الضروري و المربح البحث عن فرص تصديرية ، حيث تندفع الدولة المخترعة إلى التوسع في الأسواق الدولية كون الظروف ملائمة التي تتجلى في بروز التباين التكنولوجي بينها و بين الدول المتقدمة الأخرى التي تفتقد حينها إلى المعارف التكنولوجية المستخدمة في هذا

المنتج ، و تستهدف أولا أسواق الدول المتقدمة الأخرى حيث تتشابه أذواق المستهلكين و قدراتهم الشرائية مع الأفراد في الدولة التي ينشا فيها المنتوج . [1]

3- **مرحلة النضج** : في هذه المرحلة تقوم الشركة المبتكرة بالاستثمار الأجنبي المباشر و إنشاء فروع إنتاجية جديدة في الخارج و ذلك لحماية سوقها الذي خلقته من خلال التصدير، بالإضافة إلى أسباب أخرى متمثلة في عدم القدرة على المنافسة بسبب الضرائب المفروضة على الواردات من قبل الدولة المستوردة ، و ارتفاع ثمن السلعة في السوق المستوردة ، مما يخفض الطلب عليها ، بالإضافة إلى محاولة تجنب تكاليف النقل و الشحن فيصبح الاستثمار في الدولة أحسن من التصدير إليها .

4- **مرحلة الانحدار و التدهور** : تسمى هذه المرحلة بمرحلة شيوع التكنولوجيا لدى عامة الدول ، في هذه المرحلة تكون زيادة المبيعات هدفا استراتيجيا للشركة و العمل على تدعيم موقفها في السوق ، فعنصر تكلفة إنتاج السلعة أصبح للشركة مهما للغاية و بدأ المستهلكون يغيرون من ولائهم للسلعة بحثا عن السلعة جديدة مماثلة و تبدأ الشركة بالعمل على تخفيض تكاليفها خاصة في الدول ذات الدخل المنخفض ، كما تحاول إعادة تجديد دورة حياة السلعة في دول الأخرى لم تصل السلع إلى أسواقها و تقوم بإجراءات دفاعية مثل إجراء بعض التغيرات على شكل السلعة و أحجامها و ألوانها .....الخ بهدف البقاء في السوق لأطول فترة ممكنة .

إن نموذج دورة حياة المنتوج كان قد صمم لتوضيح الصادرات الأمريكية و الاستثمار الأجنبي المباشر في منتجات صناعة تحويلية مختلفة ، و هكذا فإنها لا تستطيع توضيح الاستثمار الأجنبي المباشر من قبل شركات في بلدان أخرى ، و في الخمسينات و الستينات من القرن الماضي فان اختراعات المنتوج كانت أولا تطور

[1] بيوض محمد العيد ، مرجع سابق ، ص24 .

للسوق الأمريكية و تحول على نحو متتابع إلى أسواق أجنبية من خلال الصادرات ، و الاستثمار الأجنبي المباشر كان مبررا من خلال هيمنة الاستثمار الأجنبي المباشر الأمريكي في تلك الفترة الزمنية . [1]

ثانيا : النظرية الانتقائية [2]

لقد قام " **دنينغ** " بتحقيق التكامل و الترابط بين نظرية المنشاة الصناعية و نظرية الاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية ، و نظرية الموقع و قد أوضح " **دنينغ** " انه يلزم توافر ثلاثة شروط لكي تقوم الشركة بالاستثمار في الخارج وهي :

1. تملك الشركة لمزايا احتكارية قابلة للنقل في مواجهة المنشات المحلية في الدول المضيفة.
2. أفضلية الاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية في شكل استثمار أجنبي مباشر في الخارج عن الاستخدامات البديلة لهذه المزايا مثل التصدير أو التراخيص.
3. أن تتوافر للدولة المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر مزايا مكانية أفضل من الدولة التي تنتمي إليها الشركة المستثمرة، مثل انخفاض الأجور و اتساع السوق و توافر المواد الأولية.

يوجد اتفاق على نطاق كبير على أن الاستثمار الأجنبي المباشر يحدث عندما تتضافر العوامل الثلاثة السابقة، حيث أن امتلاك الشركة لمزايا مثل التكنولوجيا إذا ما استغلت بطرقة مثلى يمكن أن تعوض الشركات عن التكاليف الإضافية لإقامة تسهيلات إنتاجية في الدول المضيفة و يمكن أن تتغلب على المعوقات التي تضعها المنشات المحلية ، و يجب أن تقترن ملكية الشركات متعددة الجنسيات لمزايا احتكارية بمزايا مكانية للدولة المضيفة مثل : انخفاض تكلفة الموارد ، اتساع السوق ، هكذا يجب أن تحصل هذه الشركات على مكاسب كبيرة من استغلالها لكل من المزايا الاحتكارية و المزايا المكانية في شكل استثمار أجنبي مباشر عن الاستخدامات البديلة لهذه المزايا .

الفرع الثاني: نظرية توزيع المخاطر و الميزة النسبية

أولا: نظرية توزيع المخاطر

ركّزت هذه النظرية على مبدأ توزيع المخاطر من أجل شرح ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر في منطقة معينة، و أن عملية توزيع المخاطر تتضمن إنتاج سلع جديدة و اقتحام أسواق جديدة أو تقليد منتوجات الشركات الأخرى.

[1] داودي محمد : مرجع سابق ، ص 111

[2] كريمة قويدري ، مرجع سابق ، ص 19

انطلاقا من نظرية توزيع المخاطر ، ستستثمر الشركات العالمية في الخارج و ذلك من أجل تعظيم أرباحها على تقليل المخاطر المرتبطة بنشاطها ، فعملية تقليل المخاطر تكون من خلال توزيع الأنشطة و تنويعها ، و من ثم تختلف عائدات الاستثمار من بيئة استثمارية إلى أخرى ، فهي نظرية في مبدئها تشابه الفكرة العامة المعروفة بعدم وضع كل البيض في سلة واحدة ، فربما تقوم الشركة بعملية التوزيع لاستثماراتها من خلال التواجد في مناطق مختلفة في دول مختلفة . [1]

ثانيا : نظرية الميزة النسبية .

تقوم هذه النظرية على محاولة تفسير الاستثمارات الأجنبية المباشرة استنادا إلى تجربة الشركات اليابانية المتمتعة بخصائص تسيرية و تنظيمية و تكنولوجيا تختلف عن نظيرتها في أوروبا و الولايات المتحدة الأمريكية .

حيث طور " **كوجيما**" و" **اوزوا** " نموذجا يمزج بين الأدوات الجزئية و الأدوات الكلية بمعنى أخر يمزج بين القدرات و الأصول المعنوية للشركة و السياسة التجارية و الصناعية للحكومات و ذلك لتحديد عوامل الميزة النسبية للدولة ، و تؤكد هذه النظرية على أن السوق وحده غير قادر على التعامل مع التطورات و الابتكارات التكنولوجية المتلاحقة ، و مع الاستبدال الجزئي للسوق يجب زيادة التدخل الحكومي لخلق حالة من التكيف الفعال من خلال السياسات التجارية ، فنظرية الميزة النسبية تندمج بين النظريات التجارية و نظريات الاستثمار الأجنبي المباشر .

و بهذا برهن " **كوجيما** " على أن الاستثمارات الأمريكية ما هي إلا بديل عن التجارة في حين أن الاستثمارات اليابانية تشجع على خلق قاعدة تجارية ، نتيجة لحزمة المهارات التي يتم نقلها إلى الدول المضيفة .

و توصف هذه النظرية بالبساطة الشديدة في إطارها و مرجعيتها لدرجة أنها تؤكد أن الاستثمار الأجنبي المباشر يرفع بشكل منتظم من القدرة التنافسية و يلعب دورا ايجابيا في عمليات الإصلاح الاقتصادي في الدول المضيفة مع الإهمال التام للآثار السلبية التي قد تسوقها الاستثمارات الأجنبية خصوصا ما تعلق منها بالجانب البيئي و كذا الدوافع الحقيقية للاستثمارات الأجنبية المباشرة . [2]

[1] داودي محمد ، مرجع سابق ، ص 107

[2] بيوض محمد العيد ، مرجع سابق ، ص 28

الفرع الثالث : نظرية الموقع و الموقع المعدلة

أولا : نظرية الموقع [1]

ترتكز هذه النظرية على العديد من العوامل بعضها دولي و بعضها الأخر محلي على مستوى الدولة الأم و التي تتمثل فيما يلي :

1- تهتم هذه النظرية بقضية اختيار الدولة المضيفة التي ستكون مقرا للاستثمار أو ممارسة الأنشطة الإنتاجية أو التسويقية الخاصة بهذه الشركة.
2- ترتكز على المحددات و العوامل الموقعية أو البيئية المتوفرة على قرارات الاستثمار المباشر أو غيره في الدول المضيفة و التي ترتبط بالعرض و الطلب ، تلك العوامل التي تؤثر على الأنشطة الإنتاجية أو التسويقية و البحوث و التطوير و نظم الإدارية و غيرها .
3- اهتمت هذه النظرية بكل العوامل المرتبطة بتكاليف الإنتاج و التسويق و الإدارة و الترويج بالإضافة إلى عوامل المزيج التسويقي الدولي و العوامل المرتبطة بالسوق.

و أهم العوامل الموقعية التي تؤثر على الشركات :

1- **العوامل التسويقية و السوق** : مثل بيئية التسويق الدولي ، درجة المنافسة ، حجم السوق ، معدل نمو السوق ، مدى تفاعل عناصر المزيج التسويقي من منافذ التوزيع ، وكالات الإعلان ، تكاليف الإنتاج و نوعية السلع ، التقدم التكنولوجي ، و كذلك الرغبة في المحافظة على العملاء السابقين ، احتمالات التصدير لدول أخرى ... الخ
2- **العوامل المرتبطة بالتكاليف** : القرب من المواد الخام و المواد الأولية ، مدى توافر اليد العاملة ، مستويات الأجور ، مدى توافر رؤوس الأموال ، مدى توافر و انخفاض تكاليف النقل ، و التسهيلات الإنتاجية .
3- **الإجراءات الحمائية من ضوابط التجارة الخارجية** : كالتعريفة الجمركية ، نظام الحصص ، القيود الأخرى المفروضة على التصدير و الاستيراد .
4- **العوامل المرتبطة بالمناخ الاستثماري الأجنبي** : و هو مدى قبول الاتجاه العام للاستثمارات الأجنبية المباشرة ، أي وجود عملاء أجانب ، الاستقرار السياسي و الاقتصادي و المالي ، و سيطرة الأوضاع القانونية و التنظيمية ، مدى فاعلية الحوافز المالية و التمويلية و الضريبية .
5- **الحوافز و الامتيازات و التسهيلات:** و هي تلك التي تمنحها الحكومة المضيفة للمستثمرين الأجانب .
6- **عوامل أخرى:** كالأرباح المتوقعة ، حرية تحويل الأرباح ورؤوس الأموال للخارج ، إمكانية التهرب الضريبي .

---

[1] اميرة حسب الله محمد : **محددات الاستثمار الاجنبي المباشر و غير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية – دراسة مقارنة : تركيا ، كوريا الجنوبية ، مصر –** ، الدار الجامعية ، طبعة 2004- 2005 ، ص 32.

ثانيا : نظرية الموقع المعدلة [1]

نلاحظ تشابه من حيث التسمية بين هذه النظرية و النظرية السابقة و كذلك تشابه في الكثير من الجوانب ، غير أن هذه النظرية تضيف بعض المحددات أو العوامل الأخرى التي قد تؤثر على الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، و المتمثلة فيما يلي :

1- **عناصر الإنتاج** : و يقصد بها موقف الدولة بالنسبة لعوامل الإنتاج مثل العمالة الماهرة و النسبة الإنتاجية اللازمة للمنافسة في صناعة معينة .
2- **ظروف الطلب** : و يقصد بها درجات وعي المستهلك المحلي .
3- **استراتيجيات الشركات و هياكلها** : و يقصد بها الظروف السائدة في الدولة و التي تحكم تكوين الشركات و تنظيمها و إدارتها .
4- **علاقات الدول المضيفة:** و تتمثل في علاقتها مع الدول الأخرى و مدى توفر الموارد المالية و البشرية و الفنية و التكنولوجية و حجم الشركة .
5- **خصائص الدول المضيفة من العوامل الحاكمة:** كالقوانين و اللوائح و السياسات الخاصة بتشجيع تصدير رؤوس الأموال و الاستثمارات الأجنبية .
6- الخصائص المميزة للدولة الأم و الاتفاقيات المبرمة بين الدولة المضيفة و المبادئ و المواثيق الدولية المرتبطة بالاستثمار الأجنبي المباشر .

[1] بوشمال عبد الرؤوف : **التسويق الدولي و تاثيره على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة حالة الجزائر** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ، غير منشورة ، جامعة منتوري ، قسنطينة ، 2012 ، ص 126 .

المبحث الثالث: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر و الآثار الناجمة عنه.

هناك عوامل متنوعة تتحكم و تؤثر بشكل بارز على توجهات و تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر سواء الجغرافية أو القطاعية بالإضافة إلى قرارات تجسيده و أيضا قرارات اختيار مواقعه ، زد على ذلك فللاستثمار الأجنبي أثار مترتبة عنه منها الايجابية و السلبية ، و لتنوع العوامل التي تتحكم بالاستثمار أو ما يسمى بالمحدّدات و تنوع الآثار الناجمة عنه ارتأينا إلى تقسيم هذا المبحث على النحو التالي :

- المطلب الأول: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر
- المطلب الثاني: أثار الاستثمار الأجنبي المباشر

المطلب الأول: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر

سنتناول فيما يلي أهم المحددات لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر:

الفرع الأول: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر الراجعة للمستثمر الأجنبي

يبنى المستثمر قراره بالاستثمار بناءا على محددات منها: [1]

أولا : معدل العائد على الاستثمار : يعتبر معدل العائد على الاستثمار أحد العوامل الهامة و الرئيسية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر ، لأن القاعدة العامة هي أن المستثمر الأجنبي لا يتّجه إلى الاستثمار الأجنبي في الخارج إلا توقعا للعائد الأعلى بعد تعديله بمعدل المخاطر التجارية مع أخذ المحددات الأخرى الخاصة بمناخ الاستثمار و القدرة التنافسية في الاعتبار عند اتخاذ قرار بالاستثمار في دولة معينة .

ثانيا : سعر الفائدة : يعتبر محدد رئيسي لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر ، فرؤوس الأموال تتجه أينما كانت أسعار الفائدة مرتفعة ، و العكس صحيح ، فإنها لا تتوطن أينما كانت أسعار الفائدة منخفضة .

ثالثا : التسويق : يلعب التسويق دورا هاما في الاستثمار الدولي بصفة عامة ، إذ يساعد الشركات المتعددة الجنسيات على معرفة حجم الطلب على منتجاتها ، حيث تمتلك تلك الشركات إمكانيات تسويقية عالية و

[1] د/ فريد احمد قبلان : **الاستثمار الاجنبي المباشر في الدول العربية – الواقع و التحديات** – ، دار النهضة العربية للنشر و التوزيع ، سنة 2008 ، ص. ص 12، 15 .

متطورة، و بالشكل الذي يمكنها من القدرة على تمييز منتجاتها، و بالتالي سهولة دخولها إلى الأسواق المختلفة و بكفاءة عالية مع تنويع منتجاتها .

رابعا: تكاليف الإنتاج: يمثل انخفاض تكاليف الإنتاج عامل جذب للمستثمرين للقيام بالاستثمار المباشر، حيث يستطيعون من خلال إنتاجهم الضخم الاستفادة من مزايا اقتصاديات الحجم.

خامسا: القدرات الذاتية للتطوير التكنولوجي : تمتلك الشركات متعددة الجنسيات قدرات تكنولوجية هائلة و هي الميزة التي تمتاز بها و تعطيها التفوق ، و هذا راجع إلى إنفاقها الكبير على البحوث و الاكتشافات و تخصيص ميزانيات كبيرة لذلك بهدف الوصول إلى اكتشافات متواصلة من أجل تغطية احتياجات السوق و تلبية رغبات المستهلكين ، و الخروج باستمرار بمنتجات جديدة ، هذه التكنولوجيا الدقيقة التي تفتقر إليها الدول المضيفة هي التي يجعل هذه الشركات تستقر في هذه الأسواق لسهولة السيطرة عليها .

الفرع الثاني: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر لدى الدولة

أولا: محددات لدى الدولة الأم

يمكن أن نوجز أهم المحددات في: [1]

1- رغبة الدولة الأم في السيطرة و الهيمنة على الدول المضيفة من اجل توجيه قرارها السياسي
2- رغبتها في خلق فرص عمل لعملتها خارج حدودها
3- نشر ثقافتها و أنظمتها السياسية و الاجتماعية حتى تبقى الدول المضيفة في تبعية دائمة لها و بالتالي يسهل احتوائها .
4- فتح أسواق جديدة من اجل تصدير فائض منتجاتها إلى الدول المضيفة بعد تشبع أسواقها الداخلية.
5- تحقيق عوائد أعلى لرؤوس أموالها مقارنة بتوظيفها في الدولة الأم .
6- تقوم الشركات متعددة الجنسيات بالاستثمار في الدول التي تعتمد على الدولة الأم في الاقتراض أو المساعدات، حتى تتم عمليات الاستيراد و التصدير بينهما.
7- معالجة الخلل في موازين مدفوعاتها من العائدات المحققة من الاستثمار .

[1] د/ فريد احمد قبلان : مرجع سابق ، ص 17

ثانيا: محددات لدى الدولة المضيفة

حتى تتناسب الاستثمارات الأجنبية المباشرة نحو البلدان المضيفة يجب أن تتوفر بيئتها على العناصر التالية:

1- **المحددات السياسية :** إن توفر استقرار النظام السياسي يعتبر شرطا أساسيا لا يمكن الاستغناء عنه و يتوقف عليه الاستثمار ، فحتى إذا كانت المردودية المتوقعة للاستثمار كبيرة فلا يمكن الاستثمار في ظل غياب الاستقرار السياسي.

2- **الإطار التشريعي و التنظيمي للاستثمار :** إن و جود الإطار التشريعي و التنظيمي المنظم لأنشطة الاستثمار الأجنبي المباشر من العوامل الهامة المؤثرة على اتجاهات الاستثمارات الأجنبية ، ربما يعتبر أهم محدد ، فهو يعطى الثقة و الأمان للمستثمر الأجنبي و يؤثر ايجابيا على اتجاهاته نحو البلد المضيف للاستثمار ، و بالتالي انجذاب رؤوس الأموال من الخارج اتجاه الاقتصاد المحلى . [1]

3- المحددات الاقتصادية :

أ- **حجم السوق :** يعتبر حجم السوق للبلد المضيف محدد من محددات تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر ، فإذا كان هذا السوق كبير و نشط وواعد يملك كل إمكانيات التوسع ، فإن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تتدفق باتجاهه أملا في تحقيق أقصى عائد و العكس صحيح . [2]

ب-**سياسات اقتصادية كلية مستقرة :** إن وجود بيئة اقتصادية كلية مرحبة بالاستثمار و تتمتع بالاستقرار و الثبات من العناصر الأساسية في تشجيع الاستثمار بصفة عامة و الاستثمار الأجنبي المباشر بصفة خاصة ، لأنها إشارات سليمة لكل من المستثمر المحلي و الأجنبي فضلا عن اهتمامها بتحرير الاقتصاد و الانفتاح على العالم الخارجي و التي تعد متطلبات أساسية لتدفق الاستثمار ، و يتم الوصول إلى هذه البيئة من خلال تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي التي تعمل على التحكم في التضخم و عجز الموازنة و تقليل العجز التجاري . [3]

ج- **درجة الانفتاح الاقتصادي على العالم الخارجي :** يميل الاستثمار الأجنبي إلى التوجه نحو الاقتصاديات المفتوحة و بعيدا عن الاقتصاديات المغلقة ، و اتجاه الاقتصاد للتعامل مع العالم الخارجي معناه عدم وجود أية قيود على حركة التبادل التجاري أو عناصر الإنتاج الأمر الذي يتضمن حسن الكفاءة الاقتصادية في توجيهها ، و عدم و جود أية اختلالات في هذه الأسواق ، و بما أن المستثمر الأجنبي يسعى لتحقيق أفضل ربحية ممكنة، فانه يهتم بالكفاءة الاقتصادية ، و بعيدا عن فرض القيود . فالاستثمارات الأجنبية المباشرة تميل بطبيعتها إلى

[1] اميرة حسب الله محمد ، مرجع سابق ، ص 37.

[2] المرجع نفسه ، ص 35 .

[3] اميرة حسب الله محمد ، مرجع سابق ، ص 36 .

الاقتصاديات المفتوحة على العالم الخارجي، ضمانا للعائد الكبير ، و تنفر من الاقتصاديات المغلقة ، التي بطبيعتها تضع قيودا على حركة التبادل الدولي التجاري ، و على حركة عناصر الإنتاج.[1]

د- **تعزيز التعاون الاقتصادي الإقليمي و الجهوى و الدولي :** إن التكتلات الإقليمية و الجهوية خاصة بالنسبة للدول النامية تعزز قدرة هذه الدول على تبعية مواردها و ترقية التبادلات البينية، مما يعزز فرص الاستثمارات البينية التي تؤدي إلى دفع التنمية الاقتصادية بهذه البلدان ، و أيضا إلى تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إليها ، طمعا في رحابة السوق المشتركة بينها ، و طلبا للفرص المتاحة فيها .

هـ- **القوة التنافسية للاقتصاد الوطني :** تمثل القوة التنافسية للاقتصاد القومي أحد العوامل الرئيسية في جذب الاستثمارات الأجنبية ، ذلك أنه كلما تحسن المركز التنافسي للاقتصاد القومي كلما كان ذلك مدعاة للمزيد من الاستثمارات الأجنبية ، و العكس صحيح ، و لعل هذا يرجع إلى أن ازدياد المركز التنافسي معناه ازدياد قوة و قدرة الاقتصاد القومي على مواجهة أية ظروف خارجية و امتصاصها ، مما يشجع على المزيد من فرص الاستثمار لضمان تحقيق الربحية المطلوبة التي يسعى من أجلها المستثمر الأجنبي . [2]

و- **القدرة على إدارة الاقتصاد الوطني :** انتقالات الاستثمارات الأجنبية و استمرار تدفقها مرهون بحسن إدارة الاقتصاد القومي و القدرة على مواجهة الظروف الاقتصادية المتغيرة ، و ما تنتهجه الإدارة الاقتصادية من سياسات لمواجهة هذه الظروف . ومن أهم المؤشرات التي يمكن من خلالها التعرف على قدرة الإدارة الاقتصادية على إدارة الاقتصاد القومي قيام الإدارة الاقتصادية بالاحتفاظ بمجموعة من الاحتياطات ، مدى ثباتها و استقرارها ، و جهود الدولة للمحافظة عليها تعتبر من المؤشرات القوية على القدرة على إدارة الاقتصاد القومي ، الأمر الذي من شانه تشجيع المزيد من الاستثمارات الأجنبية . [3]

4- **المحددات الخاصة بالسياسات الاقتصادية الكلية :**

أ- **المحددات المالية و التمويلية :** تلعب حوافز الاستثمار التي تمنحها الدول النامية للمستثمر الأجنبي دورا هاما في جذب الاستثمار الأجنبي ، لاسيما عندما تمنح هذه الحوافز لتكون عوضا عن انعدام المزايا النسبية الأخرى في الدول المضيفة للاستثمار ، و تتمثل هذه الحوافز في : [4]

✓ الحوافز المالية : تتمثل في الحوافز الضريبية بصفة أساسية و من أهم إشكالها الإعفاءات الضريبية المؤقتة ائتمانات ضريبة الاستثمار ، الاستهلاك المعجل للأموال الرأسمالية ، إعفاء السلع الرأسمالية المستوردة من الرسوم الجمركية أو من الضرائب الواردات الأخرى ، بالإضافة إلى حوافز التصدير ، علاوة على الحوافز الخاصة التي تطبق لتشجيع الاستثمار في المناطق الحرة لكل مراحل الصادرات .

[1] د/ فريد احمد قبلان : مرجع سابق ، 23
[2] المرجع نفسه ، ص 25
[3] المرجع نفسه ، ص 26
[4] اميرة حسب الله محمد ، مرجع سابق ، ص 39 ، ص 40

- ✓ الحوافز التمويلية :[1] تتمثل الأنواع الأساسية منها في الإعانات الحكومية المباشرة التي تمنح لتغطية جزء من تكلفة رأس المال ، الإنتاج ، تكاليف التسويق المرتبطة بالمشروع الاستثماري ، و في الائتمان الحكومي المدعم ، و كذلك مشاركة الحكومة في ملكية أسهم المشروعات الاستثمارية التي تتضمن مخاطر تجارية مرتفعة ، تأمين حكومي بمعدلات تفضيلية لتغطية أنواع معينة من المخاطر مثل مخاطر تغير أسعار الصرف أو المخاطر غير التجارية مثل التأميم و المصادرة .
- ✓ الحوافز الأخرى : تشمل المعاملة التفصيلية للاستثمار الأجنبي المباشر في مجالات الصرف مثل ضمان تحويل رأس المال و الأرباح إلى الخارج ، و تشمل أيضا تزويد المستثمر بالخدمات الأساسية مثل تنفيذ و إدارة المشروعات ، تزويد المستثمر بمعلومات عن السوق ، توفير المواد الخام ، تقديم النصح بخصوص عمليات الإنتاج و فن التسويق ، المساعدة في التدريب ، تزويد المستثمر بالبنية الأساسية من أرض و مباني و مرافق عامة بأسعار تقل عن الأسعار التجارية ، و تسهم هذه الحوافز في تخفيض تكاليف إنشاء المشروعات بشكل غير مباشر و بالتالي إمكانية تحقيق معدل عائد مرتفع .

ب-**المحددات جبائية** : و هي محفزات جبائية ، يتم تقديم هذا النوع من الحوافز بهدف تخفيض أعباء الضرائب بالنسبة للمستثمر الأجنبي و هناك عدة بنود تنطوي تحت هذا النوع مثل : الإعفاءات الضريبية و الاستثناءات من رسوم الاستيراد على المواد الخام و المدخلات الوسيطة و السلع الرأسمالية ، و إعفاء أو تخفيض معدلات الرسوم الجمركية على الصادرات ، و كذا إعفاء صادرات المشروعات بالمناطق الحرة من الرسوم الجمركية و ضرائب التصدير لمدة قد تصل إلى 15 عاما ما بعد مرحلة تشغيل المشروع ، فالإغراءات الضريبية لها أهمية كبيرة و خاصة في اتخاذ قرار الاستثمار أم لا كذلك في اتخاذ القرار بالاستقرار أم لا , بحيث تؤثر ايجابيا في مردود الاستثمار الأجنبي المباشر و تشكل في هذا المجال الوسيلة الأكثر استعمالا من طرف الحكومة ، و منه فإنه يتعين على الدولة التي ترغب في جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية أن تبذل الجهد من أجل خلق المناخ الاستثماري الذي يشجّع المستثمر الأجنبي على اتخاذ قرار الاستثمار .

[1] عبد المجيد قدي : **المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية – دراسة تحليلية تقيمية –** ديوان المطبوعات الجامعية ، سنة 2003 ، ص 259.

المطلب الثاني : أثار الاستثمار الأجنبي المباشر

الفرع الأول : الآثار الايجابية للاستثمار الأجنبي المباشر

أولا: اثر الاستثمار الأجنبي المباشر في زيادة معدل التكوين الرأسمالي : تعاني معظم الدول النامية من نقص في رؤوس الأموال اللازمة لتحقيق التنمية ، و ذلك بسبب انخفاض دخلها القومي و كذا ضعف معدل الادّخار فيها مما يجعلها تبحث عن طرق مختلفة لجلب هذه الأموال و التي من بينها الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي

تستثمر أموال ضخمة في الدول المضيفة تعجز عنها الشركات الوطنية ، و تظهر الزيادة في معدل التكوين الرأسمالي في البلدان المضيفة من خلال الزيادة المستمرة في تدفق هذه الاستثمارات إلى هذه البلدان [1].

ثانيا: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على العمالة : [2]تخلق الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول المضيفة فرص عمل فلذلك نجد أن الدول تتهافت على استقطاب هذه الاستثمارات ، و تقوم الاستثمارات الأجنبية المباشرة بخلق فرص العمل في ظل الاعتبارات الآتية : [3]

← قيام الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول النامية سوف يؤدي إلى خلق علاقات تكامل رأسية أمامية و خلفية بين أوجه النشاط الاقتصادي المختلفة في الدولة ، من خلال تشجيع المواطنين على إنشاء مشروعات لتقديم الخدمات المساعدة اللازمة ، أو المواد الخام لشركات الأجنبية و هذا سوف يؤدي إلى زيادة عدد المشروعات الوطنية الجديدة و تنشيط صناعة المقاولات و غيرها و من ثم خلق فرص عمل جديدة .

← تقوم شركات الاستثمار الأجنبي المباشر بدفع ضرائب على الأرباح المحققة ، و هذا سوف يؤدي إلى زيادة عوائد الدولة و هذا يمكنها من التوسع في إنشاء مشروعات استثمارية جديدة و من ثم خلق فرص عمل جديدة .

← إن إنشاء المشروعات الاستثمارية الموجهة للتصدير و المشروعات كثيفة العمالة في المناطق الحرة سوف يؤدي إلى خلق العديد من فرص العمل الجديدة .

ثالثا: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات : الاستثمارات الأجنبية تحدث أثرا ايجابيا على ميزان المدفوعات للدولة المضيفة طالما كان حجم انسياب هذه الأموال و الاستثمارات يزيد عن حجم تصدير

---

[1] سالكي سعاد ، مرجع سابق ، ص 74.

[2] عبد المجيد قدي : مرجع سابق ، ص 252 .

[3] سالكي سعاد : نفس المرجع السابق ، ص 75.

الفوائد و الأرباح للخارج ، و إن تقليل الواردات و زيادة الإنتاج الموجه لتصدير يؤدي إلى زيادة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية التي تؤدي إلى تحسين الميزات التجاري مما يحسن ميزان المدفوعات [1].

رابعا : اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التقدم التكنولوجي : تتم عملية نقل التكنولوجيا بواسطة الاستثمارات الأجنبية المباشرة عن طريق عدة أشكال أهمها : تحفيز التقليد ، تنشيط الطلب على منتجات تتضمن محتوى

تكنولوجي أكثر حداثة ، انتقال العمالة التي توظفها الجهة المستثمرة دون فقدنها للميزة النسبية التي تملكها من جراء حيازة التكنولوجيا بواسطة تقديم أجور لموظفيها تفوق ما يمكن أن يحصلوا عليه من المنافسين المحتملين في البلد المضيف . [2]

خامسا : تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النقد الأجنبي : تعمل شركات متعددة الجنسيات على زيادة في حصيلة من النقد الأجنبي فهذه الشركات تملك موارد مالية ضخمة و قدرة كبيرة في الحصول على الأموال من أسواق النقد الأجنبي تمكنها من سد الفجوة الموجودة بين احتياجات الدولة المضيفة من النقد الأجنبي لتمويل مشروعات التنمية و بين المدخرات أو الأموال المتاحة محليا ، كما تستطيع هذه الشركات أن تشجع المواطنين على الادخار ، و ذلك بما تقدمه من فرص جذابة و مربحة للاستثمار ، بالإضافة إلى ذلك فان وجود هذه الشركات يساعد في زيادة معدل تدفق و تنوع المساعدات و المنح المالية المقدمة إلى الدول النامية.[3]

الفرع الثاني: الآثار السلبية للاستثمار الأجنبي المباشر

أولا: تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات: يدفع نشاط شركات متعددة الجنسيات إلى استيراد السلع الوسيطة و الخدمات، إضافة إلى تحويل أرباح هذه الشركات إلى الخارج و دفع الفوائد عن

التمويل الخارجي و دفع مقابل براءات الاختراع و المعنوية التقنية، علاوة عن تحويل العمال الأجانب جزء من أجورهم إلى دولهم و هو ما يترتب عليه زيادة العبء على ميزان المدفوعات و بالتالي حدوث العجز. [4]

ثانيا: تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على التضخم : تقوم الدول النامية التي تسعى لجذب الاستثمارات الأجنبية إليها بالمساهمة في إنفاق جزء من تمويل هذه المشروعات و ذلك عن طريق التمويل المحلي كالعمل

---

[1] سحنون فاروق : **قياس اثر بعض المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر – دراسة حالة الجزائر –** مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ،غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة فرحات عباس ، سطيف ، الجزائر ، 2010 ، ص 29 .

[2] عبد الكريم كاكي : مرجع سابق ، ص 91 .

[3] عمار زودة ،مرجع سابق ، ص 85 .

[4] إيمان مودع : **اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام نموذج النمو الداخلي خلال فترة 1991 – 2007** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ،غير منشورة، كلية الاقتصاد و العلوم الإدارية جامعة اليرموك ، 2010 ، ص 34.

على توفير البنية الأساسية و إن هذه الزيادة في الإنفاق خاصة في المرحلة الأولى لهذه المشروعات قد يساهم في خلق الخلل بين الإنفاق و الإيراد الذي لم يحدث بعد ، و يزيد الأمر سوءا عند لجوء الدولة المضيفة إلى تمويل هذه المشروعات عن طريق التمويل التضخمي ، أي بزيادة حجم الائتمان في الجهاز المصرفي ، فإنها تعمل على زيادة كمية النقود المتداولة مما قد يؤدي إلى حدوث التضخم . [1]

ثالثا: تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على البيئة : إن الاستثمارات الأجنبية تؤثر سلبا على البيئة في البلد المضيف لأنها غالبا ما تستثمر في مجالات تزيد من التلوث البيئي مثل الصناعات الإستخراجية و التعدينية و الصناعات البتروكمياوية و الأسمدة و الاسمنت بدلا من توطن مثل هذه السلع في دولها ، و ذلك لأنها تخضع لمعايير بيئية مشددة بسبب الاهتمام الشعبي و الرسمي بذلك ، بينما لا توجد مثل هذه المعايير و القيود في الدول النامية . [2]

رابعا: تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر في زيادة أعباء الدول النامية : و المتمثلة في الأعباء التي تتحملها الدولة من اجل جذب الاستثمارات الأجنبية و المتمثلة في الإعفاءات الضريبية و التخفيضات الجمركية ، مما يؤدي إلى نقص في الإيرادات الحكومية نتيجة تلك الإعفاءات . [3]

خامسا: تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على السياسة الاقتصادية و مفهوم السيادة و الاستقلال_: يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر وسيلة الدول المصدرة له للسيطرة على البلدان المضيفة له ، بغرض توجيه الغرض الأساسي فيها ، و من ثم تتعرض المصالح الوطنية للدولة المضيفة إلى ضغوط ، و لذا فان نشاط تلك الشركات قد يؤدي إلى الإنقاص من الاستقلال السياسي و الاقتصادي لدولة النامية ، ولكن بدرجات متفاوتة ، كما أن نشاط الشركات متعددة الجنسيات يؤدي إلى خلق طبقة من المنتفعين ترتبط مصالحهم بمصالح تلك الشركات ، و يشكل هؤلاء مجموعة ضغط للدفع عن تلك الشركات ولو على حساب المصلحة الوطنية ، بالإضافة إلى استخدام الدول المصدرة لرأس المال لأساليب تهدف إلى فرض إرادتها السياسية على هذا البلد النامي أو غيره. [4]

سادسا: تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على زيادة الاستهلاك : إن قيام أي استثمار أجنبي ببلد مضيف ما من شانه أن يؤدي إلى تحقيق وفرات اقتصادية للمستهلك في ذلك البلد ، هذه الوفورات تتمثل في العديد من السلع الاستهلاكية الأمر الذي يؤدي إلى خلق أنماط استهلاكية جديدة لم تكن معروفة من قبل في تلك الدولة المضيفة و هذا ما ينجر عنه توسع في الاستهلاك من قبل المواطنين خاصة تحت تأثير الحملات الترويجية

---

[1] سالكي سعاد : مرجع سابق ، ص 84.

[2] نزيه عبد المقصود مبروك : **الاثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية** ، دار الفكر الجامعي ، الإسكندرية ، سنة 2007 ، ص 503 .

[3] كاكي عبد الكريم ، مرجع سابق ، ص 94.

[4] المرجع نفسه .

لتسويق تلك المنتجات الجديدة ، و هذا الاستهلاك الجديد قد لا يخدم الدولة المضيفة خاصة في السنوات الأولى في سبيل تحقيق التنمية . [1]

[1] نزيه عبد المقصود مبروك : مرجع سابق ، ص 489.

خلاصة الفصل :

في فصلنا هذا تطرقنا إلى ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر و أهم النظريات التي قامت بتفسيره بالإضافة إلى محددات جذب الاستثمار و أثاره ، و انطلاقا من المعلومات السابقة يمكن القول أن الاستثمار الأجنبي المباشر له تأثير كبير على الدول المضيفة من خلال المكاسب التي تحققها هته الأخيرة ، إلا انه لا يمكن المبالغة فيه بالشكل الذي يعكس ضعف مؤسسات تلك الدول إذ يجب عليها الحذر من الآثار المحتملة للاستثمار الأجنبي المباشر ، بالاستعداد لاستغلاله من خلال التركيز على تهيئة مناخ الاستثمار لكافة أنواع رأس المال المحلي و الأجنبي على السواء .

و في الأخير يمكن القول أن الاستثمار الأجنبي المباشر ليس مجرد نقل للملكية من الأشخاص المحليين إلى الأجانب ، لكن أيضا آلية تتيح للمستثمرين الأجانب ممارسة الإدارة و السيطرة على منشات الدول المضيفة .

و من هذا المنطق كان لا بد على هذه الدول من بينها الجزائر العمل على التحكم في البيئة الاستثمارية لجذب اكبر قدر ممكن من هذا النوع من الاستثمارات.

مقدمة :

لقد أدى تطور العلاقات الاقتصادية و زيادة المنافسة في مختلف دول العالم إلى ظهور تجمعات من شانها التقليل من المخاطر الاقتصادية التي تواجه كل دولة على حدا ، حيث أصبحت تسعى إلى التنسيق فيما بينها لزيادة فعالية عمليات الإنتاج و التبادل و تحقيق قوة اقتصادية موحدة في إطار تكتلات إقليمية و دولية تربطها علاقات محكومة من خلال المصالح الاقتصادية باعتبارها المحرك الأساسي و الدافع القوى للاندماج الاقتصادي فيما بينها .

و أمام هذه التطورات و حركة التكتلات الاقتصادية العالمية بقيت الدول المتخلفة اقتصاديا نتيجة اعتمادها أساسا على الثروات الباطنية فقط ، و في محاولة تداركها لهذا العجز ظلت الدول النامية تعتمد على مساعدات الدول المتقدمة لفترة طويلة من الزمن إلى أن برزت ظاهرة الشراكة كبديل عن المساعدات الموجهة لدول النامية التي كانت سائدة من قبل .

و باعتبار الجزائر من دول حوض المتوسط و في ظل هذه التطورات ، رأت في الشراكة ضرورة حتمية اثر التغيرات التي حصلت في الميدان السياسي و الاقتصادي خلال الآونة الأخيرة و ذلك عن طريق تأسيس عمليات و عقود شراكة أجنبية و سعيها جاهدة إلى التفاوض و المنافسة من أجل الحصول على أفضل العقود من اجل رفع الأداء الاقتصادي .

و سنتطرق في هذا الفصل إلى :

المبحث الأول : ماهية الشراكة

المبحث الثاني : الإطار العام لشراكة الاورومتوسطية

المبحث الثالث :الإطار العام لشراكة الاوروجزائرية

المبحث الأول : ماهية الشراكة

تعتبر الشراكة من أهم المواضيع التي عرفتها التطورات الاقتصادية في العالم مؤخرا ، و لقد تعرض هذا الموضوع إلى الكثير من الجدية في مختلف دول العالم الثالث ، بالإضافة إلى بدا الكثير من المؤسسات الدولية في فرض الخوصصة او اللجوء الى الشراكة و التي سنتطرق إليها على النحو التالي :

- المطلب الأول : مفهوم الشراكة
- المطلب الثاني :أشكال الشراكة و مزاياها و عيوبها

المطلب الأول : مفهوم الشراكة

إن المنطق الاقتصادي المعاصر وضع أسس و مبادئ التعاون و الاتحاد في عدة ميادين أساسية هامة، تمثل كل من الشراكة التعاون و الاتحاد مصطلحات تصاحب التحول الاقتصادي الذي مس معظم بلدان العالم مع بداية القرن العشرين إذ بدأت الدول انتهاج سياسة جديدة تركز على جملة من الاستراتيجيات ، فقد ظهرت الشراكة مع بداية الثمانينات مع التطورات الاقتصادية التي برزت آنذاك بصعود قوى جديدة من آسيا وهيمنة البنية الأمريكية على أوروبا .

الفرع الأول : تعريف الشراكة [1]

أولا : المعنى العام لشراكة : هو اتفاق يلتزم بمقتضاه شخصين أو أكثر من أشخاص القانون الدولي العام على المساهمة في استغلال فضاء مشترك بهدف التنمية المتبادلة أو لتحقيق منفعة مشتركة تجمع بين السياسي و الاقتصادي ، الاجتماعي و كذا الثقافي .

ثانيا : المعنى الخاص لشراكة : هو مجرد اتفاق على الإقامة التدريجية لمنطقة التبادل الحر بين أطراف العقد حسب جدول زمني متفق عليه بينهم .

[1] ععجة الجلالي : **التجربة الجزائرية في تنظيم التجارة الخارجية من احتطار الدولة الى احتكار الخواص** ، دار الخلدونة لنشر و التوزيع ن الجزائر ، ط 1 ، 2007 ، ص 274 .

ثالثا: المعنى السياسي لشراكة : و هو يجعل من الشراكة قانوني مختلف عن باقي الكائنات القانونية الأخرى ، فالشراكة حسب هذا المفهوم لا تعني المساعدة أو المعونة لأن هذه الأخيرة تكون على وجه الإحسان أو الصدقة في حين أن الشراكة تقتضي في كل الحالات تبادل بمقابل .

رابعا : المعنى الايجابي لشراكة : و يختلف هذا المعنى حسب النمو الاقتصادي لكل طرف فمعنى الشراكة بالنسبة للبلدان النامية : هي نقل التكنولوجيا بمدلولاتها المختلفة ، وتبني الدول النامية مقاربة إنتاجية لشراكة .

خامسا: معنى الشراكة بالنسبة لدول المتطورة : هي إقامة منطقة التبادل الحر خالية من الرسوم الجمركية و القيود الإدارية ، أو بعبارة أخرى سوقا مفتوحا لها تتميز الدول المتقدمة بأن مقاربتها تجارية محضة .

إن التمايز في المقاربات هو السبب الرئيسي لنشوب معركة المفاوضات مابين الطرفين و التي بدأت مع تخلي الاتحاد الأوروبي عن مصطلح التعاون و استبداله بمصطلح الشراكة و هو مؤسس على نص المادة 288 من معاهدة المجموعة الأوروبية و الذي يسعى لتحقيق منطقة حرة تبتلع كافة الدول المطلة على البحر الأبيض المتوسط ، أو في إطار ما يسمى بالشراكة الاورومتوسطية .[1]

الفرع الثاني : خصائص الشراكة

إن الشراكة ما هي إلا وسيلة أو أداة لتنظيم علاقات مستقرة ما بين وحدتين أو أكثر (دول أو مجموعات إقليمية). فتتطلب هذه العملية جملة من الخصائص نلخصها فيما يلي :[2]

- التقارب والتعاون المشترك, أي لا بد الاتفاق حول حد أدنى من المرجعيات المشتركة تسمح بالتفاهم والاعتراف بالمصلحة العليا للأطراف المتعاقدة .
- علاقات التكافؤ بين المتعاملين.
- خاصية الحركية في تحقيق الأهداف المشتركة.
- هي اتفاق طويل أو متوسط الأجل بين طرفين أحدهما وطني والآخر أجنبي لممارسة نشاط معين داخل دولة البلد المضيف.
- قد يكون الطرف الوطني شخصية معنوية عامة أو خاصة.
- لا تقتصر الشراكة على تقديم حصة في رأس المال، بل يمكن أن تتم من خلال تقديم خبرة أو نقل تكنولوجي أو دراية أو معرفة . . . الخ.

[1] عجة الجيلالي : مرجع سابق ، ص 275.

[2] عمورة جمال : **دراسة تحليلية و تقيمية لاتفاقيات الشراكة الأورو متوسطية** ، رسالة دكتوره ،غير منشورة ، جامعة الجزائر ، 2005 ، ص 164 .

- لا بد أن يكون لكل طرف الحق في إدارة المشروع (إدارة مشتركة)، التقارب والتعاون المشترك على أساس الثقة وتقاسم المخاطر بغية تحقيق الأهداف والمصالح المشتركة.
- التقاء أهداف المتعاملين (على الأقل في مجال النشاط المعني بالتعاون) والتي ينبغي أن تؤدي إلى تحقيق نوع من التكامل والمعاملة المماثلة على مستوى مساهمات الشركاء والمتعاملين.
- تنسيق القرارات والممارسات المتعلقة بالنشاط والوظيفة المعنية بالتعاون .

الفرع الثالث : أهداف الشراكة [1]

لكل طرف من أطراف الشراكة هدف يريد تحقيقه :

أولا :أهداف البلد المستثمر:

- استثمار الأموال المجمدة وضمان موارد جديدة.
- فتح أسواق جديدة لتصريف الفائض من المنتجات.
- التقليل من حدة المنافسة بين الدول العملاقة فيما بينها.
- تنمية التجارة الدولية.
- ربط علاقات سياسية واقتصادية وتقويم التعاون فيها.
- ضمان تموين من الموارد الأولية للعملية الصناعية.

ثانيا:أهداف للبلد المضيف:

- تشجيع تنمية اقتصادية متكاملة ونمو مستديم يحافظان على البيئة والموارد الطبيعية.
- تطوير المنشأة القاعدية.
- تعزيز القدرات الصناعية.
- تحسين تسيير مختلف القطاعات.
- تنمية وتأهيل الموارد البشرية الوطنية.
- تنمية إمكانيات البحث العلمي.
- النقل الفعلي للتكنولوجيا وتطبيقها في مختلف القطاعات.
- توفير مناصب شغل.
- تحقيق الربح وبذلك تحقيق الأهداف المسطرة من قبل الأطراف المشاركة.
- الكفاءة الأدائية وتعتبر الحجر الأساسي في مثل هذه الحالات.
- الربط بين الشركات من أجل تحسين تبادل المعلومات.

[1] نفس المرجع السابق .

المطلب الثاني : أشكال الشراكة و مزاياها و عيوبها

الفرع الأول : أشكال و أنواع الشراكة

أولا : أشكال الشراكة

1- **التصنيف الأول** : تتخذ الشراكة عدة أشكال منها :[1]

← **الشراكة التعاقدية:** هذا النوع من الشراكة له خصوصياته، فالشراكة التعاقدية مبدئيا هي خلق محدد في موضوعه، لكن يمكن أن تتطور إلى خلق مالي وتجاري معطية بذلك حرية أكبر لحياة الشركة.إن الشراكة التعاقدية كثيرة الاستعمال في الاستغلال المشترك للمواد المنجمة والتعاون في مجال الطاقة.

← **الشراكة المالية:** إن الشكل الثاني يخص الجانب المالي، إضافة إلى الشراكة التعاقدية هناك الشراكة المالية أي أنها تتخذ طابعا ماليا في مجال الاستثمار، و هذا النوع يختلف عن باقي الإشكال الأخرى من خلال :

- وزن كل شريك.
- مدة أو عمر الشراكة .
- تطور المصالح لكل شريك.

← **الشراكة التقنية:** تتمثل الشراكة التقنية في تبادل المعارف من خلال تحويل التكنولوجيا والخبرات حيث يتم جلب معارف جديدة وتقنيات حديثة في مختلف مجالات الإنتاج.

← **الشراكة التجارية:** لشراكة التجارية طابع خاص حيث أنها ترتكز على تقوية وتعزيز مكانة المؤسسة في السوق التجارية من خلال استغلال العلامات التجارية أو ضمان تسويق المنتوج وهذا الشكل يعني التخلص من حالة عدم توازن في السوق ويخص جانب التسويق بشكل كبير.

← **الشراكة في البحث و التطور** : تهدف هذه الشراكة عموما إلى تطوير المنتوجات وتحسينها مع التقليص من التكاليف الإنتاجية والدخول إلى أسواق جديدة تعطي للمؤسسة الأفضلية عن باقي المؤسسات المنافسة لها.

[1] بن حبيب عبد الرزاق ، حوالف رحيمة : **الشراكة و دورها في جلب الاستثمارات الاجنبية** ، مداخلة مقدمة للملتقى الوطني الاول حول الاقتصاد الجزائري في الالفية الثالثة ، جامعة سعد دحلب البليدة ، يومي 21/ 22 ماي 2002 ، ص . ص 6،7.

2- **التصنيف الثاني**[1] :

← **الشكل الأول** : خلق تعاون أفقي للتموين عن طريق استغلال المنتوج بترخيص أو شراء من المورد ، و تلجأ بعض الشركات لشراء بعض المنتجات من شركة أخرى عن طريق الترخيص و هذه الحالة شائعة في التبادلات التجارية ،قد تلجأ الشركة الطالبة للترخيص إلى ذلك نظرا لـ :

- افتقارها للكفاءات العالية الخاصة بالمنتوج .
- ارتفاع تكلفة إنتاجها مقارنة بإمكانية شرائها من المصدر الرئيسي .
- السمعة و الشهرة التجارية المميزة التي يمتاز بها المنتوج المنتج من قبل المصدر الرئيسي .

← **الشكل الثاني** : إنشاء شركة مشتركة أخرى تجد بعض المؤسسات نفسها أمام عائق و محدودية تطبيق و تنفيذ إستراتيجيتها التسويقية خصوصا من خلال :

- عدم قدرتها على النفاذ و اقتحام الأسواق الخارجية .
- ضعف طاقتها الإنتاجية .
- عدم تأقلمها لتوزيع منتجاتها عن طريق بحوث التسويق و تسريب المنتجات عبر القنوات التسويقية العالمية.

و إجمالا فان اللجوء إلى مثل تلك الشركات يؤسس على ما يلي:

- أسباب مالية : انقسام المورد المالي .
- أسباب تجارية : الحصول على حسن التصرف و الخبرة .
- أسباب إستراتيجية : الوصول إلى مستوى التكنولوجيا الجديدة المتطورة .

إلا أن هناك بعض المخاطر التي تواجه المتعاملين الراغبين في إقامة شراكة مختلطة في بلدان العالم الثالث منها :

- عدم استقرار الصرف.
- الظروف السياسية السائدة.
- القوانين و التشريعات المحلية .

[1] تشام فاروق : **أهمية الشراكة العربية الأوروبية في تحسين مناخ الاستثمار – دراسة حالة الجزائر**– مداخلة ضمن الندوة الدولية حول " التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين و تفعيل الشراكة العربية الأوروبية ، جامعة فرحات عباس ، سطيف ، الجزائر ، يومي 9/8 ماي 2004 ، ص 3 .

الفرع الثاني : مزايا و عيوب الشراكة

إن الشراكة و كغيرها من الاتفاقيات المبرمة بين طرفين لها مزايا عدة و لا تخلوا بالتأكيد من العيوب و التي تتجلى فيما يلي : [1]

أولا: مزايا الشراكة: من بين مزايا عقود الشراكة نذكر ما يلي:

1- **المنافسة بين المؤسسات الاقتصادية::** يدفع نظام اقتصاد السوق بالمؤسسات إلى استخدام كل طاقاتها في مواجهة المنافسة المحلية والدولية، وذلك باللجوء إلى الشراكة باعتبارها وسيلة للتعاون والاتحاد بين المؤسسات الاقتصادية وهذه المنافسة لم تكن عامل سلبي في حد ذاته، إلا انه يمكن الاستفادة من مميزات المنافسة باستغلال المؤسسة لإمكانياتها والتي تشكل ثقلا لا بأس به.

2- **دولية الأسواق:** دفع نظام العولمة واقتصاد السوق بالمؤسسات الاقتصادية التي تغيير أسلوبها وإستراتيجيتها التسييرية لمواجهة موجه التفتح والتبادل القائم بين العالم وتشجيع عملية الاستثمار، إما في نشاطات جديدة، أو التحكم في استثمارات المؤسسة الخارجية، و التي تساعد على أخذ حصة من السوق العالمية للمبادلات الخارجية للحصول على مكانة إستراتيجية معتبرة.

3- **التطور التكنولوجي** : يعتبر التطور التكنولوجي عامل أساسي في تطوير المؤسسة الاقتصادية وفي رواج منتجاتها وتفتحها على الأسواق الدولية، ونظرا لكون التطور التكنولوجي عامل يستمر يوم بعد يوم، فمن الصعب على المؤسسة أن تواكب دوما هذا التطور نظرا للتكاليف التي قد تشكل عائقا أمام المؤسسة مما يستدعي اللجوء إلى عقد شراكة لتقليص تكاليف أبحاث التكنولوجيات ولرفع المستوى العلمي والثقافي لموظفيها.

4- **المشاركة في المخاطر:** إن المتطلبات المالية المرتفعة والمخاطر المرتفعة للمشاريع الدولية تقود إلى إنشاء التحالفات التي تسمح بتوزيع المخاطر المختلفة (مالية، تقنية، سياسية) على الأعضاء بشكل متفاوض عليه ومتعاقد عليه؛

5- **التعاضد والميزة التنافسية:** يقصد بمفهوم التعاضد الأثر الناتج عن حزمة من الارتباطات الجديدة بين أنشطة أو مجالات أعمال في داخل المنظمة أو مع منظمات أخرى في نفس ميدان الصناعة، أي يجب أن تكون اكبر من مجموع قيم الوحدات المستقلة لأطراف عملية التعاضد مما يسمح باكتساب ميزات تنافسية أكبر، كما حدث مع شركة Toyotaاليابانية وشركة GMالأمريكية سنة 1985 في كاليفورنيا.

[1] تواتي محمد : **اثر الشراكة الاورو متوسطية على تنافسية القطاع الصناعي الجزائري – دراسة حالة الصناعة الصيدلانية 1998 -2008 –** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ، غير منشورة ، تخصص اقتصاد صناعي ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، 2009/ 2010 ، ص 44 .

ثانيا: عيوب الشراكة: لا تخلو الشراكة من بعض الانعكاسات والسلبيات التي نلخصها فيما يلي:

1- قد يطغى هدف الربح والتوسع و الابتكار على حماية المستهلك، وذلك بتقديم سلع أو خدمات ضارة أو ذات جودة ونوعية رديئة وبأسعار مرتفعة، أو زرع عادات استهلاكية تتنافى مع قيم المجتمع ومبادئه؛

2- يترتب أحيانا على قيام تحالفات بين الشركات الكبرى خلق مراكز تجارية ضخمة مما يؤدي إلى غياب المنافسة وتدهور القدرة التنافسية لبقية الشركات، وبالتالي ظهور عدم تكافؤ الفرص التنافسية؛

3- تؤدي التحالفات التجارية إلى ظهور أسواق للبائعين وغياب أسواق للمشترين، حيث تصبح قوى السوق في أيدي عدد قليل من التحالفات نتيجة الاحتكار.

4- يؤدي التحالف أو الشراكة إلى إنشاء كيانات كبرى تقلل من القدرة التنافسية للصناعات الوطنية في ظل إلغاء الحماية، هذا ما قد يؤدي إلى القضاء على الصناعات الوطنية.[1]

[1] ميموني سمير : مرجع سابق ، ص68

المبحث الثاني :الإطار العام لشراكة الاورومتوسطية

اهتمت الجماعة الأوروبية منذ فترة طويلة بتطوير علاقاتها الثنائية و الجماعية بدول حوض البحر المتوسط لأسباب تاريخية و جيو إستراتيجية معروفة، و لا مجال للخوض فيها هنا ، لم يكن هناك اتفاق بين دول الجماعة بما في ذلك الدول المتوسطية فيها ، حول الصيغة الإطار المؤسسي الأنسب لهذه العلاقة ، فبينما اقترحت بعض الدول صيغة محدودة النطاق تقتصر على" دول غربي المتوسط "، اقترح بعضها صيغة اشمل " منتدى متوسطي " تشارك فيه جميع دول الإقليم ، إلى أن تم انعقاد مؤتمر برشلونة لعام 1995 و تعتبر الوثيقة التي صدرت عن هذا المؤتمر هي شهادة ميلاد الشراكة الاورومتوسطية حيت سنتطرق في مبحثنا هذا إليه وذلك تبعا للخطوات التالية :

المطلب الأول : مفهوم الشراكة الاورومتوسطية و تطورات مسارها

المطلب الثاني : دوافع و أهداف الشراكة الاورومتوسطية

المطلب الأول :مفهوم الشراكة الاورومتوسطية تطورات مسارها

الفرع الأول : مفهوم الشراكة الاورومتوسطية

دعا المجلس الوزاري الأوروبي في اجتماعه الذي انعق في " كورفرو" باليونان خلال يوليو 1994 م اللجنة الأوروبية لوضع ورقة عمل حول المبادئ الأساسية لسياسة أوروبية – متوسطية ، و قد أقرت هذه الورقة في القمة الأوروبية التي عقدت في " ايس" بألمانيا خلال ديسمبر 1994 م . ثم جاء انعقاد برشلونة الوزاري للشراكة الأوروبية المتوسطية خلال الفترة 27–28 نوفمبر 1995 م شاركت فيه الدول العربية المتوسطية باستثناء ليبيا لأسباب سياسية ، كما شاركت فيه كل من تركيا و قبرص و مالطا و إسرائيل . و صدر في ختام أعمال المؤتمر "إعلان برشلونة " الذي عالج العديد من القضايا من أهمها الشراكة السياسية الأمنية ، الشراكة الاقتصادية و المالية ، الشراكة الثقافية و الاجتماعية و القضايا الإنسانية كما وضع المؤتمر برنامج عمل و آلية للمتابعة و التنفيذ. [1]

أما مفهوم الشراكة الاورومتوسطية من وجهة نظر أوروبية : هي توسيع الدعم الأوروبي للدول التي تعانى من مشاكل عديدة ، وذلك من خلال دعوتهم لدخول في النظام الرأسمالي العالمي ، و مواكبة التقدم الهائل و السريع

[1] د / سليمان المنذرى : **السوق العربية المشتركة في عصر العولمة** ، مكتبة مدبولي ، ط الاولى ، 1999 ، ص 225

في شتى الميادين و الاندماج في الاقتصاد العالمي وفقا لمنطق الانفتاح الاقتصادي و التجاري السائد في العالم اليوم.[1]

أما مفهوم الشراكة الاورومتوسطية من وجهة نظر الدول الواقعة جنوب البحر المتوسط : هي وسيلة أساسية لمواكبة التحولات الجديدة في المنطقة مما يتطلب تغيرات جذرية في بياناتها الاقتصادية و الاجتماعية ، و يفترض أن تقوم الشراكة بين طرفين على مبدأ المصالح المشتركة .[2]

الفرع الثاني : تطورات مسار مشروع الشراكة الاورومتوسطية .

أولا : بداية مشروع الشراكة الاورومتوسطية

1- اتفاقيات التعاون (1976- 1995)[3]

لقد ألحت معاهدة روما سنة 1957 التي أنشئت بموجبها المجموعة الاقتصادية الأوروبية من خلال بعض موادها وخصوصا المادة 131 على إبرام الاتفاقيات مع الدول التي لها علاقات خاصة (علاقات استعمارية بالدرجة الأولى) مع الدول الأعضاء في المجموعة ومن بينها الدول المتوسطية مع العلم أن دول السوق الأوربية المشتركة ميزت منذ تأسيسها، في علاقاتها الاقتصادية الخارجية، بين مجموعة الدول الأوروبية المتوسطية المرشحة للانضمام إلى عضوية السوق (اليونان ، البرتغال، أسبانيا) وبين مجموعة الدول المتوسطية الأخرى التي يقتصر التعامل معها على التعاون الاقتصادي والتنسيق السياسي.

كما ميزت داخل كل مجموعة مجموعات فرعية أو بلدان محددة على أسس متباينة: العلاقات التاريخية، مستوى التطور الاقتصادي، القدرة التنافسية للمنتجات في الدول الشريكة إضافة إلى حماية منتجات بعض البلدان الأوربية في إطار السوق المشتركة من المنافسة الخارجية.

ومع التحولات التي عرفتها الساحة الدولية في عقدي الستينات والسبعينات والتي كان من أهمها انتشار موجات التحرر واستقلال معظم المناطق التي كانت تحت سيطرة بلدان الجماعة الأوروبية في أوائل الستينات، أعيدت صياغة العلاقات بين دول المجموعة الأوروبية والدول المتوسطية فكانت أولى الاتفاقيات المبرمة مع تركيا سنة1962، ثم اتفاقيتين مع كل من المغرب وتونس سنة1969 لمدة خمس سنوات ذات جانب تجاري محض تضمنتا جملة من التفضيلات الخاصة لأغلب السلع الصناعية المصدرة إلى دول المجموعة الأوروبية، مع عدم تضمنهما لمساعدات مالية ممنوحة.

---

[1] غراب رزيقة ، سجار نادية : **محتوى الشراكة الاوروجزائرية** ، مداخلة ضمن ملتقى دولي حول : اثار و انعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري و على منظومة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، جامعة فرحات عباس ،سطيف ، الجزائر ،يومي 13 – 14 نوفمبر 2006 ، ص 5

[2] نفس المرجع السابق .

[3] ميموني سمير : مرجع سابق ، ص 71 / 72 .

غير أن البداية الفعلية لتنشيط العلاقات الأوروبية المتوسطية كانت سنة 1972 حيث تبنت أوروبا ما يسمى بالسياسة المتوسطية الشاملة والمتوازنة(Politique méditerranéenne globale et équilibrée) والتي تعتبر بمثابة أول سياسة أوروبية " إقليمية " اتجاه حوض المتوسط، والتي تم في إطارها عقد اتفاقيات التعاون بينها وبين ثماني دول متوسطية هي:الجزائر، تونس، المغرب، مصر، الأردن، لبنان، سوريا، إسرائيل، والتي دخلت كلها حيز التنفيذ في نوفمبر 1978. مع الإشارة إلى أن هذه السياسة كانت تدور حول نقطتين أساسيتين:

1- وضع نظام أفضليات تجاري يسمح بحرية دخول المنتجات الصناعية للدول المتوسطية إلى السوق الأوروبية بمنح لهذه الدول نفس الأفضلية التجارية الممنوحة للدول الأعضاء في السوق الأوروبية المشتركة آنذاك، ماعدا بعض المنتجات الحساسة كالمنتجات النسيجية التي يخضع دخولها إلى السوق الأوروبية لنظام الحصص، أما فيما يخص المنتجات الزراعية فسوف يتم تقديم تنازلات تعريفية (Concessions tarifaires) من الطرفين إضافة إلى وضع جداول زمنية يتم تحديد حجم المنتجات الزراعية التي يتم دخولها إلى السوق الأوروبية وهذا بغية حماية المنتجين الأوروبيين.
2- التعاون المالي الموزع بين المساعدات المالية الممنوحة من قبل ميزانية المجموعة الأوروبية والقروض الممنوحة من قبل البنك الأوروبي للاستثمار وفق شروط ميسرة وبنسب فوائد محسنة .

وقد ترجمت سياسة المجموعة الأوروبية تجاه المتوسط على المستوى الثنائي بإبرام جملة من الاتفاقيات مابين سنتي 1972و1977 مع دول جنوب وشرق المتوسط والتي يطلق عليها اسم اتفاقيات التعاون(Accords de Coopération) ، مع العلم أنه يمكن الفصل بين ثلاث أنواع من هذه الاتفاقيات وهي: اتفاقيات الشراكة (Accords d'association) المبرمة مع قبرص سنة 1972 ومالطة سنة 1977 والبرتوكول الإضافي مع تركيا سنة 1970 الذي يسمح بترقية الاتفاقية التجارية الموقعة سنة 1963 إلى اتفاقية شراكة . واتفاقيات التعاون الشاملة مع كل من تونس والمغرب والجزائر سنة 1976 ، وكذا مصر ولبنان وسوريا والأردن سنة 1977، وأخيرا اتفاقية التبادل الحر والتعاون مع الدولة العبرية سنة 1975.

الجدول رقم (01): الاتفاقيات الأورومتوسطية المبرمة في إطار السياسة المتوسطية الشاملة (1972-1995)

الدولة	طبيعة الاتفاقية	تاريخ التوقيع عليها
تركيا	اتفاقية شراكة (accord créant une association)	1970
مالطة		1977
قبرص		1972
إسرائيل	اتفاقية التبادل الحر والتعاون (accord de libre échange et de coopération)	1975
تونس	اتفاقية التعاون الشاملة(accord de coopération globale)	25افريل 1976
المغرب		26افريل 1976
الجزائر		27افريل 1976
مصر		18جانفي 1977
الأردن		18جانفي 1977
سوريا		18جانفي 1977
لبنان		3 ماي 1977

المصدر : ميموني سمير : الشراكة الاورومتوسطية بين الطموح و الواقع ، مرجع سابق ، ص 73.

2- إعلان مؤتمر برشلونة – شهادة ميلاد الشراكة الاورومتوسطية –

تم عقد مؤتمر برشلونة الأوروبي – المتوسطي يومي 27،28 نوفمبر 1995 بمشاركة كافة دول الاتحاد الأوروبي الخمسة عشر ، واثنتي عشر دولة متوسطية مع استبعاد ليبيا نظرا للعقوبات المفروضة عليها من قبل الأمم المتحدة، والذي اعتبر الإعلان الختامي له بمثابة شهادة ميلاد الشراكة الاورومتوسطية[1].

تمت صياغة إعلان مكمل ببرنامج عمل يجسد روح الندوة، القائم أساسا على فكرة الأمن والتعاون في حوض المتوسط.

إذن الأمر يتعلق بإطار متعدد الأطراف، يجمع بشكل واسع المعطيات الاقتصادية والاجتماعية والأمنية، بهدف إنشاء فضاء أورومتوسطي متعدد الأبعاد[2]:

[1] ميموني سمير : مرجع سابق ، ص 81 .

[2] عايد لمين : **الشراكة الاورومتوسطية و اثارها المتوقعة على تطور القطاع الصناعي في الجزائر** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ،غير منشورة ، تخصص التحليل الاقتصادي ، جامعة الجزائر ، سنة 2004 ، ص 30.

← **البعد السياسي والأمني:** لقد أعطت وثيقة برشلونة أولوية أمنية للتعاون السياسي، تتضمن تبادل المعلومات الأمنية، والتعاون لمكافحة الإرهاب ووضع إجراءات ثقة للأمن المشترك، وتشترط الوثيقة

على موقعيها الالتزام بالتعددية السياسية، واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وتنمية دولة القانون والديمقراطية في أنظمتها السياسية، وهذا لتحقيق هدفين أساسيين :

- **إنشاء فضاء مشترك للسلم والأمن:** انطلاقا من مبدأ السلم، فإن استقرار أمن حوض المتوسط هو غاية مشتركة، وضع لها إعلان برشلونة الحوار السياسي الشامل والمنتظم كآلية لتحقيقها، والتزم الجميع في إطار إعلان المبادئ باحترام المبادئ الأساسية للقانون الدولي، والمساهمة في الحفاظ على الأمن الإقليم، مع الاعتراف في هذا الإطار بحق"كل طرف في اختيار وتطوير بكل حرية نظامه السياسي والسوسيوثقافي والاقتصادي والقانوني"، هذه العبارة الأخيرة التي أدخلت في الإعلان بعد طلب دول جنوب حوض المتوسط، تعكس مخاوف هذه الأخيرة ومحاولة للدفاع عن السيادة.
- **ترقية الأمن الإقليمي:** تم وضع مجموعة من الإجراءات في ميدان ترقية الأمن الإقليمي مكملة للآليات التي جاء بها إعلان برشلونة، والهدف هو منع انتشار الأسلحة النووية والكيماوية والبيولوجية، وجعل منطقة الشرق الأوسط ومال أفريقيا منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل، وبناء نظام أمني إقليمي يقوم على مفهوم الأمن الشامل.

← **البعد الاقتصادي**[1] : نشير أولا إلى ارتباط الشق الاقتصادي بالقضايا السياسية في المنطقة، والتي يمكننا فهمها بشكل أعمق لدى تحليلنا لمجريات الحوار خلال مؤتمر برشلونة، والتي سيطرت على أجوائه قضية السلام والصراع العربي الإسرائيلي على حساب مناقشة الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية للشراكة الأورومتوسطية.

ويقوم البعد الاقتصادي على :

- **إنشاء منطقة أورومتوسطية للتبادل الحر** : إن مسار تحرير المبادلات المقترح في الاتحاد الأوربي في ندوة برشلونة يدخل في سياق مضاعف، فهو من جهة تكفل إقليمي، ومن جهة أخرى يندرج ضمن ظاهرة العولمة.

لذلك فاعلان برشلونة يقترح من هنا إلى سنة 2010 إنشاء منطقة للتبادل الحر، تجمع 9 دول من جنوب الحوض مع الاتحاد الأوربي، ولتسهيل عملية إنشاء هذه المنطقة أبرمت اتفاقيات الشراكة مع كل دولة على

[1] شريط عابد : **دراسة تحليلية لواقع و افاق الشراكة الاورومتوسطية – حالة دول المغرب العربي –** اطروحة دكتوراه دولة ،غير منشورة ، جامعة الجزائر ، سنة 2004 ، ص 104

حدى مستوحاة من نموذج وحيد تعوض الاتفاقيات المبرمة في السابق، تم توقيعها مع دول جنوب الحوض (وقعت اتفاقيات مع كل من تونس في جويلية 9، إسرائيل في جانفي96، المغرب في فيفري 96...).

والملاحظ أن وثيقة برشلونة تفرد اهتماما كبيرا لإنشاء منطقة للتبادل الحر، وإلغاء الحواجز الجمركية بين شركاء هذه المنطقة تدريجيا، وتحدد الوثيقة أن إنشاء مثل هذه المنطقة يتطلب من الدول المتوسطية القيام بالإجراءات التالية :

أ. اعتماد إجراءات ضرورية في مجال شهادة المنشأ، وشهادة الأصل وحماية الملكية.
ب. تطوير وتكييف الهياكل الاقتصادية والاجتماعية، عبر إعطاء الأولوية لتحديث القطاع الخاص وإطاره القانوني والتنظيمي.
ج. تطوير السياسة المعتمدة على اقتصاد السوق، واندماج اقتصاديات هذه الدول.

- **الرفع من المساعدات وترقية الاستثمار** : تؤكد وثيقة برشلونة على ضرورة زيادة المساعدات، خصوصا تلك الموجهة للبنيات التحتية خلال السنوات الخمسة التالية للمؤتمر وفيما يتعلق بالجانب الاستثماري تطالب الوثيقة بتوفير المناخ والتشريع الإيجابي للاستثمارات، الذي يسمح بعبارات إعلان برشلونة بـ نقل التكنولوجيا ورفع إنتاج الصادرات، وكذلك إرسال برنامج لدعم فني للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

كما أن الوثيقة اعترفت بالمصاعب التي تطرحها مشكلة المديونية، وبضرورة بذل مزيدا من الجهود لمعالجة هذه المشكلة.

← **البعد الاجتماعي والثقافي والإنساني**[1]: تعترف الوثيقة بالتقاليد الثقافية والحضارية للضفتين، وترى أن الحوار بين هذه الثقافات والتبادلات الإنسانية هي مكونات أساسية للتقارب والتفاهم بين الشعوب، ضمن هذا السياق تقترح الوثيقة إنشاء شراكة في المجالات الاجتماعية والثقافية تقوم أساسا على :

- الحوار والاحترام المتبادل بين الثقافات والأديان شرط أساسي للتقارب بين شعوب المنطقة.
- تطوير الموارد البشرية بواسطة التعاون وتبادل الخبرات في مجال التربية والتكوين.
- اشتراك المجتمع المدني في مسار التنمية والتفاهم بين الشعوب.

وضمن البعد الاجتماعي دائما تطرح الوثيقة المشكل الديمغرافي في شكله الحالي يطرح تحدي، يجب مواجهته عن طريق سياسات تضمن تسريع الانطلاق الاقتصادي، كما تطالب الوثيقة بضرورة تدعيم التعاون في مجال مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة وكذا العنصرية.[2]

[1] د/ حسن نافعة : **الاتحاد الأوروبي و الدروس المستفادة عربيا** ، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت ، لبنان ،ط 1، سنة 2004 ، ص496

[2] عايد امين : مرجع سابق ، ص 33.

المطلب الثاني : دوافع و أهداف الشراكة الاورومتوسطية

الفرع الأول :دوافع الشراكة الاورومتوسطية

يبدو أن الظروف الدولية والإقليمية على الساحة الدولية أثرت على الدوافع المؤدية لانعقاد مؤتمر برشلونة 1995، القاضي بإعلان ميلاد الشراكة الأورو–متوسطية بين الضفتين الشمالية والجنوبية للبحر الأبيض المتوسط. لقد تعددت الدوافع و الأسباب المؤدية إلى بعث مثل هذه الشراكة من دوافع دولية وإقليمية و أخرى محلية داخلية .

أولا: الدوافع الدولية[1]:

1- **الدوافع الجيوسياسية:** نهاية الحرب الباردة بين المعسكرين الشرقي والغربي، الذي حول الولايات المتحدة الأمريكية إلى القوة الأولى في العالم ومن دون منازع، مما يعني أنها ستنفرد بإدارة العالم كله من دون إعطاء أي اعتبار لباقي الدول الأخرى، و حرب الخليج الثانية خير دليل على نوايا السياسة الأمريكية في ظل الوضع العالمي الجديد، معتمدة على قوتها العسكرية، الاقتصادية و التكنولوجية

إن الوزن الذي اكتسبته الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة البحر المتوسط يعود أيضا إلى قوتها الاقتصادية، فمقارنة مع دول المجموعة الأوروبية التي تقدر تدفقاتها المالية في إطار علاقاتها الثنائية و الجماعية في المنطقة بحوالي 24%من المجموع المالي الموجه للدول المتوسطية، في حين نجد التدفقات المالية الأمريكية تقدر بحوالي 41%في شكل استثمارات وقروض ،مما يجعل الولايات المتحدة الأمريكية قوة منافسة للإتحاد الأوروبي في المنطقة.

إنفراد الولايات المتحدة الأمريكية بإدارة الصراع في منطقة الشرق الأوسط بين فلسطين و إسرائيل، وما عقد مؤتمر مدريد للسلام سنة 1991وإتفاقية أوسلو 1993تحت الرعاية الأمريكية لخير دليل على ذلك، ضف إلى هذا تلك المناورات و القواعد العسكرية التي أقامتها الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الخليج العربي، الشيء الذي تزامن مع الطرح الأمريكي لمشروع" السوق الشرق أوسطية" بالدار البيضاء1994، مما دفع بالدول الأوروبية بالسعي لفتح أبوابها للشراكة مع جيرانها بدلا من سياسات التعاون كطرح أكثر عمقا و شمولا.

[1] نصير العرباوي : **مستقبل الشراكة الاورومتوسطية** ، مجلة العلوم الاجتماعية ، العدد 17 ، سبتمبر 2013 .

إن الفراغ الذي تركه انهيار المعسكر الشرقي تحت قيادة الإتحاد السوفيتي سابقا، ساهم في حدوث نزاعات وتوترات داخلية والتي حاولت الدول الكبرى إخمادها و السيطرة عليها، و بات من المؤكد لدى باقي الدول في العالم عامة و الدول الأوروبية خاصة بضرورة إعادة ترتيب البيت و إعادة الحسابات لأن العالم يشهد نوعا من الفوضى، وسعيا منفردا للولايات المتحدة الأمريكية للسيطرة على زمامه، حتى يتسنى للدول الأوروبية و دول أخرى الاستفادة من التقسيمات الجديدة على الساحة الدولية ومحاولة البروز كقوة منافسة للولايات المتحدة الأمريكية و خلق توازن في القوة والمصالح.

2- الدوافع الاقتصادية :عولمة النظام العالمي، وخاصة في جانبه المالي و التجاري منذ التوقيع على اتفاقية مراكش في أفريل1994القاضية بإنشاء المنظمة العالمية للتجار ةOMC- Organisation Mondiale du Commerce

و في جانفي 1995تم استبدالGATTبـ OMCو التي كان من أهم نتائجها :

- تخفيض الرسوم المفروضة على الواردات الصناعية بمعدل 04%.

- إزالة القيود غير الجمركية على الواردات الزراعية المتمثلة في الحصص وإحلالها بقيود جمركية أخف.

- التزام الدول النامية بتخفيض التعريفة الجمركية على وارداتها الزراعية بـ 24%، و المتقدمة بـ 36%.

- تخفيض الدعم الحكومي للصادرات الزراعية إلى 21%.

- إلغاء اتفاقية النسيج و التي كانت الدول النامية تتمتع خلالها بحصص صادرات اختيارية لدول متقدمة.

- فرض العقوبات ضد الإغراق من طرف كل دولة.

و لقد تم إعطاء مدة زمنية تقدر بحوالي 10سنوات للدول الأكثر فقرا من أجل تنفيذ بنود هذه الاتفاقية، الأمر الذي فرض على الإتحاد الأوربي محاولة إقحامه للدول المجاورة له في حوض البحر الأبيض المتوسط[18]في خطة الإستراتيجية العامة في المنطقة وذلك حفاظا على نفوذه السياسي و الاقتصادي في المنطقة.

- السعي الأوروبي إلى تكوين قطب اقتصادي عالمي يواكب التطورات والتغيرات الدولية الراهنة التي أفرزت بروز العديد من الأقطاب الاقتصادية التي تهدف إلى التعاون و التكتل الاقتصادي على غرار NAFTA

(اتفاقية التجارة الحرة لدول أمريكا) MERCOSUR (رابطة دول أمريكا الجنوبية)و التعاون الاقتصادي لدول الباسفيك (APEC) إضافة على ASEAN في آسيا تجمع دول جنوب شرق آسيا.

إن هذا التغيير الذي عرفه الاقتصاد العالمي، جعل من أوروبا تغير من سياستها تجاه البحر الأبيض المتوسط و تجاه جيرانها من جنوب و شرق الحوض، حيث أصبحت تنظر إلى دول المنطقة على أنها دول شريكة بدلا من دفع عجلة التعاون و المساعدة في علاقاتها معها، و هو الأمر الذي حدث فعلا عندما أعلنت على ميلاد شراكة أورو– متوسطية مع دول الضفة الجنوبية للمتوسط.

ثانيا: الدوافع المحلية [1]:

1- **ظهور المد الإسلامي:** يقصد بها تنامي الحركات الأصولية الإسلامية وظاهرة التطرف الديني و العنف السياسي التي ظهرت خاصة على ضفاف المنطقة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط ، وخاصة دول شمال إفريقيا، وقد امتدت جذورها إلى دول الشرق الأوسط.

هذه الظاهرة التي ساهمت في ظهورها العديد من العوامل الداخلية ذات الصلة بالمشاكل الاجتماعية و الاقتصادية و حتى السياسية، كفشل الحكومات الحديثة الاستقلال في تحقيق متطلبات شعوبها،بالإضافة إلى ذلك مخلفات البيروقراطية و المحسوبية،كما أن هذه الدول، يعاني شعبها نوعا من الفقر و الحرمان، ناهيك عن مشاكل البطالة التي تفشت بها ، و عمليات تسريح العمال الجماعية، عمليات القهر الناتجة عن قمع الحريات السياسية لهذه المجتمعات .

إن الشيء الذي يمكن أن يؤخذ بعين الاعتبار تجاه هذا المد الإسلامي هو انتشاره في مناطق كثيرة من العالم، فقد امتدت جذور المنتقمين الإسلاميين من الفلبين إلى البحرين، وهذا ما أثار مخاوف الدول الأوروبية خاصة و العربية عامة من تجذر هذا التطرف الذي كان يسعى لتحقيق غاياته بالقوة (كالقتل والتعذيب و التفجير) ، و تعد الجزائر، تونس ،المغرب، مصر، اليمن و تركيا أهم المعاقل قربا لدول الإتحاد الأوروبي فتدهور الأوضاع في الجزائر منذ بداية التسعينات و التي أدت إلى انزلا قات خطيرة، ضف إلى ذلك تنامي القوة الإسلامية في تركيا زاد من مخاوف الدول الأوروبية من هذه الظاهرة و ولد الحذر الشديد بها.

ترى الدول الأوروبية أن التيار الإسلامي يحمل عداءات شديدة لها، وما الاعتداءات و الهجمات التي شنت على الأجانب في كل من مصر و الجزائر، محاصرة السفارة الأمريكية في إيران لخير دليل على ذلك.

[1] نصير العرباوي : مرجع سابق .

لكن الشيء الذي يشهد له أن دول الإتحاد الأوروبي رغم ما تحمله من نظرة لهذا التيار وتخوفاتها منه على تحطيم مؤسساتها الاقتصادية وتهديد مصالحها داخل هذه الدول، إلا أننا نجدها تختلف مع الولايات المتحدة الأمريكية في تحديد مفهوم الإرهاب، بعد الأحداث التي تعرضت لها الولايات المتحدة الأمريكية في 11ديسمبر 2001.

فالولايات المتحدة الأمريكية ترى أن مقاومة حزب الله اللبناني للاحتلال الإسرائيلي إرهابا، لكن الإتحاد الأوروبي لا يعتبرها كذلك و إنما يصنفها ضمن المقاومات التي تسعى من أجل نيل الاستقلال، [32] هذا من جهة ومن جهة أخرى نجد أن بعض الدول العربية تتهم بعض الدول الأوروبية بكونها معاقل تلجأ إليها الجماعات الإرهابية فرارا من دولها تحت غطاء اللجوء السياسي.

2- **تفاقم مشكلة الهجرة غير الشرعية:** نظرا للمشاكل التي تعاني منها دول الضفة الجنوبية من فقر و وحرمان و بطالة ومشاكل أخرى أدى ذلك إلى تدفق الآلاف من المهاجرين غير الشرعيين إلى الدول الأوروبية، وتجدر الإشارة هنا إلى أن طرق الهجرة غير الشرعية كثرت وتعددت، حيث أصبحت هناك جماعات سرية تعمل بتهريب المهاجرين، كما أنه يمكن ملاحظة أ ن معظم المهاجرين توافدا على الدول الأوروبية هم مغاربة، و هذا ما خلق ذعرا وتخوفا لدى الدول الأوروبية من تهديد أمنها و استقرارها رغم تواجد نسب كبيرة من المهاجرين فيها من أوروبا الوسطى و الشرقية لكن مشكل الإرهاب القادم من الدول الجنوبية هو الذي أثار مخاوفها.

و يعتبر المجلس الأوروبي المنعقد في لشبونة 1992أن دول المشرق العربي والمغرب تعتبر مصدرا مهددا للاستقرار و الأمن في المنطقة، وبالتالي سببا لهجرة اليد العاملة، و معقلا للتطرف الأصولي و الديني، و مراكز لتجارة المخدرات، والجريمة المنظمة التي لها تأثيرات سيئة على المنطقة عامة و على الإتحاد الأوروبي خاصة .

ثالثا :الدوافع الإقليمية[1] :

1- **الدوافع الأوروبية :** بات من الواضح للدول الأوروبية أن أمنهم واستقرارهم مرهون بضرورة إنشاء منطقة يسودها السلام والاستقرار، الشيء الذي يفرض عليهم التعاون مع جيرانهم في جنوب وشرق البحر الأبيض المتوسط، ولقد جسد ذلك البيان الختامي لمؤتمر برشلونة من خلال تأكيده على أن كل

[1] احلام سوداني : **التسيير الفعال للمديونية الخارجية في اطار الشراكة الاورومتوسطية – حالة الجزائر –** مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ، غير منشورة ، تخصص نقود و مالية ، جامعة 8 ماي 45 ، قالمة ، الجزائر ، سنة 2006 ، ص 86 ،ص 87.

المشاركين يعبرون عن قناعتهم بأن السلام و الاستقرار و الأمن في منطقة البحر الأبيض المتوسط يعد مكسبا مشتركا، يتعهدون بضرورة تشجيعه وتوطيده بكل الوسائل التي في حوزتهم.

يمكن حصر مخاوف الاتحاد الأوروبي في النقاط التالية :

- إمكانية انتشار أسلحة الدمار الشامل في المناطق العربية التي تعتبر قريبة جغرافيا منها، مما قد يهدد أمنها، فبامتلاك العرب للتكنولوجية النووية سوف يتجاوزون بذلك التأخر العلمي والتكنولوجي مما يشجعهم أكثر على التكتل، وهذا يثير مخاوف الإتحاد الأوروبي ويهدد أيضا مصالحه في المنطقة .
- تنامي ظاهرة الإرهاب في المنطقة، وما يترتب عنها من مخاطر كالجريمة المنظمة، التطرف، تجارة المخدرات..والتي ذعرا في الأوساط الأوروبية خوفا من انتشار الظاهرة ووصولها إلى أوروبا.
- الانفجار السكاني الذي تعاني منه الضفة الجنوبية من حوض البحر الأبيض المتوسط ⅔من سكان الحوض المتوسطي وما قد ينجر عنه من هجرة ونزوح إلى الدول الأوروبية، فرارا من الفقر و البطالة و عدم الاستقرار السياسي و الاجتماعي داخل دولهم الأصلية، الشيء الذي يهدد الاستقرار الاقتصادي و النمو الديموغرافي للدول الأوروبية، لذلك تسعى الدول الأوروبية لإيجاد سياسات تحد من هذا التدفق على أراضيها بالتعاون مع دول الجنوب السعي الأوروبي إلى التحرر من الهيمنة الأمريكية و محاولة الاستقلال بذاتها في مختلف القضايا الدولية و رغبة منها للبروز كقوة عالمية صاعدة تلغي قواعد النظام العالمي الجديد.

يضاف إلى ذلك رغبة الدول الأوروبية في الإبقاء على علاقاتها مع دول الشرق الأوسط و دول شمال إفريقيا خاصة، نظرا لما تلعبه هذه الدول من دور هام في اقتصاديات الدول الأوروبية وخاصة لضمان تدفق النفط و الغاز من المنطقة التي تعد قريبة منها جغرافيا و تربطها علاقات تبعية و ولاء شبه تام، ناجم عن الفترة الاستعمارية، كما تعتبر هذه الضفة سوقا واسعة تتميز بكثافة سكانية كبيرة وقدرة إنتاجية منخفضة لتسويق المنتجات الأوروبية ، كما تسعى الدول الأوروبية إلى دعم نفوذها الثقافي و اللغوي و الفكري في الفضاء المتوسطي من خلال عدة وسائل، كالمنظمة الفرانكفونية، المجلس الأوروبي مؤسسة الثقافة الأوروبية، الملتقيات والمنتديات العلمية و الثقافية .

الفرع الثاني : أهداف الشراكة الاورومتوسطية

أولا : بالنسبة للاتحاد الأوروبي[1] :

يهدف الاتحاد الأوربي إلى الحفاظ على مصالحه سواء التجارية الاقتصادية و الاجتماعية ، من بين مبررات الجانب الأوربي ما يلي:

1- التواجد بأي شكل في المنطقة و عدم تركها خالية للولايات المتحدة الأمريكية، و هذا في إطار المنافسة لبسط النفوذ العالمي.
2- تدعيم مراكز الاتحاد الأوربي في مواجهة التكتلات الاقتصادية، و رغبة في منع قيام أي تكتلات اقتصادية أخرى في الجانب الجنوبي و الشرقي لحدوده.
3- الرغبة في توسيع السوق لصالح صادراته.
4- الرغبة الأوربية في لعب دور مؤثر في السياسات العالمية.
5- إيجاد توازن مع الروابط التي أقامتها مجموعة بلدان الاتحاد الأوربي مع دول وسط وشرق أوروبا، والحاجة الماسة إلى أسواق .
6- إيجاد حل لمشكلة الهجرة غير المشروعة.
7- التعاون في مجال البيئة و الحفاظ على مصادر الطاقة و زيادة تنمية الاستثمارات الأوربية بالمنطقة العربية.
8- إدخال إسرائيل في المعادلة و محاولة إيجاد صيغة للتقارب و القضاء على النزاع القائم؛
9- المصالح الأمنية.

ثانيا : بالنسبة لدول المتوسطية[2] :

1. فتح الأسواق الأوروبية أمام صادراتها الصناعية من جهة، وتخفيض القيود المفروضة على الصادرات الزراعية سيضمن للدول المتوسطية تحقيق فائض كبير من خلال مبادلاتها التجارية مع الاتحاد الأوروبي.
2. الحصول على المعونات المالية و القروض الإنمائية قصد تمويل مختلف المشاريع، علاوة على جذب تدفق رؤوس الأموال الأوروبية في شكل استثمارات.
3. تشجيع المساهمة في نقل التكنولوجيا من خلال المشاريع الاستثمارية الأوروبية.

[1] تواتي محمد : مرجع سابق : ص 13

[2] ميموني سمير : **الشراكة الاورومتوسطية بين الطموحات و الواقع – مع دراسة اتفاقية الشراكة بين الجزائر و الاتحاد الاوروبي** – مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ،غير منشورة ، تخصص تسيير ، المدرسة العليا لتجارة ، الجزائر ، سنة 2006 ، ص .ص 106، 107 .

4. التغلب على المشاكل الاجتماعية التي تعاني منها، وخاصة البطالة واحتواء الشباب الذي بدأ يعرف ميولات أخرى لا تخدم الطبقات السياسية.
5. تحويل نمط العلاقة مع الاتحاد الأوربي من علاقة مانح و متلق إلى علاقة تعاون و مصالح مشتركة.[1]

لأن الشراكة و كما رأينا لا يمكن أن تقوم إلا إذا كانت هناك مصالح مشتركة بين الطرفين فإن اتفاقية الشراكة الأورومتوسطية لا تخلو من ذلك، فهي تسعى إلى تحقيق خمسة أهداف رئيسية تتمثل فيما يلي[2]:

1- توفير إطار ملائم للحوار السياسي بين الأطراف بهدف تدعيم العلاقات فيما بينهما في جميع المجالات ذات الأهمية.
2- تنمية و ترقية المبادلات التجارية، و تحديد شروط التحرير التدريجي لعمليات تبادل السلع الخدمات و رؤوس الأموال.
3- تشجيع الاندماج ألمغاربي عن طريق تنمية المبادلات و التعاون فيما بين الدول المغاربية وبين هذه الأخيرة و الإتحاد الأوروبي.
4- تشجيع التعاون في المجالات الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية و المالية.
5- تسهيل تنقل الأشخاص خاصة فيما يتعلق بتسهيل وإسراع منح التأشيرة للأشخاص.

أي أن استفادة الدول العربية المتوسطية من هذه الشراكة تكمن في إمكانية تحسين القدرة التنافسية بواسطة إزالة الحماية الجمركية والانفتاح على الخارج في إطار منطقة التبادل الحر, كما يمكن أن تؤدي إلى تأهيل اليد العاملة وتطوير القطاعات القادرة على التصدير, بالإضافة إلى إعطاء حركية أكثر لتشجيع الإصلاحات الاقتصادية وبجدية أكثر وإحداث قطيعة مع الممارسات السابقة في ظل الاقتصاد المركزي أو الموجه،كما يمكننا القول أن أوروبا ستستفيد من سوق واسعة تقدر بأكثر من 200 مليون مستهلك محتمل, كما تتوفر المنطقة على الغاز والبترول والفوسفات وكذا الموارد البشرية التي هي قابلة للتجنيد و الاستغلال في إطار مشروع مستقبلي.

[1] : تواتي محمد : مرجع سابق ، ص 14 .

[2] : نفس المرجع السابق .

المبحث الثالث : الإطار العام لشراكة الاوروجزائرية

في ظل ظاهرة المنافسة العالمية و اقتصاد السوق و توسع الاستثمارات تلجا الدول لاستراتيجيات التعاون فيما بينها، وقد سعى الاتحاد الأوروبي قبل سنوات لاتفاقية الشراكة مع دول حوض المتوسط بالنظر إلى أهميتها الإستراتيجية و مواردها الطبيعية المهمة و البعد الحضاري و الذي تتمتع به . و الجزائر كغيرها من الدول المتوسطية وقعت على هذا الاتفاق وهذا ما حاولنا التطرق إليه في :

المطلب الأول : اتفاقية الشراكة الاوروجزائرية و مضمونها.

المطلب الثاني : دوافع و عراقيل الشراكة الاوروجزائرية و انعكساتها الاقتصادية.

المطلب الأول : اتفاقية الشراكة الاوروجزائرية و مضمونها

الفرع الأول : اتفاقية الشراكة الاوروجزائرية

لقد وقّع الاتحاد الأوروبي اتفاقيات تعاون مع ثلاثة دول من شمال إفريقيا عام 1976 و هي الجزائر و المغرب و تونس، و مع أربع دول من المشرق العربي هي : مصر لبنان ، سوريا و الأردن . شملت الاتفاقيات منح الأفضلية التجارية و المساعدات المباشرة لتلك الدول حسب البروتوكولات المالية المرفقة بالاتفاقات الموقعة معها ،غطت هذه الاتفاقيات فترة خمس سنوات وفرت دعما ماليا للتنمية الاقتصادية للشركاء . [1]

بادرت الجزائر إلى بدء مفاوضتها مع الإتحاد الأوروبي في جوان 1996 من أجل إبرام اتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي, فعرفت المفاوضات نوع من التأخير بسبب إصرار الجزائر على تمسكها بتأجيل موضوع التفكيك التدريجي للحقوق الجمركية من أجل حماية إنتاجها الوطني، خاصة وأن الاقتصاد الجزائري محل إعادة

[1] تشام فاروق : مرجع سابق ، ص 5

هيكلة وإعادة تأهيل الجهاز الإنتاجي، فمنذ سنة1997 عرفت المفاوضات مسيرة طويلة (12 جولة) للوصول إلى اتفاق بين الجزائر والإتحاد الأوروبي. ولعل أهم الأسباب التي وقفت أمام تجسيد توقيع هذا الاتفاق هي[1]:

- ←التنازلات بخصوص الجانب الفلاحي والحقوق الجمركية, حركة رؤوس الأموال والمنافسة.
- ←الجانب الأمني, بالقضاء على الإرهاب والجريمة المنظمة.
- ←طلب الحصول على مساعدات مالية لتحديث وعصرنة القطاع المالي والمصرفي.
- ←توسيع إطار التعاون الاقتصادي ليشمل جوانب الإنتاج ولا يقتصر على جانب التبادل فقط.
- ←ينبغي أن تكون إجراءات رفع الحماية على الصناعة مدروسة وفق تواريخ مختلفة تأخذ بعين الاعتبار القطاعات الصناعية, وبدلالة الحصص المالية (المخصصات) التي يقدمها الإتحاد الأوروبي من أجل إعادة تأهيل الجهاز الإنتاجي الوطني.
- ←المطالبة بالتحرير التدريجي.

و تم استئناف المفاوضات بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي يوم 5 / 12 / 2001 و التي تم التوقيع بعد نهايتها على اتفاقية الشراكة بالأحرف الأولى يوم 19/ 12/ 2001 ببروكسل و التوقيع الرسمي عليه يوم 22/ 4 /2002 باسبانيا ، ودخلت حيز التنفيذ في سبتمبر 2005 [2] . يحل هذا الاتفاق محل اتفاق التعاون بين المجموعة الاقتصادية الأوربية و الجزائر، وكذا محل الاتفاق بين دول أعضاء المجموعة الأوربية للفحم و الحديد و الجزائر الموقعين بالجزائر في 1976/4/26 . [3]

الفرع الثاني : مضمون اتفاقية الشراكة الاوروجزائرية

يسعى اتفاق الشراكة بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي إلى فتح الأسواق الجزائرية أمام المنتجات الأوروبية و فتح الأسواق الأوروبية أمام المنتجات الجزائرية[4] .تحوي اتفاقية الشراكة الاوروجزائرية على ثمانية محاور و هي على النحو التالي : [5]

أولا : الجانب الأول : يتمثل في إقامة حوار سياسي بين الطرفين يسمح بإقامة علاقات دائمة للتضامن بين المتعاملين تساهم في تحقيق رفاهية وأمن المنطقة المتوسطية (وهذا ما جاءت به المواد 5,4,3 من الاتفاقية)

---

[1] عمورة جمال : مرجع سابق ، ص 387 .

[2] المرجع نفسه .

[3] زايد مراد : **دور الجمارك في ظل اقتصاد السوق –حالة الجزائر –** أطروحة دكتوراه ،غير منشورة ، تخصص تسيير ، جامعة يوسف بن خده ، الجزائر ، غير منشورة سنة 2006 ، ص 210 .

[4] د/ على لزعر ، بوعزيز ناصر : **تأهيل المؤسسة الاقتصادية الجزائرية في ظل الشراكة الاورومتوسطية** ، ابحات اقتصادية و إدارية ، العدد الخامس ، جوان 2009 ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، الجزائر ، ص 33.

[5] عمورة جمال : مرجع سابق ، ص 388.

ثانيا: الجانب الثاني : يتعلق بحرية تنقل البضائع (التبادل التجاري), وذلك بإقامة منطقة حرة للتبادل وهذا خلال فترة انتقالية تم تحديدها بـ 12 سنة ابتداء من دخول الاتفاقية حيز التنفيذ وهذا طبقا لإجراءات المنظمة العالمية للتجارة, (المادة 06).

بالنسبة للمنتجات الصناعية :[1] و يتعلق الأمر بالمنتجات التي يكون منشؤها المجموعة و الجزائر و الخاصة بالفصول من 25 إلى 27 من المدونة المشتركة للاتحاد الأوروبي و التعريفة الجمركية الجزائرية، فالمنتجات الصناعية الجزائرية المستوردة من طرف الاتحاد الأوروبي تعفى من جميع الحقوق الجمركية و من الرسوم التي لها أثر مكافئ و كذا من كل قيد كمي أو إجراء له أثر مكافئ . أما بالنسبة للمنتجات الصناعية التي تستوردها الجزائر من الاتحاد الأوروبي فقد صنفت حسب الاتفاقية إلى ثلاث أصناف : [2]

← الصنف الأول: من المنتجات (القائمة الواردة في الملحق 2 من الاتفاقية) : يتم إلغاء الحقوق الجمركية و الرسوم ذات الأثر المماثل المطبقة على هذه المنتجات فور دخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ.

← الصنف الثاني: من المنتجات (القائمة الواردة في الملحق 3 من الاتفاقية) : يتم تدريجيا إلغاء الحقوق الجمركية و الرسوم تبعا للرزنامة التالية :

- بعد سنتين من بدء سريان الاتفاق تخفض الحقوق الجمركية و الرسوم إلى 80 % من الحق القاعدي .
- بعد ثلاث سنوات من بدء سريان الاتفاق تخفض الحقوق الجمركية إلى 70 % من الحق القاعدي .
- بعد أربعة سنوات من بدء سريان الاتفاق تخفض الحقوق الجمركية إلى 60 % من الحق القاعدي .
- بعد خمس سنوات من بدء سريان الاتفاق تخفض الحقوق الجمركية إلى 40 % من الحق القاعدي .
- بعد ستة سنوات من بدء سريان الاتفاق تخفض الحقوق الجمركية إلى 20 % من الحق القاعدي
- بعد سبع سنوات يتم إلغاء الحقوق المتبقية .

← الصنف الثالث: و يشمل المنتجات غير الواردة في الملحقين 2 و 3 يتم الإلغاء التدريجي للحقوق الجمركية و الرسوم حسب الرزنامة التالية :

- بعد سنتين من بدء سريان تخفض الحقوق الجمركية إلى 90 % من الحق القاعدي.
- بعد ثلاث سنوات من بدء سريان تخفض الحقوق الجمركية إلى 80 % من الحق القاعدي.
- بعد أربعة سنوات من بدء سريان تخفض الحقوق الجمركية إلى 70 % من الحق القاعدي.
- بعد خمس سنوات من بدء سريان تخفض الحقوق الجمركية إلى 60 % من الحق القاعدي .
- بعد ستة سنوات من بدء سريان تخفض الحقوق الجمركية إلى 50 % من الحق القاعدي .
- بعد سبعة سنوات من بدء سريات تخفض الحقوق الجمركية إلى 40 % من الحق القاعدي .

---

[1] مفتاح صالح ، بن سمية دلال : **اتفاق الشراكة الأورو– جزائري : الدوافع ، المحتوى ، الأهمية** ، الملتقى الدولي حول : أثار و انعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري و على منظومة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، جامعة فرحات عباس ، سطيف ، يومي 13 و 14 نوفمبر 2006 ، ص 3.

[2] : نفس المرجع السابق.

- بعد ثماني سنوات من بدء سريات تخفض الحقوق الجمركية إلى 30 % من الحق القاعدي .
- بعد تسعة سنوات من بدء سريات تخفض الحقوق الجمركية إلى 20 % من الحق القاعدي .
- بعد عشرة سنوات من بدء سريات تخفض الحقوق الجمركية إلى 10 % من الحق القاعدي .
- بعد إحدى عشرة سنة من بدء سريات تخفض الحقوق الجمركية إلى 5 % من الحق القاعدي .
- بعد اثني عشر سنة يتم إلغاء كل الحقوق المتبقية .

في حالة ظهور صعوبات قصوى بخصوص منتوج ما يمكن للجنة الشراكة أن تعيد النظر في الرزنامة الخاصة بالصنفين الثاني و الثالث بحيث يتم تجاوز المدة القصوى للفترة الانتقالية 12 سنة .

بالنسبة المنتوجات الفلاحية و منتوجات الصيد البحري: تنص الاتفاقية على أن يعمل الطرفان على تحرير أوسع للمبادلات فيما بينهما بصفة تدريجية, وذلك بالتركيز على المبادئ الآتية:

- عدم فرض قيود كمية جديدة على الواردات و اتخاذ إجراءات أخرى مماثلة على المبادلات بين الطرفين.
- إلغاء القيود الكمية والإجراءات ذات الأثر المماثل المطبقة على المبادلات.
- إمكانية اتخاذ إجراءات حمائية ووقائية في حالة ممارسة الإغراق في علاقاته مع الطرف الآخر, أو دخول منتوجات عن طريق الاستيراد بكميات وشروط من شأنها أن تلحق الضرر بالمنتجين الوطنيين.

ثالثا: الجانب الثالث: يتعلق بحقوق التأسيس أو الإنشاء وتقديم الخدمات, حيث اتفق الطرفان على توسيع مجال تطبيق الاتفاقية بشكل يسمح بإدراج الحق في إنشاء أو تأسيس المؤسسات في إقليم الطرف الآخر, وتحرير الخدمات (المالية، البنكية, المواصلات و الاتصالات...الخ).

رابعا: الجانب الرابع : المدفوعات، رأسمال، المنافسة وإجراءات أخرى اقتصادية، حيث تعهد الطرفان بالسماح بعملية الدفع وتسوية العمليات أو الصفقات الجارية بعملة قابلة للتحويل, مع الالتزام بإمكانية كل طرف من عملية تحويل أو إخراج الأرباح الناتجة عن الرساميل المستثمرة, وحرية تنقل رؤوس الأموال المتعلقة بالاستثمارات المباشرة في الجزائر التي تقوم بها الشركات المنشئة وفقا للتشريع الجاري العمل به (المواد 38-39)، وتم في هذا الجانب اتفاق الطرفان على اتخاذ إجراءات تقييدية في حالة تعرض أحد الطرفين لإختلالات في ميزان مدفوعاتها, شريطة أن يتم إبلاغ الطرف الآخر بهذه الإجراءات, وأن يتم إزالتها فيما بعد فور تصحيح هذا الاختلال, كما ينبغي أن تكون محددة وفق رزنامة متفق عليها

خامسا: الجانب الخامس : التعاون الاقتصادي و التزم الطرفان على تقوية التعاون الاقتصادي الذي يخدم المصلحة المشتركة وهذا في إطار الشراكة المنصوص عليها في الاتفاقية, ويتعلق هذا التعاون أساسا وحسب ماجاءت به المادة 48 من الاتفاقية بالقطاعات التي تعاني مشاكل داخلية أو التي تم الاتفاق بشأن تحرير مبادلاتها بين الجزائر والإتحاد الأوروبي, وكذا القطاعات التي تسمح بتسهيل التقارب بين الاقتصاد الجزائري و الاقتصاد الأوروبي, وخاصة القطاعات المؤدية إلى رفع مستويات النمو وخلق فرص الشغل وتطوير المبادلات

بين الجزائر والإتحاد الأوروبي وإعطاء الأولوية للقطاعات المؤدية إلى تنويع الصادرات الجزائرية وتم التركيز في المواد (50-53) من الاتفاقية على التعاون الجهوي وذلك كما يلي:

← دعم التكامل و الاندماج الاقتصاديين (لاسيما التعاون المغاربي البيني).

← تطوير الهياكل الاقتصادية الأساسية (البني التحتية).

← التعاون في مجال البيئة ومقاومة التلوث.

← التعاون في مجال البحث العلمي والتكنولوجي, التربية, التعليم والتكوين.

← تشجيع الابتكار التكنولوجي, تحويل التكنولوجيا الجديدة, والمعارف التطبيقية وإقامة مشاريع للبحث والتطوير التكنولوجي, وتثمين نتائج البحث العلمي والتقني.

←التعاون في المجال الجمركي بهدف تنشيط الرقابة والإجراءات الجمركية, واستعمال وثائق إدارية موحدة و وضع نظام مشترك للعبور بين الطرفين (المادة 63).

←دعم وتشجيع الاستثمار المباشر والشراكة الصناعية.

←تشجيع عمليات التحديث وإعادة الهيكلة الصناعية بما فيها الصناعات الزراعية-الغذائية.

←إعطاء الأولوية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

←توفير المحيط المشجع للمبادرة الخاصة بهدف دعم تنويع الإنتاج الموجه للأسواق الداخلية والتصديرية.

←وضع إطار قانوني يشجع الاستثمار بتوقيع اتفاقيات تتعلق بتفادي الازدواج الضريبي (المادة54).

←التعاون من أجل مقاربة القواعد المعيارية المشتركة عن طريق تقوية وإعادة هيكلة المصالح أو الهيئات المالية بتحسين النظم المحاسبية, المراجعة المحاسبية, الرقابة المالية(المواد56-57).

- التعاون في مجال توحيد وتقييم مطابقة النوعية والملكية الثقافية والصناعية والتجارية (المادة 55).
- كما مس هذا الجانب (التعاون الاقتصادي) عدة قطاعات أخرى تمثلت في قطاع النقل بدعم إعادة هيكلته وتحديثه, وكذا قطاع الإعلام و الاتصال وقطاع الطاقة والمناجم, السياحة والحرف, التعاون في مجال الإحصاء, كما اشتمل هذا الجانب أيضا على التعاون بخصوص حماية المستهلكين.

سادسا: الجانب السادس: التعاون الاجتماعي والثقافي, حيث تضمن هذا الجانب الإجراءات الخاصة بالعمال, وذلك بعدم المعاملة التمييزية في شروط العمل, والمكافآت والتسريح و الاستفادة من نفس إجراءات الضمان الاجتماعي المعمول بها في البلد (المواد67-68).

كما احتوى هذا الجانب على التعاون الثقافي والتربوي وذلك بتشجيع تبادل المعلومات وتشجيع التفاهم المتبادل بين الثقافات باستعمال كل الوسائل التي من شأنها أن تقرب بين هذه الثقافات, كالإعلام والصحافة والوسائل السمعية والبصرية وتكوين أشخاص يشتغلون في المجالات الثقافية وتنظيم تظاهرات ثقافية....الخ.

سابعا: الجانب السابع : التعاون المالي الذي يقوم على ما يلي:

← دعم الإصلاحات الهادفة إلى تحديث وعصرنة الاقتصاد بما فيها التنمية الريفية.

← إعادة تأهيل الهياكل الاقتصادية.

← ترقية الاستثمارات الخاصة والأنشطة المؤدية إلى خلق فرص العمل.

← الأخذ بعين الاعتبار الآثار الناتجة عن وضع منطقة التبادل الحر على الاقتصاد الجزائري, خاصة عن طريق إعادة تأهيل الاقتصاد.

ثامنا: الجانب الثامن : التعاون في مجال العدالة والشؤون الداخلية (J.A.I) وذلك :

← بتقوية مؤسسة الدولة والقانون.

← التعاون في مجال تنقل الأشخاص (خاصة ما يتعلق بالتأشيرات).

← التعاون في مجال رقابة الهجرة غير المشروعة.

← التعاون في مجال محاربة الجريمة المنظمة.

← مقاومة تبييض الأموال, وذلك بمنع استعمال الأنظمة المالية لهذه الدول في تسهيل العملية الناتجة عن تنقل رؤوس الأموال الناشئة عن أنشطة إجرامية (المخدرات...).

← التعاون من أجل القضاء على الإرهاب الدولي ومحاربة الفساد والرشوة.

وانطلاقا مما سبق ومن خلال تفحصنا لبنود هذه الاتفاقية, فإنه من جملة الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها هذا الاتفاق نوجزها فيما يلي:

← وضع إطار ملائم للحوار السياسي بين الطرفين.

← وضع الشروط الملائمة لتحرير المبادلات وتنقل رؤوس الأموال بصفة تدريجية.

← دعم العلاقات الاجتماعية وتطوير التعاون في المجالات الثقافية والإنسانية.

← تشجيع الاندماج المغاربي بدعم المبادلات والتعاون بين الجزائر ودول المنطقة.

← تدعيم الإصلاحات المؤدية إلى عصرنة وتحديث الاقتصاد.

← إعادة تأهيل الهياكل القاعدية الاقتصادية.

← دعم الاستثمارات الخاصة, وخاصة خلق مناصب الشغل.

← إنشاء منطقة للتبادل الحر بين الجزائر والإتحاد الأوروبي على مدى 12سنة كأقصى تقدير من العمل التدريجي لإزالة الحواجز الجمركية, وقد تم الاتفاق على تحديد ثلاثة قوائم من السلع سيتم تحريرها وفق جدول زمني متفق عليه وتشمل هذه القوائم على ما يلي:

الجدول رقم (02): يوضح قوائم السلع و المنتوجات التي تم الاتفاق بشأنها بخصوص التفكيك الجمركي (حالة الجزائر).

القائمة	وتيرة الإلغاء	نوع المنتوج	نسبة الواردات الجزائرية من الإتحاد الأوروبي
1)	إلغاء فوري	المواد الأولية (معدل الحماية الجمركية يتراوح مابين 5%-15%) وتمثل الواردات من هذه المواد تقريبا 1.1 مليار دولار	%23
2)	سنتين بعد توقيع الاتفاقية ودخولها حيز التنفيذ, تمتد إلى 05 سنوات أي بنسبة 20% سنويا	المنتوجات نصف المصنعة والتجهيزات الصناعية التي تمثل 26% من الواردات الجزائرية من الإتحاد الأوروبي أي تقريبا 1.2مليار دولار	%26
3)	يتم إلغاء الحقوق الجمركية على هذه المنتوجات بعد سنتين من توقيع الاتفاقية, تمتد إلى 10سنوات, أي 10% سنويا	المنتوجات التامة الصنع أو النهائية وتمثل 50% من الواردات الجزائرية من الإتحاد الأوروبي, تمثل 2.3 مليار دولار.	%50

المصدر : عمورة جمال : مرجع سابق ، ص 391

المطلب الثاني : دوافع و عراقيل الشراكة الاوروجزائرية و انعكساتها الاقتصادية

الفرع الأول : دوافع و عراقيل الشراكة الاوروجزائرية

أولا : دوافع الشراكة الاوروجزائرية

يرى الكثير من المحللين أن هذه الشراكة لم تكن وليدة الصدفة ، فقد سبقتها عدة حوارات و مفاوضات بين الطرفين للتمكن من الوصول إلى الاتفاق ، لذلك كانت هناك دوافع لكل جانب تمحورت المفاوضات من خلالها لتجسيد هذه الشراكة . تتمثل هذه الدوافع في : [1]

1- الجزائر سوق جديدة مربحة لأوروبا تسمح بدفع قوة الطلب على المنتجات الأوروبية
2- الشراكة تفيد في حصول الجزائر على التكنولوجيا الجديدة .
3- التعاون الاقتصادي المكثف و زيادة حجم الاستثمارات .
4- التعاون من اجل الأمن و تبادل المعلومات.
5- المصالح الاقتصادية المتبادلة بين الطرفين و تعد من بين أهم العوامل التي تبحث على إقامة تعاون وثيق في جميع الميادين و هو ما عبرت عنه مقدمة الاتفاق إذ وزعته إلى: [2]

- الروابط التاريخية و القيم المشتركة و الرغبة في تدعيمها على أساس علاقات الاقتصادية و التجارية و يشجع الاستثمار في الجزائر ، بما يسمح لها الاستفادة من التكنولوجيا الأوروبية و يعيد البناء الاقتصادي لاقتصادها
- الرغبة في إقامة تعاون و حوار منظم في الميادين الاقتصادية، الاجتماعية ، الثقافية ، التكنولوجية ، السمعية البصرية ، البيئية .
- تقريب مستوى التنمية الاقتصادية و الاجتماعية بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي .
- إقامة إطار مناسب للحوار السياسي و الأمني بما يعمق التوافق السياسي حول الجوانب و المسائل الثنائية و الدولية ذات المصالح المشتركة .

6- مصلحة أوروبا في الاستقرار الجزائري و تخوفها من الاضطرابات التي تزيد من عدد المهاجرين إلى أراضيها . [1]

---

[1] قطاف ليلي : **اتفاقية الشراكة الاوربية – الجزائرية** ، الملتقى الدولى حولى اثار و انعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري و على منظومة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، يومي 13 و 14 نوفمبر 2006 ، جامعة فرحات عباس ، سطيف ، الجزائر ، ص 3

[2] د / مفتاح صالح ، بن سمينة دلال : مرجع سابق ، ص 2

ثانيا : عراقيل الشراكة الاوروجزائرية

رغم كل الإصلاحات التي قامت بها الجزائر سواء كانت اقتصادية أو سياسية و رغم أن العديد من الشركات الأجنبية صرحت عن نيتها للاستثمار في الجزائر إلا انه يوجد فرق كبير بين ما صرح عنه من نوايا في الاستثمار و ما استثمر فعلا و هذا ما يجعلنا نطرح التساؤل حول عن العوائق التي تواجه تدفق الاستثمارات الأجنبية التي حاولنا تلخيصها في النقاط التالية : [2]

1- العوائق الخاصة بالوضعية الأمنية و الاجتماعية :[3]

أ. الأوضاع الأمنية: أن النمو الاقتصادي و تحقيق التنمية الشاملة مرهونة بمدى استقرار الوضعية الأمنية و السياسية حيث أن المستثمر الأجنبي يقوم بتقويم الوضعية الأمنية و السياسية لأي دولة يريد الاستثمار فيها قبل اتخاذ القرار المتعلق بذلك.

فالجزائر تعاني أزمة أمنية حادة تعود جذورها إلى أحداث أكتوبر 1988 و تلتها أحداث أخرى زادت من حدت الأزمة و خطورتها و تسببت في إفساد صورة الجزائر على المستوى الإقليمي الدولي.

و بالرغم من المجهودات التي قامت بها السلطات الجزائرية كإقرار مسعى الوئام المدني و كذا المجهودات التي قام بها رئس الجمهورية " عبد العزيز بوتفليقة " لإظهار الصورة الحسنة و الحقيقية للجزائر في المحافل الدولية.

ب. الأوضاع الاجتماعية : من بين العوامل التي جاذبية أو عدم جاذبية البلد للقيام بالاستثمار نجد المستوى المعيشي لسكان داخل البلد المضيف ، و بما أن المستوى المعيشي للجزائر متدني من شانه عرقلة الاستثمار فان هذا سيبقى حاجز أمام المستثمر المحلي و الأجنبي رغم كل الامتيازات التي قد يتحصل عليها من طرف الدولة .

2- العوائق الخاصة بالوضعية الاقتصادية و الإدارية : [4]

أ. النقائص المسجلة على المستويين البنكي و المالي : إن المنظومة البنكية الجزائرية تعاني تأخرا في هياكلها حيث مازالت بعض بنوكها تتميز بحالة من الجمود و عدم الفاعلية وهذا راجع بالدرجة الأولى إلى أن البنك الجزائري لازالت مهامه مقتصرة فقط على توزيع القروض للاستثمار المحلي و الاجنبي حيث انه لا يستجيب لشروط و متطلبات التحولات الاقتصادية التي تعرفها الجزائر فالبنوك الجزائرية تعاني حاليا من مشكل السيولة و عدم القدرة على الوفاء بكل الالتزامات في مجال وظيفة القرض او شباك او قروض

---

[1] عديسة شهرة : **اثر الجانب المالي للشراكة الأورو جزائرية على الاقتصاد الجزائري** ، مذكرة ماجستير ، غير منشورة ، تخصص نقود و تمويل ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، سنة 2008 ، ص 74.

[2] نفس المرجع السابق ، ص 75.

[3] مجلة الاقتصاد و الأعمال ، **الوئام المدني و الانفتاح الاقتصادي** ، ملتقى الجزائر الدولي للاستثمار ، جولية 2006 ، ص 56 .

[4] المرجع نفسه .

التوثيق بالنسبة للتجارة الخارجية . و من جانب أخر فالقطاع المالي يعرف نقائص هامة في الجزائر مع غياب آليات البورصة على الرغم من وجود بورصة القيم المنقولة و التي لا تتضمن إلا ثلاث أسهم خاصة بالاستثمار المؤسساتية .

ب. ضعف الإعلام الاقتصادي : إن الإعلام الاقتصادي لم يثبت بعد فاعليته في الواقع و ذلك كون الجزائر لم تهيئ و لن تتخذ التدابير اللازمة للتعريف بوضعيتها الاقتصادية و من ثم لم تتوصل إلى إعلام المتعاملين الأجانب فيما يتعلق بهذا الأمر .

ج. البيروقراطية:[1] إن البيروقراطية السائدة و كذا سوء تسيير الإدارة و التحيز كلها عوائق تنقص من نية المستثمر الأجنبي في اتخاذ قرار الاستثمار في الجزائر.

و من هنا يمكن القول أن الاقتصاد الجزائري يواجه صعوبات يمكن حصرها فيما يلي :

← صعوبة الانتقال إلى اقتصاد السوق و اعتماد آليات السوق في تسيير الاقتصاد ,

← ضعف الادخار الحكومي و الأسري.

← صعوبة لجوء السلطات العمومية إلى السوق الدولية للاستدانة و هذا بالنظر للحجم الذي وصلت إليه المديونية.

← ضعف الجهد الضريبي الكلي نتيجة توسع القطاع الموازي الذي تفتقر السلطات العمومية إلى معلومات عنه.

← عدم الاستقرار التام لسعر الصرف الدينار الجزائري نظرا لان قيمته تحددها عوامل خارجية.

3- **عوائق أخرى للشراكة في الجزائر:** بالإضافة إلى ما ذكر من عوائق أخرى لا يمكن فصلها عن بعضها البعض و هي كما يلي :

أ. مشكل العقار : إن اغلب المستثمرين يعتبرون إن العقار الصناعي يمثل الشرط الأول و الأساسي ، لتحقيق الاستثمار ومن جملة المشاكل التي تعرض لها المستثمرون في هذا المجال نذكر :

←الانتظار الذي يتعدى السنة و المتعلق برد الهيئات المكلفة بتخصيص العقار الصناعي للمستثمر.

←تخصيص العقار بتكاليف عالية بما فيها التهيئة دون خضوع هذا الأخير لأي تهيئة.

←التسيير غير الفعال و الإهمال للعقار و التأخر في تسليم عقود الملكية .

←عدم توافق بين نوع النشاط المراد إقامته و العقار الصناعي المخصص لذلك النشاط.

←انعدام الأمن في المناطق الصناعية .

لذلك على الجزائر أن تسعى جاهدة لتدارك هذه المشاكل و بالتالي تكون لها فرصة لجذب الاستثمار .

[1] بن عزوز محمد : **الشراكة الأجنبية في الجزائر ، واقعها و أفاقها** ، رسالة ماجستير ، غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر ، ص.ص 176 ، 177

ب. المشكل المالي:[1] يعتبر عنصر تمويل المشاريع أهم عنصر في العملية الاستثمارية، إن إشكالية تمويل المشاريع و إلى حد اليوم انحصرت و بكل جوانبها في إطار ثنائي، متمثل في البنوك التجارية و الفاعلين الاقتصاديين و قليلة هي طلبات التمويل التي لم توجه إلى البنوك.

ج. المشكل الإداري: ا ناول عائق يواجه المستثمر المحلي و الأجنبي هو الإدارة فهو يعتبر اليوم بمثابة مؤشر أساسي في الحكم على المناخ الاستثماري في البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية.

وإذا كان المدير العام السابق لصندوق النقد الدولي " ميشال كامدوسيس " يؤكد على أن استقطاب الاستثمار الأجنبي للجزائر يتطلب تغيير المهنيات الإدارية ، فانه يقصد بذلك أن الأمر يتطلب نظاما إداريا غير معقد و عدم اللجوء إلى أساليب ملتوية في النشاط الاقتصادي و التجاري .[2]

د. مشكل الموانئ : تعتبر الموانئ إحدى حلقات الأساسية و الفاعلة في المنظومة التجارية لذلك فان النشاط الاقتصادي الذي يجب أن تلعبه الموانئ يفرض مقاييس دولية يتوقف على ما مدى احترامها نجاح استقطاب الاستثمار الأجنبي ، و من هنا فان الموانئ الجزائرية تعمل دون هذه المقاييس حيث وجهت لها انتقادات من قبل المستثمرين تتعلق بنظام المداومة في العمل الليلي الذي يتوقف نهائيا في الموانئ الجزائرية .

بالإضافة إلى كل ما سبق من عوائق توجد عوائق أخرى تتمثل فيما يلي:

- ← يجب على الجزائر مضاعفة الجهود للارتقاء بتميز لمدة تزيد عن 8 سنوات للوصول إلى مستوى الشراكة الحقيقية بين دول الاتحاد و أمريكا الشمالية .
- ← انعدام و ضعف الهياكل القاعدية يحد من توسيع الأفاق الوطنية ضمن منظور الشراكة الاقتصادية و تقلص حجم تبادلات الجزائر و الدول الأخرى في مجال السلع و الخدمات و رؤوس الأموال .
- ← إمكانية تدهور الاستثمار الأجنبي لعدم الاستقرار السياسي و الاقتصادي .
- ← غياب مجموعة إقليمية اقتصادية كالاتحاد المغاربي و تكون ذات حيوية و مدمجة في الاقتصاد العالمي.

[1] المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي : **إشكالية إصلاح المنظومة المصرفية** ، تقرير أعدته لجنة أفاق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية ، الدورة السادسة عشر ، نوفمبر 2002 ، ص 2 .

[2] جريدة الخبر : العدد 33113 ، 19 مارس 2001 ،ص2 .

الفرع الثاني :شروط نجاح الشراكة الاوروجزائرية و انعكساتها الاقتصادية .

أولا : شروط نجاح الشراكة الاوروجزائرية [1]

1. دعم تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة : شرعت اللجنة الأوروبية في برنامج طموح في الجزائر يهدف إلى رفع و تطوير المؤسسات و الصناعات الصغرى و المتوسطة يسعى هذا البرنامج إلى رفع مستوى المنافسة و تجسيدها في قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، بما يسمح لها بالتأقلم و متطلبات اقتصاد السوق و تسهيل الوصول إلى المعلومة و المتعاملين و رؤساء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، و يتعين على هذا البرنامج أن يسهم في :

← تحسين قدرات 3000 مؤسسة صغيرة و متوسطة خاصة للسماح لها بالتأقلم مع متطلبات اقتصاد السوق من خلال 80 مشروع نموذجيا و 75 مشروعا مشتركا .

← تحسين المحيط المقاولاتي عبر دعم المؤسسات المعنية مباشرة بقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

← تسهيل الوصول إلى المعلومة المهنية على رؤساء المؤسسات و المتعاملين الاقتصاديين العمومين و الخواص عبر 25 مشروعا.

2. تشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة : من اجل تعويض عدم التوازن في ميزان المدفوعات على المدى المتوسط و خاصة في القطاعات التصديرية و السماح بتحويلات مهمة في التكنولوجيا .
3. تقوية و إصلاح النظام الضريبي : لتعويض الانخفاض في الدخل الجمركي من الواردات نتيجة لإزالة التعريفات الجمركية على السلع القادمة من الاتحاد الأوروبي .
4. تخفيف الدين الخارجي : إذ أن وجود دين خارجي كبير يؤدي إلى تعقيد التصحيح الاقتصادي الكلي ، كما يقلل من احتمالات جذب المستثمرين ، و يرجع هذا إلى أن خدمة الدين المرتفعة تفرض عبء ثقيلا على الموازنة و ميزان المدفوعات .
5. زيادة التوجه نحو السوق : مع تحرير أسواق عناصر الإنتاج و السلع المحلية لتسهيل نقل الموارد و سرعة الاستجابة إلى تغيرات الأسعار ويتضمن ذلك على وجه الخصوص تحديد القواعد التنظيمية المطبقة على الاستثمار الأجنبي المباشر و قطاع الخدمات .

[1] بورغدة حسين ، قصاص الطيب : **الشراكة الاوروجزائرية و أثرها على المؤسسات الاقتصادية الجزائرية** ، ملتقي الدولي حول : أثار و انعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري و على منظومة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ،جامعة فرحات عباس ، سطيف ، يومي 13 و 14 نوفمبر 2006 ، ص 5.

6. الخوصصة و إصلاح القطاع العام : لضمان سرعة الاستجابة في الإنتاج و قطاعات التجارة و في الاقتصاد إلى أوضاع السوق مما يساهم في زيادة الكفاءة الاقتصادية العامة و المدخرات بالإضافة إلى توسيع المجال أمام القطاع الخاص في الاقتصاد

ثانيا : الانعكاسات الاقتصادية للشراكة الاوروجزائرية

1. **الانعكاسات المرتقبة من رفع الحماية**[1] : نظرا لكون الاتفاق يهتم و يركز على ضرورة رفع الحماية على المنتوج الوطني أي الإلغاء الكلي للرسوم الجمركية ، و يمكننا من خلال هذه المعطيات توقع ما يلي :

← على مستوى ميزانية الدولة : نظرا لكون الاتفاق يهتم و يركز على ضرورة رفع الحماية على المنتوج الوطني فهذا يعني إلغاء كليا للرسوم الجمركية و بالتالي فإن ميزانية الدولة ستتأثر من جراء هذا الإلغاء ذلك أن هذه الرسوم تعتبر عنصرا أساسيا فيها و لذا يجب تغطية هذا العجز بفرض رسوم داخلية، أو الرفع من الرسوم الموجودة أصلا أو انتهاج سياسة مالية متقشفة.

←على مستوى التشغيل : إن غزو السلع الأوروبية ذات الجودة العالية و السعر المنخفض – نتيجة رفع الحماية – سيترتب عليه انخفاض في الطلب الكلي على المنتوج المحلي الأدنى جودة و الأرفع سعرا مما قد يتسبب في غلق مؤسسات اقتصادية عمومية و خاصة لا تستطيع الاستمرار طويلا في مواجهة المنتوج الأوروبي ،مما يعني تسريحا جديدا للعمال قد يكون أكثر رهبة من الذي عرفناه في فترة تطبيق برنامج FM .

←على مستوى الميزان التجاري : قبل الاتفاق كنا بلدا مستوردا و بعد الاتفاق سيتأكد بل سيرسخ هذا المبدأ و بالتالي فإن وارداتنا ستعزز من العجز في ميزاننا التجاري ذلك أن المنتوج الوطني غير مرغوب فيه على مستوى الأسواق الخارجية. نظرا للمنافسة الرهيبة للمنتجات الأوروبية.

2. **انعكاسات منطقة التبادل الحر على نسبة التجارة الخارجية الجزائرية** :[2] تبقى دول الاتحاد الأوروبي أول شريك للجزائر ، و من الجانب التجاري فان أكثر من 60 % من الواردات صادرة من المجموعة الأوروبية بينما تقدر الصادرات الجزائرية الموجهة للمجموعة بنسبة 62 % من مبيعاتها إلى الخارج .

- **الانعكاسات المرتقبة على الواردات** : إن اتفاق الشراكة بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي يؤثر على الواردات من خلال رفع الدعم للسلع مما يؤدي إلى ارتفاع أسعار الواردات من السلع الأساسية و الضرورية و التي لا تناسب القدرة الشرائية للمواطنين الجزائريين ، و يكون اثر الارتفاع أكثر حدة فيما يخص المنتجات الزراعية .

[1] كمال رزيق ، مدوس فارس : **الشراكة الجزائرية الأوروبية بين واقع الاقتصاد الجزائري و الطموحات التوسعية لاقتصاد الاتحاد الأوروبي** ، الملتقي الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة ، جامعة سعد دحلب ، البليدة ، ص 9 .

[2] عديسة شهرة : مرجع سابق ، ص 78.

و عموما فان عملية إصدار الأورو يمكن أن تؤثر بشكل محسوس على زيادة حجم الواردات الجزائرية من دول الاتحاد الأوروبي بصفة خاصة للاعتبارات التالية :

← زيادة اهتمام أوروبا بالسوق الجزائرية في السنوات الأخيرة عن طريق إقامة شركات معها .

← إمكانية انخفاض قيمة الواردات الجزائرية من الاتحاد الأوروبي نتيجة زيادة المنافسة داخل منطقة الأورو.

← الاستفادة من شفافية الأسعار داخل دول الاتحاد النقدي ، حيث ستمكن الموردون من مقارنة الأسعار داخل منطقة الأورو بسهولة كبيرة نظرا لوجود عملة موحدة ، و بالتالي التمكن من اختيار العملات داخل المنطقة النقدية دون القيام بمقارنة الأسعار بين العملات الأوروبية التي اختفت بحلول الأورو كعملة أوروبية موحدة ، و بالتالي فانه من الضروري الاستفادة من فرصة تدهور أسعار صرفه اتجاه العملات الأخرى ، و الذي سيؤدي تلقائيا إلى انخفاض الأسعار داخل الاتحاد الأوروبي و بالتالي المواد المستوردة نحو الجزائر و بالتالي استفادة المستهلك الجزائري ما لم تتدخل ظروف غير اقتصادية و التي يعاني منها الاقتصاد الوطني مثل المنافسة غير النزيهة بين المستوردين الجزائريين و عنصر الاحتكار من طرف بعض المستوردين .

- **الانعكاسات المرتقبة على الصادرات** : قيما يخص الصادرات فالتأثير ليس بنفس الحجم المتوقع على الواردات ، لكن اغلب الصادرات مسعرة بالدولار الأمريكي و لكن الأمر سيختلف في المدى الطويل لاحتمال فك العلاقة بين الدولار الأمريكي و أسعار النفط بالدولار في الأسواق الرئيسية المستوردة للنفط في أوروبا و اليابان ، و هذا سيؤثر على الصادرات الجزائرية باعتبار أن الجزائر ضمن الدول المنتجة و المصدرة للنفط ، و بصفة عامة فان عملية إطلاق الأورو سيمكن الجزائر من تنمية التبادل التجاري بينها و بين المجموعة الأوروبية ، بالإضافة إلى أهمية اتفاق الشراكة لرفع القيمة المضافة للصادرات من خلال إدخال أساليب تسيير جديدة و الاستفادة من اثر التكنولوجيا العالية و الكفاءات المتخصصة .

خلاصة الفصل :

سعى الاتحاد الأوروبي لتنظيم علاقاته و تطويرها مع دول جنوب و شرق البحر المتوسط تجسدت في فكرة إنشاء الشراكة الاورومتوسطية ، و التي تأسست اثر انعقاد مؤتمر برشلونة ، وفي هذا المؤتمر تم تجسيد أسس الشراكة بين الاتحاد الأوروبي و شركائه في المجال السياسي و الأمني ، المجال الثقافي و الاجتماعي ، المجال الاقتصادي و المالي ، و الجزائر كغيرها من دول المتوسط وقعت على هذا الاتفاق رسميا بمدينة فالونسيا في 22 أفريل 2002 و هذا بسبب الأوضاع الاقتصادية التي كانت تسودها من اجل تحسين هذه الأوضاع ، كما أن الجزائر تسعى لاستقطاب الاستثمارات الأوروبية .

لذلك سنقوم بدراسة الاستثمارات الأوروبية في الجزائر قبل توقيع اتفاقية الشراكة الاوروجزائرية و بعدها لمعرفة ما إذا ساهمت الشراكة الاوروجزائرية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر .

تمهيد :

لقد تبنت الجزائر منذ أواخر الثمانينات سياسة الانفتاح الاقتصادي الرامية إلى معالجة الاختلالات التي مست الاقتصاد الوطني ، فلقد عمدت إلى تحسين مناخها الاستثماري و تطهير بيئة أعمالها من خلال توفير الإطار التشريعي و التنظيمي، بالإضافة إلى العمل على تحسين مؤشرات الاقتصاد الكلي و محاولة جعلها أكثر استقرارا لجذب اكبر قدر ممكن من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خاصة من الاتحاد الأوروبي .

و عليه سنتطرق في هذا الفصل إلى مبحثين :

المبحث الأول : محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل الشراكة الاوروجزائرية .

المبحث الثاني : دراسة تحليلية للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في ظل الشراكة الاوروجزائرية

المبحث الأول : محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل الشراكة الاوروجزائرية

إن الجزائر تبذل مجهودات مستمرة لتهيئة مناخ استثماري ملائم جاذب للاستثمارات المحلية و الأجنبية ، فقد صدرت عدة قوانين و تشريعات مرتبطة بذلك لاسيما في الألفية الثالثة ، صاحب إصدار هذه القوانين إنشاء عدة هيئات من اجل تسهيل عملية الاستثمار الأجنبي ، كما قامت بتقديم تحفيزات و ضمانات للمستثمر المحلي و الأجنبي المباشر .و لذلك ارتأينا إلى تقسيم هذا المبحث على النحو التالي :

- المطلب الأول : الإطار المنظم للاستثمار الأجنبي المباشر و مناخه .
- المطلب الثاني : ضمانات و حوافز الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر .

المطلب الأول: الإطار المنظم للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر و مناخه

الفرع الأول : الإطار القانوني و المؤسساتي للاستثمار الأجنبي المباشر

أولا: الإطار القانوني للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

1- الإطار القانوني للاستثمار الأجنبي المباشر قبل توقيع اتفاقية الشراكة الأورو جزائرية

مرت القوانين المنظمة للاستثمار في الجزائر بمراحل عديدة، اختلفت باختلاف التوجهات الاقتصادية هدفها تنظيم العملية الاستثمارية في الجزائر، سنوجزها حسب التسلسل الزمني لصدورها.

← **قانون الاستثمار رقم 63 /277 المؤرخ في 26 جويلية 1963** : تميز الوضع الاجتماعي و الاقتصادي بعد الاستقلال بضعف المقومات الأساسية للنهوض بالتنمية الاقتصادية الشاملة ، فكان على الدولة أن تسارع للحفاظ على ماهو موجود من خلال دعوة الأجانب لاستثمار أموالهم داخل الجزائر و المحافظة على المنشات الموجودة ، فأصدرت أول قانون للاستثمار سنة 1963 لتشجيع الاستثمار . كما كان هدف هذا الأخير إنعاش الحياة الاقتصادية من جديد و إعادة بناء و تنمية الاقتصاد الجزائري الذي كان يعاني فراغا

بسب هجرة المعمرين بعد الاستقلال للمحافظة على بقاء رؤوس الأموال الأجنبية الموجودة في الجزائر و جلب استثمارات أجنبية أخرى . [1] لقد جاء هذا القانون ليجسد مجموعة من الامتيازات لصالح المستثمر الأجنبي نلخصها في التالي : [2]

- ضمان استقرار النظام الضريبي لمدة 15 سنة، بالنسبة لشركات المتعاقدة التي لا يقل استثمارها عن خمسة ملاين دينار جزائري
- تخفيضات جبائية على المواد المستوردة من الخارج شريطة أن يكون اتفاق مسبق بين المستثمر و الدولة .

كما احتوى هذا القانون على مجموعة من الامتيازات و الحوافز قدمت للمستثمرين بغية تحفيزهم على الاستثمار و الاستقرار في الجزائر نوجزها كما يلي : [3]

- يستفيد المستثمرون من الحرية الكاملة في ممارسة النشاط الاستثماري سواء كانوا أشخاص طبيعيين أو معنويين.
- حرية التنقل و الإقامة بالنسبة للمستثمرين الأجانب.
- المساواة بين المستثمرين المحليين و الأجانب .

غير أن هذا القانون لم يحقق أهدافه و ذلك لعدة اعتبارات نوجزها فيما يلي: [4]

- عدم تجانس الخيار السياسي المتبع آنذاك مع الواقع الاقتصادي .
- الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية المتدهورة، ذلك لوجود إدارة هشة و إطارات غير مؤهلة و نقص في الهياكل القاعدية.... و غيرها .

← **قانون 66/ 284 المؤرخ في 15 سبتمبر 1966 :** [5] بعد فشل قانون 277/63 الخاص بالاستثمار قامت السلطات الجزائرية بتعديل القانون و تدارك النقائص التي ميزته ، لذا فان هذا القانون يحدد الإطار الذي ينظم بموجبه تدخل رأس المال الخاص في مختلف فروع النشاط الاقتصادي ،و بالتعريف عن المبادئ التي يقوم عليها تدخل رأس المال و بتحديد الضمانات و المنافع الممنوحة لرأس المال الخاص سواء كان أجنبيا أو وطنيا . إن هذا القانون قد اعترف للأشخاص الطبيعيين و المعنويين الجزائريين أو الأجانب بإمكانية

[1] كريمة قويدري ، مرجع سابق ، ص 60

[2] عبد الكريم كاكي ، مرجع سابق ، ص 162

[3] نفس المرجع السابق ، ص 163.

[4] نفس المرجع السابق.

[5] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: **أمر رقم 66/ 284** ،الجريدة الرسمية، الصادر بتاريخ 15 سبتمبر 1966 ، العدد 80

الاستثمار في القطاعين الصناعي و السياحي ، و كان هدف السلطات من وراء ذلك مضاعفة الطاقات الإنتاجية للبلاد .

أما مبادئ هذا القانون فهي كالتالي :

1- إعطاء حق للمستثمرين الخواص المحليين و الأجانب في بناء الاقتصاد الوطني و ذلك في ظل الاختيارات و التوجهات السياسية للبلد .
2- تحديد مجالات الاستثمارات في القطاعات الصناعية و السياحية .
3- في الفروع المعتبرة حيوية بالنسبة للاقتصاد الوطني فانه احتفظ للدولة بحق المبادرة لتحقيق مشاريع الاستثمارات فيها مع إمكانها عند الضرورة من مشاركة رأس المال الخاص الوطني أو الأجنبي .
4- يمكن لدولة أن تشارك مع شركات الاقتصاد المختلط في مساهمة رأس المال الأجنبي أو الوطني .

أما الامتيازات و الضمانات فهي كالتالي :

1- تقديم تسهيلات للحصول على قروض مصرفية من الصندوق الوطني للتنمية .
2- الإعفاء الكلي أو الجزئي من حقوق التسجيل المتعلقة بالملكية العقارية و من الرسم العقاري لمدة 10 سنوات على الأكثر .

لم يتجاوب هذا القانون مع مخططات التنمية المرسومة من طرف السلطات العمومية الجزائرية .

← **قانون 13/82 المؤرخ في 21 أوت 1982** :[1] وضح هذا القانون كيفية إنشاء و تسيير الشركات الاستثمارية المختلطة تجسيدا لرغبة السلطات العمومية في ضم القطاع الخاص في مختلف المشاريع الاستثمارية ، خاصة في مجال المحروقات فرغم احتكار الدولة للقطاع و تأميمها له ، بقيت بحاجة لمساهمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة نظرا للإمكانيات المالية و التقنية الكبيرة التي يتطلبها ، كما حدد هذا القانون نسبة المشاركة الأجنبية بحد أقصى لا يتجاوز 49% من رأس مال الشركة .

ومن ابرز أهداف هذا القانون ما يلي : [2]

1- تحديد الأهداف المنوطة بالاستثمارات الاقتصادية الخاصة الوطنية و كذا إطار ممارسة النشاطات الناجمة عنها و مجالها و شروطها .
2- يخضع كل مشروع استثماري يقل مبلغه عن ثلاثين مليون دينار جزائري يبادر به شخص أو عدة أشخاص طبيعيون ذوي الجنسية الجزائرية و مقيمون بالجزائر لأحكام هذا القانون و ينجز وفقها .

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية : **قانون رقم 11/82** ، الجريدة الرسمية،الصادر بتاريخ 21 أوت 1982 ، العدد 34 .
[2] نفس المرجع السابق .

3- تندرج مشاريع هذه الاستثمارات في إطار الأهداف و الأولويات و المجالات المحددة في المخططات الإنمائية الوطنية و المنوطة بالقطاع الخاص الوطني .

4- الرفع من الطاقة الإنتاجية و توفير مناصب الشغل و بالتالي زيادة في الدخل الوطني . [1]

5- العمل على التكامل بين القطاعين العام و الخاص .

← **قانون الاستثمار رقم 13/86 المؤرخ في 19 أوت 1986** : و هو قانون معدل لقانون 11/82 نظرا لعدم قدرته على تحفيز و جلب الحجم المرغوب فيه من الاستثمارات الأجنبية ، وقد نص على أن الشركات المختلطة و الموجود مقرها في الجزائر تخضع للقانون التجاري الجزائري بالإضافة إلى حق مشاركة المؤسسة العمومية الجزائرية بنسبة 51% على الأقل ، أما المستثمر الأجنبي فيضمن تحويل التكنولوجيا و رؤوس الأموال و توفير مناصب الشغل و تكوين و تأهيل اليد العاملة ،و يستفيد الشريك الأجنبي بالمقابل من المشاركة في التسيير و اتخاذ القرارات و تحويل الإرباح و بعض أجزاء رواتب العمال الأجانب .[2]

← **قانون النقد و القرض رقم 10/90 المؤرخ في 14 أفريل** 1990 : ألغى قانون النقد و القرض جميع الأحكام السابقة المتعلقة بالشراكة المحلية و الأجنبية ، و شمل عدة إصلاحات في مجال التسيير المالي و القرض و الاستثمار ، كما رخص هذا القانون لغير المقيمين و الذي اعتبرهم كل الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين يكون المركز الرئيسي لنشاطهم الاقتصادي خارج القطر الجزائري ، بتحويل رؤوس الأموال إلى الجزائر لتمويل أية نشاطات اقتصادية ، كما يحدد مجلس النقد و القرض كيفية إجراء هذه التمويلات مع مراعاة حجات الاقتصاد الوطني في مجال أحداث و ترقية الشغل و تحسين مستوى الإطارات و المستخدمين الجزائريين بالإضافة إلى شراء وسائل تقنية و علمية و الاستغلال الأمثل محليا لبراءة الاختراع و العلامات التجارية المسجلة و العلامات المحمية في الجزائر طبقا للاتفاقيات الدولية و المحافظة على توازن سوق الصرف .[3]

← **قانون ترقية الاستثمارات 12/93 المؤرخ في 5 أكتوبر 1993** :[4] و هو متعلق بترقية الاستثمارات المواكبة للإصلاحات الاقتصادية التي شرعت فيها الجزائر بغية النهوض بالاقتصاد الوطني و إرساء قواعد اقتصاد السوق ، و ذلك بتشجيع القطاع الخاص إلى جانب القطاع العام لهذا ألغي هذا القانون كل القوانين السابقة ، و نص هذا القانون على مجموعة من المبادئ و أحكام نذكر منها :

1- حرية المقيمين و الغير مقيمين في الاستثمار.

2- إجراءات مبسطة في شكل التصريح بالاستثمار .

---

[1] عبد الكريم كاكي : مرجع سابق ، ص 164.

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية:**قانون رقم 13/82** ، الجريدة الرسمية،الصادرة بتاريخ 27 أوت 1986 ،العدد35.

[3] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: **قانون رقم 10/90** ،الجريدة الرسمية، الصادرة تاريخ 18 أفريل 1990 ، العدد 16.

[4] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: **قانون رقم 93/ 12** ،الجريدة الرسمية، الصادرة بتاريخ 10 أكتوبر 1993 ، العدد 64.

3- حرية إنشاء مشاريع استثمارية شرط توضيح النشاط و مناصب الشغل المستحدثة و التكنولوجيا المنتظر استخدامها و المدة التقديرية لانجاز المشاريع .

4- إنشاء وكالة ترقية و دعم الاستثمار APSI .

5- إعطاء امتيازات خاصة للمستثمرين في المناطق الخاصة و المناطق الحرة .

6- المساواة بين الأشخاص الطبيعيين و المعنويين الجزائريين و الأجانب فيما يخص الاستثمار مع مراعاة أحكام الاتفاقيات المبرمة بين الدولة الجزائرية و الدول التي ينتمي إليها هؤلاء الأشخاص .

كما أجاز هذا القانون للمستثمرين الأجانب في إطار تسوية النزاعات المحتملة باللجوء إلى سلطات قضائية غير السلطات الجزائرية ، و ذلك لإزالة مختلف المعوقات التي من شانها إعاقة استقطاب الاستثمارات الأجنبية ، بالإضافة إلى جملة من التحفيزات في إطار الامتيازات التي تمنحها الوكالة الوطنية لترقية و دعم الاستثمار.

← **قانون تطوير الاستثمار 03/01 الصادر بتاريخ 20 أوت 2001:**[1] لقد ألغى هذا القانون المرسوم التشريعي 93/ 12 المؤرخ في5 أكتوبر 1993و المتعلق بترقية الاستثمار ما عدى الأحكام المتعلقة بالمحروقات ، و يعد قانون تطوير الاستثمار الإطار القانوني الذي يعكس النظام الاقتصادي السائد في الجزائر فهو يعتبر التشريع الحاكم للاستثمارات الأجنبية فيها حيث يتم بمقتضى المواد المندرجة تحته انجاز الاستثمارات في حرية تامة مع مراعاة التشريع و التنظيمات المتعلقة بالنشاطات المقننة و حماية البيئة كما تستفيد هذه الاستثمارات من الحماية و الضمانات المنصوص عليها في القوانين و التنظيمات المعمول بها . كما نص هذا القانون كذلك على حق الاستثمارات الاستفادة من:

- تخفيضات في نسب الحقوق الجمركية على التجهيزات المستوردة التي تدخل في انجاز الاستثمار و الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة سواء كانت السلع و الخدمات مستوردة أو مقتناة من السوق المحلية .
- الإعفاء لمدة 10 سنوات من النشاط الفعلي من الضريبة على أرباح الشركات ، ومن ضريبة الدخل الإجمالي على الأرباح الموزعة ، ومن الرسم على النشاط المهني و من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار .
- لا يمكن أن تكون الاستثمارات المنجزة موضوع مصادرة إدارية إلا في الحالات المنصوص عليها في التشريع المعمول به.

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: **قانون رقم 03/01** ، الجريدة الرسمية ، الصادرة بتاريخ 22 أوت 2001 ، العدد 47.

1- **الإطار القانوني للاستثمار الأجنبي المباشر بعد توقيع اتفاقية الشراكة الاوروجزائرية :**

← **قانون المحروقات رقم 07/05 المؤرخ في 28 أفريل 2005 :**[1] إن قانون المحروقات يعتبر من أهم القوانين التي أصدرتها الجزائر و هذا من جانب أثاره الايجابية على التنمية و الاستثمار ، ومن أسباب هذا القانون : تنويع صادرات هذا القطاع و بالتالي زيادة مداخيل الدولة .

1- توفير مناصب شغل جديدة .

2- زيادة استغلال المجال الطاقوي و الموارد المائية و بالتالي فتح العزلة على المناطق المحرومة لسكان الجنوب .

3- تغير أوضاع الدولة كالبطالة ، هشاشة الاقتصاد ، قلة الاستثمارات الأجنبية المباشرة و نقص التكنولوجيا .

أما الآثار السلبية في هذا القانون فتتمثل في انتقال ثروات الدولة إلى الشركات الأجنبية و كما اعتبر الخبير و المستشار السابق لمجمع سوناطراك " مراد برور " إن هذا القانون ساهم في تراجع الاحتياطات النفطية و الغازية و كذا الإنتاج .[2]

← **قانون الاستثمارات الأجنبية رقم 03/05 المؤرخ 6 جوان 2005 :** يهدف هذا القانون إلى تحديد كيفيات تحويل إيرادات رأس مال المستثمر و صافي النواتج الحقيقية و الأرباح وتعتبر البنوك و المؤسسات المالية الوسيطة المعتمدة، مؤهلة لدراسة طلبات التحويل و تنفيذها حيث يتم تحويل الأرباح بمبلغ يطابق حصة المساهمة الأجنبية في رأس المال و التي تم معاينتها بصفة قانونية ، و تقوم المؤسسات المالية و البنوك بتصريح لبنك الجزائر بهذه التحويلات .[3]

← **قانون تطوير الاستثمار رقم 08/06 المؤرخ في 15 جويلية 2006 :**[4] يهدف هذا القانون إلى تعديل و تتميم بعض أحكام قانون رقم 03/01 المؤرخ في 20 أوت 2001 و المتعلق بتطوير الاستثمار حيث ينص هذا القانون على انجاز الاستثمارات في حرية تامة مع مراعاة التشريع و التنظيمات المتعلقة بالنشاطات المقننة و حماية البيئة كما يتمتع المستثمرون بعدة مزايا و لهم حق الطعن إذا كانوا يرون أنهم قد غبنوا بشان الاستفادة من هذه المزايا ، و نص هذا القانون على زيادة في الحوافز الجبائية و الشبه الجبائية و الجمركية المنصوص عليها في القانون العام و مع الحفاظ على جميع الإعفاءات المذكورة في قانون رقم 03/01 المؤرخ في 20 أوت 2001، بالإضافة إلى المساواة في التعامل مع كل المستثمرين المحلين و الأجانب ، و التغطية عن طريق المعاهدات و الاتفاقيات الدولية و الثنائية لحماية الاستثمارات .

---

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية : **قانون رقم 07/05** ،الجريدة الرسمية، الصادرة بتاريخ 19 جويلية 2005 ، العدد 50 .

[2] حفيظ صواليلي : **قانون المحروقات 2005 تسبب في أزمة في الاستثمار** ، الخبر ، 6 أكتوبر 2012 .

[3] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية : **نظام رقم 05/ 03**، الجريدة الرسمية، الصادرة بتاريخ 06 يونيو 2005 ، ص 39 ،ص 40.

[4] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية : **قانون رقم 08/06** ، الجريدة الرسمية ، الصادرة بتاريخ 19 جويلية 2006 ، العدد 47 .

بالإضافة إلى عدد من المراسيم الأخرى نذكر منها :

← **المرسوم التنفيذي رقم 08/07 المؤرخ في 11 جانفي 2007:**[1] يحدد قائمة النشاطات و السلع و الخدمات المستثناة من المزايا المحددة في الأمر رقم 03/01 المؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار.

← **المرسوم التنفيذي 08/ 98 المؤرخ في 24 مارس 2008 :**[2] و يتعلق بشكل التصريح بالاستثمار و طلب الحصول على المزايا و لا يتم تنفيذ الفعلي للمزايا المتعلقة إلا بعد تسليم السجل التجاري بالمقال يلتزم المستثمر بتقديم كشف سنوي لمدى تقديم المشروع موضوع التصريح من اجل المتابعة الإحصائية لتقدم المشاريع المصرح بها .

← **القرار المؤرخ في 20 فيفري 2008 :** يحدد النسبة القصوى لمساهمة البنك أو المؤسسة المالية في رأس مال شركة تامين و/أو إعادة التامين بـ 15% من رأس مال هذه الشركة .

ثانيا : الإطار المؤسساتي للاستثمار الأجنبي في الجزائر

من اجل تعزيز الإطار القانوني للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر تم إنشاء هياكل إدارية وكلت لها مهمة الإشراف و متابعة المشاريع الاستثمارية تمثلت أساسا في :

1- **المجلس الوطني للاستثمار (CNI) :** يشرف عليه رئيس الحكومة و يقوم بالمهام التالية :[3]

- صياغة إستراتيجية و أولويات الاستثمار.
- تحديد المناطق المعنية بالتنمية .
- إقرار الإجراءات و المزايا التحفيزية .
- المصادقة على اتفاقيات مشاريع الاستثمار .

2- **الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) :** وضعت تحت إشراف رئيس الحكومة ، و نظمت في شكل شباك و حيد يظم مجموعة من الإدارات و الأجهزة المعنية بالاستثمار مثل بنك الجزائر ، إدارة الضرائب ، إدارة الجمارك ، و تقوم بالمهام التالية : [4]

- تستقبل و تعالج تصريحات الاستثمار .
- ترافق و تساعد في استكمال الإجراءات و إنشاء المشروعات الاستثمارية .

---

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية : **المرسوم التنفيذي رقم 08/07** ، الجريدة الرسمية ، صادرة بتاريخ 14 جانفي 2007 ، العدد 04 .

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية : **المرسوم التنفيذي رقم 98/08** ، الجريدة الرسمية ، صادرة بتاريخ 26 مارس 2008 ، العدد 16 .

[3] بلعزوز بن علي ، مداني احمد : **دور المناطق الحرة كحافز لجلب الاستثمار الأجنبي المباشر** ، دراسة حالة المنطقة الحرة بلارة ، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري و على منظومة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، جامعة فرحات عباس سطيف ، 13 نوفمبر 2006 ، ص 3.

[4] نفس المرجع السابق .

- تصدر قرارات منح المزايا و التحفيزات .
- تضمن متابعة الاستثمارات خاصة احترام الالتزامات الموقعة من طرف المستثمر.

3- **صندوق دعم الاستثمار** : يعمل على تمويل الأنشطة الخاصة بتحسين مناخ الاستثمار ، تهيئة الشروط اللازمة لانطلاق المشاريع كتهيئة المناطق الصناعية و توصيل المرافق الضرورية بالكهرباء و الغاز و الماء ....الخ ، و تعبيد الطرقات . [1]

4- **الشبابيك الوحيدة اللامركزية** : تم تأسيسه ضمن الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ، يتواجد على مستوى بعض الولايات و هي : الجزائر، وهران ، عنابة ، ورقلة ، البليدة ، قسنطينة ، ادرار ، سطيف ، تلمسان ، سعيدة ، باتنة ، بجاية ، تيارت ، و يشمل ممثلين محليين للوكالة و الهيئات الإدارية المعنية بالاستثمار فهو أنشئ خصيصا لتسهيل العمليات الاستثمارية باعتباره المخاطب الوحيد للمستثمرين .[2]

5- **الوكالة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلف بالمساهمة و ترقية الاستثمار** : تتمثل مهامها فيما يلي :

- تنسيق الأنظمة المرتبطة بتحضير تجسيد برنامج الخوصصة .
- اقتراح استراتيجيات ترقية و تطوير الاستثمار .

حاولت الجزائر تحسين أوضاع الاقتصادية من خلال تنظيم العملية الاستثمارية من اجل إعادة بناء و تنمية الاقتصاد الجزائري ، و ذلك بإصدار عدة قوانين من شانها أن تشجع الاستثمار سواء المحلي أو الأجنبي .

و من خلال تقسيم قوانين الاستثمار في الجزائر من حيث تاريخ إصدارها قبل توقيع اتفاقية الشراكة الاوروجزائرية و بعدها ، نلاحظ أن أهم القوانين صدرت قبل توقيع اتفاقية الشراكة الاوروجزائرية من اجل تحسين الأوضاع العامة التي كانت تسود الجزائر ، حيث ركزت على أن تكون النسبة الأكبر في ملكية رأس مال المشروع الاستثماري للمستثمر المحلي (51%) كما قامت بجملة من الامتيازات نذكر منها :

- حرية تحويل أرباح المشروع الاستثماري .
- حرية الاستثمار في أي مشروع استثماري إلا بعض الأنشطة المتعلقة بالدولة
- ضمان التعويض في حالة التأميم أو نزع الملكية .

أما القوانين التي صدرت بعد توقيع اتفاقية الشراكة الاوروجزائرية جاءت مؤكدة للقوانين السابقة و لم تحدث تغيرات كبيرة ، فبالرغم من مطالبة المستثمرين الأجانب تغيير نسبة ملكية المستثمر المحلي لـ 51 % من المشروع الاستثماري و المستثمر الأجنبي له الحق في 49 % فقط ، لم تقم الجزائر بتعديل هذا القانون

[1] فاطمة رحال، **أثر تحرير حركة رؤوس الأموال على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر حالة الجزائر: 2010/2000**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد خيضر ،بسكرة ،2011، ص33 .

[2] المرجع نفسه ، ص 192 .

لحماية اقتصادها من الضغوط التي يمارسها المستثمر الأجنبي على الحكومة و كذا حماية مكانة مؤسساتها المحلية في السوق .

من خلال ما سبق يتضح أن الشراكة الأورو جزائرية لم تساهم في تحسين المنظومة القانونية الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر .

الفرع الثاني: المناخ الاستثماري في الجزائر

يعرف مناخ الاستثمار بأنه مجمل الأوضاع السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية،القانونية،التي تؤثر بصورة مباشرة أو غير مباشرة على أداء المشاريع الاستثمارية في بلد معين.[1]

لذلك يتضح أن جلب الاستثمار الأجنبي المباشر يعتمد بدرجة كبيرة على ما يتوفر في البلد المضيف من استقرار سياسي و امني و استقرار اقتصادي و قوانين منظمة تعطي الثقة للمستثمر و تقنعه بتوجيه استثماراته إلى بلد دون آخر.

أولا: المناخ السياسي و الأمني:

ترتبط الجزائر على الصعيد الخارجي بعلاقات وثيقة مع مختلف الدول العالم، و بالكثير من التجمعات الإقليمية و الدولية، أما على الصعيد الداخلي فقد مرت الجزائر بفترات عصيبة على الساحة الأمنية خصوصا في بداية التسعينات، مما أدى إلى نقص التمويل الخارجي و نفور المستثمرين الأجانب من الاستثمار فيها، كما أن الإعلام الأجنبي يعطي نظرة سيئة عن الوضع الأمني بالجزائر، إلا أنه و بعد انتخاب الرئيس عبد العزيز بوتفليقة لرئاسة الجمهورية الجزائرية سنة 1998، بدأ الهدوء و الأمن و الاستقرار يعود للبلاد خاصة مع موافقة الأغلبية الساحقة على قانون الوئام المدني عام 1999، و إعادة انتخاب الرئيس عبد العزيز بوتفليقة لعهدة ثانية، و قد ولد هذا الاستقرار تحسنا كبيرا في المناخ السياسي و الأمني للبلاد.[2]

يعتبر الاستقرار و النمو الاقتصادي عالم جذب للاستثمار الأجنبي المباشر لذلك سنتعرف على المناخ الاقتصادي في الجزائر ذلك بدراسة ما يلي:[3]

1. **خدمات الطرق:** تتوفر الجزائر على شبكة طرقية طولها 120 ألف كلم و هي الأهم من نوعها في منطقة المغرب العربي، و يتم حاليا تنفيذ مشروع الطريق السيار شرق غرب الذي سيغطي مسافة 2000 كلم و

[1] سعاد سالكي، مرجع سابق، ص: 120.

[2] المرجع السابق، ص: 63.

[3] إيمان مودع، مرجع سابق، ص،ص: 64،66.

الذي ستنتهي أشغاله قريبا، كما تمتد شبكة السكك الحديدية على مسافة 45000 كلم و تضم أكثر من 200 محطة تجارية عملية.

2. خدمات المطارات و الموانئ: يوجد بالجزائر 35 مطارا، منها 13 مطارا دوليا و التي من بينها مطار الجزائر الجديد الذي يملك طاقة استيعاب قدرها 6 ملايين مسافر سنويا و هو مجهز بأحدث التقنيات أما في الواجهة البحرية، تتوفر الجزائر على 16 ميناءا رئيسيا يمكنها استقبال كل أنواع السلع.

3. الاتصالات: شهد قطاع الاتصالات السلكية خصوصا منذ مطلع الألفية الثالثة تحولات معتبرة، حيث تشكل الجزائر في هذا القطاع أكبر سوق في المنطقة المتوسطية، إذ بلغ عدد خطوط الهواتف النقالة أكثر من 22 مليون خط، في حين بلغ عدد الخطوط الهاتفية الثابتة 7 مليون خط، أما عن تطبيقات تكنولوجيا الإعلام الآلي و الانترنت فهي تنمو نموا سريعا و الميل لاستخدامها أصبح ظاهرة حقيقية في المجتمع الجزائري.

4. حجم السوق و احتمالات النمو: تركز الاستثمارات الأجنبية عادة في توجهها إلى بلد معين على تلبية الاستهلاك في السوق المحلي، و تكون فرص الاستثمار جيدة كلما كان حجم السوق المحلي كبيرا، حيث يؤدي كبر حجم السوق إلى نشوة و فوران الحجم، كما انه كلما كبر حجم السوق فإن ذلك عادة ما يؤدي إلى زيادة في معدل نموه.

و بالنظر إلى عدد سكان الجزائر يعد حجم السوق المحلي كبيرا، حيث أفاد آخر تقرير أصدره الديوان الوطني للإحصاءات أن عدد السكان قد بلغ 7.35 مليون نسمة مشيرا إلى أن هذا العدد سيشهد ارتفاعا بسبب ارتفاع المستوى المعيشي و تحسن الخدمات الصحية مما يجعل الاستهلاك المحلي كبيرا و محفز لاستقطاب الاستثمار الأجنبي. كما أن الموقع الاستراتيجي الذي تتمتع به الجزائر و الذي يربط بين قارتي إفريقيا و أوروبا و يتوسط دول المغرب العربي يمكنها من النفاذ لأسواق دول كثيرة و آهلة بالسكان كفرنسا، ألمانيا، بلجيكا، تونس، ليبيا و المغرب، فقرب الجزائر من هذه الأسواق الواعدة يقلل من تكاليف الإنتاج و النقل و هو ما يمثل تعزيز لحجم السوق المحلي.

5. مؤشرات الاقتصاد الكلي: تعتمد حركة الاستثمارات الأجنبية المباشرة بدرجة كبيرة على وضعية مؤشرات الاقتصاد الكلي للدولة المضيفة، و التي من بينها معدل التضخم، نسبة البطالة، حجم الناتج المحلي الإجمالي، سعر الصرف و وضع ميزان المدفوعات، و عليه سوف يتم عرض تغيرات مؤشرات الاقتصاد الكلي في الجزائر خلال الفترة (2002-2013) من خلال الجدول التالي:

جدول رقم: (03) تغيرات الاقتصاد الكلي خلال الفترة 2013/2002 بالجزائر

المؤشر	2002	2003	2004	2005	2006	2007
التضخم%	4.23	1.42	2.58	3.56	1.46	2.53
الناتج الداخلي الخام (مليار دينار)	4260.8	4522.8	5247.5	6150.4	7563.6	852.8
معدل البطالة%	27.3	25.9	23.7	17.7	15.3	12.3
احتياطات الصرف (مليون دينار)	1445866	1868532	241 663	3 17 196	4 17 819	5 57 445
المديونية الخارجية (مليار دولار)	22.701	22.642	23.353	21.821	17.191	5.603
رصيد ميزان المدفوعات (مليار دينار)	6.19	3.66	7.47	9.25	16.94	17.73
صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار	77.26	79.68	77.37	72.06	73.36	72.64

المؤشر	2008	2009	2010	2011	2012	2013
التضخم%	3.51	4.46	5.74	3.91	4.52	8.89
الناتج الداخلي الخام (مليار دينار)	9306.2	11077.1	10006.7	12034.5	14480.7	-
معدل البطالة%	13.8	11.8	10.2	12.3	-	-
احتياطات الصرف (مليون دينار)	7 42 960	10 26 469	10896098	12043738	13932297	-
المديونية الخارجية (مليار دولار)	5.606	5.585	-	5.560	4.405	3.637
رصيد ميزان المدفوعات (مليار دينار)	29.55	36.99	3.86	15.58	20.14	12.01
صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار	69.36	64.56	72.64	74.40	72.85	77.55

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على التقارير الثلاثية لبنك الجزائر (سبتمبر 2007، مارس 2009، جوان 2012، مارس2013 ، مارس 2014)، المعهد الوطني للإحصاء.

1. **التضخم:** يعتبر استقرار معدلات منخفضة من التضخم عامل جذب للاستثمار الأجنبي المباشر، و تشير البيانات المتعلقة بالتضخم في الجزائر و الموضحة في الجدول رقم 03 إلى أن معدلات التضخم شهدت تذبذبا خلال الفترة 2013/2002 إذ انخفض معدل التضخم سنة 2003 بنسبة 2.81% و يمثل 1.42% أقل معدل تضخم حققته الجزائر خلال هذه الفترة، و هذا يعود على إتباع سياسة نقدية حازمة تهدف إلى التحكم في معدلات التضخم. أما الفترة الممتدة بين 2013/2004 فتميزت بارتفاع مستمر في معدلات الضخم ما عدا سنتي 2006 و 2011، خاصة سنة 2013 إذ وصل إلى 8.86% و يعود هذا الارتفاع إلى الزيادة الكبيرة نسبيا في أسعار السلع الغذائية، بالإضافة إلى الزيادة في الأجور التي قررتها الحكومة 2013/2012 استجابة للاحتجاجات.
2. **الناتج الداخلي الخام:** يعد الناتج الداخلي الخام من أهم المؤشرات الدالة على النمو الاقتصادي و أداء السياسة الاقتصادية الكلية للدولة، فهو يظهر أي القطاعات أكثر تحسنا و ذات نسبة مشاركة عالية في تكوين هذا الناتج الداخلي، كما يمكن من توجيه سياسة الدولة نحو القطاع المتسبب في حدوث الخلل في النمو الاقتصادي. و تشير البيانات المتعلقة بحجم الناتج الداخلي الخام في الجزائر الموضحة في الجدول رقم 03 إلى الارتفاع الملحوظ في قيمة الناتج الداخلي الخام بشكل منتظم و مستمر، و يعود هذا الارتفاع إلى ارتفاع الحصة من إنتاج النفط مما ساعد في زيادة إيرادات الاقتصاد الوطني من الخارج بالإضافة إلى الارتفاع المستمر في أسعار النفط.

3. معدل البطالة: نلاحظ من خلال الجدول 03 التراجع المستمر للبطالة خلال هذه السنوات، حيث تراجعت البطالة إلى من 50% من سنة 2002 إلى سنة 2011، و يمكن تبرير هذا التراجع إلى الإصلاحات الاقتصادية و الانفتاح الذي شجع الاستثمار الأجنبي و الوطني في مختلف النشاطات الاقتصادية و التجارية،بالإضافة إلى برنامج الدعم الاقتصادي (2009/2005) الذي أعطى أهمية كبيرة للقطاع الخاص و الذي يساهم بنسبة 63.2% في توفير مناصب العمل.

4. **احتياطات الصرف:**ما يلاحظ من الجدول أن احتياطات الصرف بدأت في التراكم بعد الصدمة الخارجية التي تعرض لها الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1999/1998)، و هي صدمة جاءت في نهاية فترة إعادة جدولة الديون الخارجية

(1998/1994) و من هنا تأتي أهمية تكوين احتياطات الصرف للتقليص من قابلية تأثير ميزان المدفوعات و الاقتصاد الجزائري للصدمات الخارجية.[1] و مع بداية عام 2000 و احتياطات الصرف في تزايد مستمر، و بوتيرة متزايدة في كل السنوات ما عدا سنة 2010. حيث نلاحظ أنه في هذه السنة زادت احتياطات الصرف لكن و بوتيرة ضعيفة على المعتاد للصدمة الخارجية الناجمة عن الأزمة المالية الدولية، و على العموم فالاقتصاد الجزائري اليوم يملك احتياطي صرف هائل و لذلك نستطيع القول أن الجزائر في مأمن من الصدمات الخارجية.

5. **المديونية الخارجية:** من خلال الجدول رقم (03) نلاحظ أن المديونية الخارجية شهدت انخفاض مستمر خلال الفترة 2013/2002، إذ سجلت أسعار البترول تحسن ملحوظا التي بلغت 28.5 دولار أمريكي للبرميل الواحد سنة 2000 أي ارتفاع بنسبة 37.19% خلال سنة واحدة و هكذا وصل مبلغ الصادرات من المحروقات من المحروقات 21.7% مليار دولار أمريكي مما أدى إلى انخفاض نسبة المديونية مقابل الصادرات لتصل إلى 19.8% غير إن عجز ميزان المدفوعات سنة 2002 دفع الجزائر للاقتراض بهدف تغطية هذا العجز مما أدى إلى ارتفاع ديونها سنة 2003، كما ارتفعت ديونها المتوسطية و طويلة الأجل سنة 2004 لتبلغ 23.35 مليار دولار و ترجع هذه الزيادة إلى انخفاض سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل بقية العملات الصعبة خاصة مع ظهور اليورو كعملة منافسة له، و استمرت المديونية الخارجية لجزائر في الانخفاض لتصل إلى حوالي 15.5 مليار دولار في مارس 2006 و من أهم أسباب هذا الانخفاض ارتفاع أسعار البترول حيث بلغ سعر البرميل الواحد في 05 مارس 2006 قيمة 73 دولار أي حصول الجزائر على عائدات بالعملة الأجنبية بنحو 60 مليار دولار بفضل صادرات المحروقات التي تشكل نحو 98% من صادراتها، كما إن الجزائر سددت على دفعة واحدة و بصورة مسبقة باتفاق مع الدول الدائنة 12.87 مليار دولار عام 2006، و استمر هذا الانخفاض حيث سجلت الجزائر أدنى قيمة للمديونية الجزائرية سنة 2013 بـ 3.637 مليار دولار.

6. رصيد ميزان المدفوعات: من خلال الجدول رقم (03) نلاحظ تحقيق فائض في ميزان المدفوعات خلال الفترة 2013/2002 كما عرف هذا الفائض ارتفاع مستمر بشكل تدريجي خلال نفس الفترة ما عدا السنوات 2003 و 2010 و 2013 و يعود انخفاض فائض رصيد ميزان المدفوعات خلال هذه السنوات للانخفاض الشديد في

[1] محمد مباني، **إستراتيجية تسيير احتياطات في الجزائر**، رسالة ماجستير،غير منشورة ، فرع تحليل اقتصادي، جامعة يوسف بن خدة، الجزائر، 2009، ص: 108.

الصادرات نتيجة انخفاض أسعار البترول في الأسواق العالمية باعتبار المحروقات تسيطر على الصادرات الجزائرية بنسبة تتراوح ما بين 96% و 98%.

7. سعر الصرف: يعتبر استقرار أسعار الصرف عامل جذب للاستثمار الأجنبي المباشر، و انطلاقا من الجدول رقم (03) نلاحظ أن سعر الصرف تراوح بين 79.68 و 64.56 دينار جزائري خلال الفترة من 2002 إلى 2013، إذ قام البنك المركزي بتخفيض سعر الصرف بحوالي 2% للحد من تطور الكتلة النقدية المتداولة في السوق الموازي، ثم شهد تحسين ملحوظ خلال السنوات 2007 و 2008 و 2009 و الذي يعود إلى تحسين الوضعية المالية و انخفاض المديونية الخارجية سنة 2007 كما أن تفاقم الأزمة سنة 2009 انعكس سلبا على الدول المستوردة للنفط و الذي أدى إلى انخفاض الطلب على النفط فارتفعت أسعار النفط في الأسواق العالمية مما انعكس على إيرادات الجزائر بالزيادة بنسبة 30% كما حقق ميزان المدفوعات فائض قدر بـ 37 مليار دولار، أما الفترة 2013/2010 عرفت تذبذبا في الأسعار الصرف ففي سنة 2012 عرفت أسعار أهم العملات تذبذبا مما أدى إلى تدخل بنك الجزائر في الأسواق البنكية للحفاظ على معدل صرف الدينار في مستواه الفعلي حسب تصريحات محافظ بنك الجزائر إذ ارتفعت قيمة الدينار بـ 2.1% بالنسبة للدولار.

بالتالي شهدت الجزائر تحسنا ملحوظا خلال الفترة 2013/2003 أي بعد توقيع اتفاقية الشراكة الأورو جزائرية، و يظهر ذلك من خلال مؤشرات الاقتصاد الكلي (ارتفاع قيمة الناتج المحلي الإجمالي، تزايد احتياطات الصرف انخفاض المديونية الخارجية، تناقص معدلات البطالة،...) لذلك يتضح أن الشراكة الأورو جزائرية ساهمت و لو بشكل غير مباشر في جعل الجزائر تسعى نحو التحسين المستمر في المناخ الاستثماري باعتبار أن هذا التحسن تم بعد التوقيع على اتفاقية الشراكة الأورو جزائرية، لكن لا نستطيع الجزم بأن هذا التحسن تعتبر نتيجة مباشرة للشراكة الأورو جزائرية.

المطلب الثاني: ضمانات و حوافز حماية الاستثمار الأجنبي في الجزائر

الفرع الأول: ضمانات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

أكدت الحكومة الجزائرية على عزمها لتشجيع الاستثمارات و حمايتها لتمكنها من المشاركة في بناء و تطوير الاقتصاد الوطني، و هذا من خلال الضمانات الممنوحة المذكورة و المنصوص عليها قانونيا كما يلي:[1]

1- المصادقة على اتفاقية تسوية المنازعات المتعلقة بالاستثمار بين الدول و رعايا الدول الأخرى و ذلك في المرسوم الرئاسي 394/95 المؤرخ في 30 أكتوبر 1995.
2- المصادقة على الاتفاقية المتضمنة لأحداث الوكالة الدولية لضمان الاستثمار و ذلك في المرسوم الرئاسي 345/95 المؤرخ في 30 اكتوبر 1995
3- المصادقة على انضمام الجزائر إلى الشراكة العربية للاستثمارات و ذلك في المرسوم الرئاسي334/98 الصادر في 26 أكتوبر 1998.
4- المصادقة على الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية، مرسوم رئاسي رقم 306/95 المؤرخ في 07 أكتوبر 1995.
5- المصادقة على الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية بين الدول اتحاد المغرب العربي في المرسوم الرئاسي 420/90 المؤرخ في 07 أكتوبر 1990.
6- الترخيص للشريك الأجنبي بتحويل مبلغ أصل استثماراته و أرباحه في المرسوم التنفيذي 1993/95 المؤرخ في 25 مارس 1995
7- التوصية بدعم كافة المستثمرين و إزالة العوائق التي تحول دون تدفق الاستثمار و ذلك بإنشاء الشباك الوحيد في المرسومين التنفيذيين 320/97 و 319/97 الصادرين في 24 أوت 1997
8- إصدار العديد من القوانين و المراسيم الخاصة بالاستثمار الوطني و الأجنبي مثل المرسوم التشريعي 112/93 الصادر 05 أكتوبر 1993 المتعلق بترقية الاستثمار و المرسوم التنفيذي 321/320/319/9 الصادر في 24 أوت 1997 و المتعلقة بصلاحيات و تنظيم سير الوكالة الوطنية لترقية و دعم الاستثمار و تكفل الدولة بنفقات المنشئات القاعدية المرتبطة بانجاز الاستثمارات.

[1] أسماء حدانة، **سياسة تحويل الديون إلى استثمارات أجنبية و أثرها على الاقتصاد الوطني**، رسالة ماجستير تخصص نقود و تمويل جامعة بسكرة ، غير منشورة، 2006 ص: 103

9- تنظيم المنافسة الحرة و ترقيتها و حمايتها و معاقبة كل من يعيقها في كافة الأنشطة بما في ذلك الخدمات و ذلك بواسطة مجلس المنافسة في الأمر رقم 06/65 المؤرخ في 25 جانفي 1995 و المتعلق بالمنافسة.

10- صادقت على الاتفاقية الدولية لتسوية المنازعات.

11- إضافة إلى توقيع العديد من الاتفاقيات الثنائية لحماية الاستثمارات و تشجيعها مع مجموعة من الدول كالولايات المتحدة الأمريكية و الاتحاد الاقتصادي البلجيكي اللوكسومبورغي، ايطاليا، فرنسا، رومانيا و اسبانيا و غيرها من الدول التي سنوضحها في الجدول التالي:

جدول رقم (04) الاتفاقات الثنائية المتعلقة بالاستثمار إلى غاية 2006

الدولة	التاريخ
بلجيكا/لوكسمبورغ	1991
ايطاليا	1991
فرنسا	1994/1993
رومانيا	1994
اسبانيا	1995
الفيتنام	1996
الأردن	1997
قطر	1997
مالي	1998
مصر	1998
بلغاريا	2002/1998
تركيا	998 1
سوريا	1998
الدنمارك	1999
كوبا	1999
ألمانيا	2000
النيجر	2000
اليونان	2000
التشيك	2000
اليمن	2001
الموزمبيق	2001

الدولة	التاريخ
ماليزيا	2001
الأرجنتين	2001
جنوب إفريقيا	2001
كوريا	2001
الصين	2002
اندونيسيا	2002
الإمارات العربية المتحدة	2002
سلطنة عمان	2002
نيجيريا	2003
البحرين	2003
أثيوبيا	2003
الكويت	2003
ليبيا	2003
السودان	2003
النمسا	2004
السويد	2004
سويسرا	2005
إيران	2005
البرتغال	2005
روسيا	2006

المصدر: يحيى سعيدي، مرجع سابق، ص: 148

جدول رقم (05) الاتفاقات المتعلقة بمنع الازدواج الضريبي إلى غاية 2006

الدولة	تاريخ التوقيع
المملكة المتحدة	1981
فرنسا	1982
تونس	1985
ليبيا	1988
المغرب	1990
بلجيكا	1991
ايطاليا	1991
رومانيا	1994
تركيا	1994
سوريا	1997
بلغاريا	1998
كندا	1999

الدولة	تاريخ التوقيع
الفيتنام	1999
البحرين	2000
الأردن	2000
سلطنة عمان	2000
بولندا	2000
أثيوبيا	2002
لبنان	2002
اسبانيا	2005/2002
اليمن	2002
أوكرانيا	2004
البرتغال	2005
روسيا	2006

المصدر: يحيى سعيدي، مرجع سابق، ص: 191

1- الاتفاق على تخفيض التعريفة الجمركية بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي في إطار الشراكة الأورو جزائرية و ذلك على السلع الصناعية و كذا المنتجات الزراعية و منتجات الصيد البحري و المنتجات الزراعية المحولة

2- لكن الجزائر قررت اللجوء إلى الرخصة التي يتيحها لاتفاق لمواجهة أجندة التفكيك التعريفي إذ طلبت الجزائر رسميا من الاتحاد الأوروبي مراجعة أجندة تفكيك التعريفة الجمركية المتضمنة في اتفاق الشراكة المطبق منذ 2005، و هذا لما تعرضت له الجزائر من خسارة في هذا المجال و التي وصلت إلى 2.5

مليار دولار بين 2005 و 2009. و قد تصل حسب التوقعات إلى 8.5 مليار دولار بين 2010 و 2017.[1]

3- كما منح المشرع الجزائري في قانون تطوير الاستثمار 03/01 لسنة 2001 صنفين من المزايا أدرجها ضمن النظامين: النظام العام و النظام الخاص، ذلك انه إلى جانب استفادة المستثمر من الحوافز الجبائية و الجمركية المنصوص عليها في إطار النظام فإنه يستفيد في إطار النظام الخاص من مزايا و إعفاءات خاصة لا سيما عندما يستعمل تكنولوجيا خاصة من شانها المحافظة على البيئة و حماية الموارد الطبيعية و المساعدة على تحقيق تنمية شاملة.

الفرع الثاني : حوافز الاستثمار الأجنبي المباشر

تعددت حوافز الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ونذكر منها ما يلي:

1- **النظام العام للحوافز:** يقوم هذا النظام على منح امتيازات على أساس السياسة الوطنية للاستثمارات و تهيئة الإقليم و تقتصر المزايا الممنوحة للمستثمرين في هذا النظام على المراحل الأولى لانجاز المشروع و بداية تشغيله و تستفيد الاستثمارات من:[2]

← تطبيق النسبة المنخفضة في مجال الحقوق الجمركية في ما يخص التجهيزات المستوردة و التي تدخل مباشرة في انجاز المشروع.

← الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة في ما يخص السلع و الخدمات التي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار.

← الإعفاء من رسم نقل الملكية في ما يخص كل المقتنيات العقارية التي تمت في إطار الاستثمار.

2- **النظام الاستثنائي للحوافز:** يتم منح الامتيازات في النظام الاستثنائي على أساس مرحلتين و هي مرحلة بدأ الانجاز لاستثمار و مرحلة الانطلاق في الاستغلال و هذا كما هو موضح في ما يلي:[3]

1.2. **مرحلة بدأ الانجاز للاستثمار: تستفيد الاستثمارات المعنية من :**

← الإعفاء من دفع حقوق الملكية يعوض في ما يخص كل المقتنيات التي تتم في إطار الاستثمار

← تطبيق حق ثابت في مجال التسجيل بنسبة 0.2% في ما يخص العقود التأسيسية و الزيادات في رأس المال.

---

[1] بوعلام غمراسة، **الجزائر تطالب الاتحاد الأوروبي بمراجعة أجندة تفكيك التعريفة الجمركية**، جريدة الخبر الأوسط، 17 جويلية 2010 على الموقع www.awsat.com 21/ 04/2014على الساعة 19:20

[2] كريمة قويدري، مرجع سابق، ص: 81

[3] عزوز بن علي، مداني أحمد، مرجع سابق ص: 3

← الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة في ما يخص السلع و الخدمات التي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار سواء كانت مستوردة أو مقتناة من السوق المحلية و ذلك عندما تكون هذه السلع و الخدمات الموجهة لانجاز عمليات تخضع للضريبة على القيمة المضافة

← تطبيق النسبة المنخفضة في مجال التعريفة الجمركية في ما يخص السلع المستوردة و التي تدخل مباشرة في انجاز المشروع.

2.2. **مرحلة انتقال الاستغلال: بعد معاينة انطلاق الاستغلال تمنح المزايا التالية:**

← الإعفاء لمدة 10 سنوات من النشاط الفعلي من الضريبة على الأرباح الشركات و من الضريبة على الدخل الإجمالي على الأرباح الموزعة، و من الدفع الجزافي و من الرسم على النشاط المهني.

← إعفاء لمدة 10 سنوات ابتداء من تاريخ الاقتناء من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار.

← منح مزايا إضافية من شانها أن تحسن أو تسهل الاستثمار.

على الرغم من المجهودات التي تقوم بها الهيئات المكلفة بدعم و ترقية الاستثمار في الجزائر من أجل تحسين بيئة الاستثمار و ذلك من خلال سن القوانين و التنظيمات و اللوائح التي تهدف إلى جذب الاستثمارات المحلية و الأجنبية، إلا أن وضع الجزائر في المؤشرات الدولية و الإقليمية لقياس جاذبية مناخ الاستثمار يكشف عن وجود الكثير من العراقيل و المعوقات التي تحول دون تدفق الاستثمار الأجنبي إليها.

3- **مشكلة الوصول إلى القروض البنكية:** إذ تشكل القروض البنكية المشكلة الكبرى بالنسبة للمستثمرين في الجزائر، فتمويل الاستثمارات يعاني من بطء شديد، و هذا ما يجعل 70% من المستثمرين يقومون بتمويل استثماراتهم ذاتيا. فالنظام البنكي الجزائري لا يزال دون المستوى المطلوب من حيث الخدمات التي يقدمها، فتحصيل صك بنكي لدى نفس البنك و في نفس المدينة يتطلب مدة تتراوح في العادة ما بين 6 و 17 يوما و ترتفع إلى ما بين 33 و 34 يوما عندما يتعلق الأمر ببنكين مختلفين و في مدينتين مختلفتين. و تتمثل القيود التي تعيق تأهيل القطاع البنكي في ما يلي:[1]

← نقص الكفاءة البنكية لدى البنكيين في ما يتعلق بالطرق الحديثة لتسيير القروض و تقييم المخاطر.

← رداءة نظام المعلوماتية البنكية و بطئ أنظمة المدفوعات.

← طول المدة التي تأخذها دراسة ملفات القرض قبل الموافقة على منحها و قد تكون الإجابة بالرفض في كثير من الحالات .

← شدة الضمانات التي تطلبها البنوك لتغطية قروضها.

[1] فاطمة رحال، مرجع سابق ص: 242

4- **المعوقات الإدارية و التنظيمية:** يواجه المستثمر بالجزائر عدة مشاكل إدارية و تنظيمية نذكر منها:[1]

← تداخل مختلف الصلاحيات بين الهيئات المكلفة بالاستثمار و عدم الشفافية و تعدد الجهات الوصية

← تعقد و طول الإجراءات و الوثائق المطلوبة لإنشاء المشروع حيث أن عملية تأسيس مؤسسة تتطلب المرور بـ 14 إجراء يستغرق 24 يوما و تكلف 21.5% من دخل الفرد مقارنة بتونس و التي لا تتعدى 10 إجراءات تستغرق 11 يوما و لا تكلف سوى 9.3% من دخل الفرد.

← ضعف البنية التحتية و عدم توفر الخدمات الأساسية للمستثمرين في مواقع الاستثمار.

5- **مشكل العقار الصناعي:** يعتبر الحصول على العقار من بين الشروط المسبقة لتحقيق الاستثمار إلا أن المستثمرين يواجهون مشاكل عديدة للحصول عليه و التي تتمثل في طول مدة رد الهيئات المكلفة بتخصيص العقار الصناعي و نقل الإجراءات و نقد نفس الملفات أمام هيئات ترقية الاستثمار، هيئات تخصص العقار و مرة أخرى أمام مسيري العقار، تخصيص أراضي بتكاليف باهظة، عدم توافق طبيعة الأراضي الصناعية المخصصة مع نوع الاستثمار.[2]

6- **المنافسة الحادة للقطاع الموازي:** أكدت الإحصائيات الرسمية أن القطاع الموازي في الجزائر يسيطر لوحده على 40% من الكتلة النقدية المتداولة في السوق الوطنية، و هي نسبة مرتفعة جدا تؤكد عدم تحكم السلطات الاقتصادية في هذه الظاهرة نتيجة التساهل في معالجة هذا الملف، و بالتالي فإن الخسائر التي سببها القطاع الموازي من خلال المنافسة الغير شرعية معتبرة جدا، و إن المنتجين الذين يعملون في إطار القانون يعانون من وضع غير مشجع.[3]

7- **مشكلة الفساد:** يعد الفساد ظاهرة عالمية و متداخلة الجوانب، حيث أصبح من أسباب انتشار الجريمة و تشويه صورة البلد فضلا عن كونه أداة لتقليص حجم و فاعلية الاستثمار، و تصنف الجزائر ضمن أكثر البلدان الإفريقية فسادا حيث جاءت في المرتبة التاسعة من بين 21 بلدا أفريقيا. و قد أشارت الدراسة التي أجراها البنك الدولي حول مناخ الاستثمار في الجزائر إلى أن 34.3% من رؤساء المؤسسات يدفعون حوالي 7% من رقم أعمالهم في شكل رشاوى لتسريع معاملاتهم و الاستفادة من بعض المزايا و الخدمات،[4] و الذي أدى إلى فقدان الشركات الأجنبية الثقة في السوق الجزائرية، و الدليل على ذلك إلغاء الحكومة عددا من المناقصات الدولية التي أطلقتها في قطاعات عديدة و هذا لعدم تمكنها من جذب مستثمرين كبار و شركات قادرة على انجاز المشاريع من هذا الحجم ففي قطاع السكك الحديدية ألغت الحكومة مشروع بناء

[1] المرجع نفسه، ص: 242

[2] أسماء حدانة، مرجع سابق، ص: 124

[3] فاطمة رحال، مرجع سابق، ص: 244

[4] المرجع نفسه .

خط سكة حديدية جديدة بين تقرت و حاسي مسعود على طول 180 كلم لعدم مشاركة أي شركة في هذه المناقصة رغم أن قيمة المشروع ملايير الدولارات كما أن المناقصة التي أطلقتها سونلغاز المتعلقة بانجاز محطتين لتوليد الكهرباء و التي لم يشارك فيها سوى المجمع الفرنسي " الستوم " و تم منحه الصفقة بقيمة 4 ملايير دولار.[1]

8- **تأخر مسار الخوصصة:** حيث لم يعلن عن القائمة الأولى عن المؤسسات القابلة للخوصصة إلا في جوان 1998 إضافة إلى عدم الشفافية و الوضوح، و التضارب في بعض الأحيان بسبب تداخل الصلاحيات بين المجلس الوطني للخوصصة، و المجلس الوطني لمساهمة الدولة، و الشركات القابضة.[2]

9- **مشكل الموانئ:** يعتمد الاستثمار الخاص بشكل عام محلي أو أجنبي أساسا على حركية السلع و المواد من خلال عمليات الاستيراد و التصدير، لذلك يتطلب خضوع الموانئ للمقاييس الدولية خصوصا في الفترة الحالية، و من بين هذه المقاييس المداومة على عدم التوقف عن العمل، التسليم في الوقت المحدد للحاويات، توفير البنية التحتية التي تسهل عمل الميناء، التحكم في إرساء السفن.

و إذا كانت إحدى عوامل استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر تتوقف على مدى احترام و توفير الموانئ للمقاييس الدولية فإن الموانئ الجزائرية تعمل دون هذه المقاييس حيث وجهت انتقادات من قبل المستثمرين تتعلق بنظام المداومة في العمل الليلي الذي يتوقف نهائيا في الموانئ الجزائرية.[3]

10- **ضعف العنصر البشري المؤهل:** و انخفاض إنتاجية العامل الجزائري مقارنة بالدول المجاورة[4]

11- **مشكلة الوصول إلى المعلومات:** و ندرة النشرات حول الفرص الاستثمارية، و جمود المواقع الشبكية لأغلب الوزارات.[5]

قامت الجزائر بتقديم حوافز و ضمان لحماية الاستثمار الأجنبي المباشر تشجيعا لجذب المزيد من الاستثمارات و التي كانت ما بين (1955-2001) أي قبل توقيع اتفاقية الشراكة الأورو جزائرية، أما بعد توقيع الاتفاقية فلم تقدم المزيد من الحوافز و الضمانات ما عدا التوقيع على بعض الاتفاقيات في ما يخص الاستثمار مع 16 دولة خلال الفترة (2002-2006) بالإضافة إلى التوقيع على بعض الاتفاقيات منع الازدواج الضريبي مع 7 دول خلال نفس الفترة و هذا ما يدل على أن الشراكة الأورو جزائرية لم تساهم في تقديم المزيد من الحوافز و الضمانات لحماية الاستثمار الأجنبي المباشر

[1] حفيظ صواليلي، جريدة الخبر اليومي، العدد الخاص بتاريخ 28 أوت 2007 ص: 11

[2] فاطمة رحال، مرجع سابق، ص:245

[3] أسماء حدانة، مرجع سابق، ص: 125

[4] فاطمة رحال، مرجع سابق، ص: 245

[5] المرجع نفسه، ص: 245

المبحث الثاني: دراسة تحليلية للاستثمار الأجنبي المباشر بالجزائر

عملت الجزائر على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر من مختلف مناطق العالم و خاصة الأوروبية منها بعد التوقيع على اتفاقية الشراكة الأورو جزائرية لذلك سنتطرق من خلال هذا المبحث إلى

- المطلب الأول : تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر من الاتحاد الأوروبي
- المطلب الثاني : تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

المطلب الأول: تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر للجزائر من الاتحاد الأوروبي

من خلال هذا المطلب سنحاول دراسة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر من الاتحاد الأوروبي قبل توقيع الاتفاقية الشراكة الأورو جزائرية و بعدها للتعرف على إذا ما ساهمت الشراكة الأورو جزائرية في جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية أم لا.

الفرع الأول : تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر من الإتحاد الأوربي قبل توقيع الشراكة الأورو جزائرية

و في ما يلي سنوضح تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر من الإتحاد الأوربي خلال الفترة 1998-2001 من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (06): تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر من الاتحاد الأوروبي خلال الفترة 2001/1998

الوحدة: مليون دولار.

البلد	1998	1999	2000	2001	المجموع
فرنسا	76.656	137.460	49.472	80.413	344.001
اسبانيا	16.209	16.373	35.596	152.867	221.045
ايطاليا	92.820	11.800	9.262	34.383	148.265
ألمانيا	20.062	7.836	66.509	37.791	132.198
هولندا	2.818	0.623	1.308	71.944	76.687
بلجيكا	14.648	0.571	4.484	12.384	32.041

المصدر: يحيى سعيدي، مرجع سابق، ص: 210.

نلاحظ من الجدول رقم (06) أن فرنسا أكثر الدول استثمارا في الجزائر و الذي قدر حجم استثماراتها بـ 344.001 مليون دولار تليها اسبانيا بـ 221.045 مليون دولار ثم إيطاليا بـ 148.265 مليون دولار و الذي يعود لتوقيع هذه البلدان لمجموعة من الاتفاقيات التعاون و الشراكة مع الجزائر، استثمارات هذه الدول خاصة في قطاع المحروقات من خلال:[1] شركتي ropsol و cepsa الاسبانيتين، AGIP و sayrameniv الايطاليتين، الشركات schlumberger و GDF و total الفرنسية، بالإضافة إلى بعض الاستثمارات في القطاعات الأخرى خارج المحروقات، إذ تتمثل أهم الشركات الفرنسية المستثمرة بالجزائر خارج قطاع المحروقات في:

- ← المجال المالي: BNP , Société Générale,Gras, Cardif, Celetem, Natixis, Calyon Paribas, LCH Consultant, Geos, Savoye,
- ← مجال السياحة والنقل: Accor; CMA CGM, Daher
- ← مجال خدمات التوزيع: Crrefour
- ← مجال الاتصالات: Alcatel telecom, la poste, Sofrecom

[1] عمارة زودة، مرجع سابق ص:281

← مجال وسائل النقل: Renault, Peugeot, Citroën, Renault trucks

أما بخصوص الاستثمارات الألمانية فقد تركزت هي الأخرى في العديد من المشروعات، كان أهمها المشروعين التاليين:

← دخول شركة (Hinkel) الألمانية كأكبر مساهم مع الشركة الوطنية للمنظفات (ENAD)

← مجموعة (MESSER) الألمانية المختصة في الغازات الصناعية.

بينما الاستثمارات الهولندية و البلجيكية فتعتبر ضعيفة مقارنة مع استثمارات البلدان الأخرى.

الفرع الثاني:تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بعد توقيع الشراكة الأورو جزائرية

و سنقوم بدراسة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر من الاتحاد الأوروبي بعد توقيع اتفاقية الشراكة الأورو جزائرية خلال الفترة 2008/2003 من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (07): تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر من الاتحاد الأوروبي خلال الفترة 2008/2003 الوحدة: مليون دولار.

البلد	2003	2004	2005	2006	2007	2008	المجموع
اسبانيا	61.34	40.05	129.73	187.04	132.41	294.32	844.89
فرنسا	9.98	61.70	60.42	239.76	211.82	132.76	716.44
بلجيكا	0.31	3.53	0.81	4.11	99.61	221.91	330.28
ايطاليا	1.32	1.44	0.76	12.97	5.19	171.14	192.8
ألمانيا	6.38	9.38	10.38	36.44	69.83	21.76	154.17
قبرص	0.02	0	2.92	30.00	36.39	0.14	69.47
الدنمارك	0	0	1.37	7.85	4.31	3.05	16.58

المصدر: فاطمة رحال، مرجع سابق ، ص 202

يوضح الجدول رقم (07) أن كل من اسبانيا، فرنسا، بلجيكا هي الدول التي تستحوذ على معظم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه نحو الجزائر حيث نسبة اسبانيا من هذه التدفقات بالتقريب هي 30% فرنسا 26% و بلجيكا 12%، كما أن مجموع الاستثمارات الأوروبية بالجزائر قد عرفت تزايد مستمر خلال الفترة 2008/2004 و نلاحظ انه بدخول اتفاقية الشراكة حيز التنفيذ سنة 2005 تضاعف مجموع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من الاتحاد الأوروبي سنة 2006 و تجاوزت 1144.48 مليون دولار سنة 2008 بعدما كانت 173 مليون دولار سنة 2004، و هذا يدل على أن اتفاقية الشراكة الأورو جزائرية انعكست إيجابا على تدفقات الاستثمار الأوروبية الواردة للجزائر.

و كشفت دراسة أصدرها برنامج " انفاست أن ماد " و شملت 11 بلدا متوسطيا، عن تراجع الاستثمارات الأوروبية المباشرة في الجزائر سنة 2009، و يرجع السبب في ذلك إلى الأزمة المالية التي ضربت العالم في انهيار مفاجئ للبورصات الأمريكية، و بعد أكثر من 5 سنوات من تطبيق اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي ظهر الأثر الايجابي لهذه الاتفاقية و الذي انعكس في شكل ارتفاع كبير في تدفق الاستثمارات الأوروبية إلى الجزائر.[1]

و تركزت التدفقات الواردة من الاتحاد الأوروبي خلال الفترة 2008/2003 بصفة خاصة في قطاع المحروقات بنسبة 31%، الصناعات الغذائية 13%، البناء و المواد التشييد 12%، في القطاع المالي (البنوك و التامين) 11%، الصناعة الكيماوية 8%، المنتجات المصنعة 7%، و تعتبر بقية القطاعات غير جاذبة للاستثمار الأوروبي و هي: صناعة الالكترونيات و الإعلام الآلي 5%، الصناعة الصيدلانية 3%، خدمات الري و النقل و الهندسة 9%.[2]

المطلب الثاني: تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

لقد اهتمت الجزائر بتحسين المناخ الاستثماري، كما قامت بإصدار قوانين و منح و امتيازات خاصة للمستثمرين سواء من الاتحاد الأوروبي أو خارجه و ذلك لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة من أجل تكييف اقتصادياتها مع التحديات العالمية، و هذا ما انعكس إيجابا على الاستثمارات الأوروبية، من خلال هذا المطلب سنحاول التعرف على حجم الاستثمار الأجنبي المباشر بالجزائر و التوزيع القطاعي و الجغرافي له.

[1] محمد بولعسل، مرجع سابق، ص: 147.

[2] فاطمة رحال، مرجع سابق، ص: 203.

جدول رقم (08): تطور حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد للجزائر خلال الفترة 2013/2003.

السنة	عدد المشاريع	النسبة	المبلغ (مليون دينار)	النسبة
2003	523	1.10	104804	1.51
2004	1882	3.95	403758	5.82
2005	903	1.90	240847	3.47
2006	873	1.83	206731	2.98
2007	2226	4.68	509350	5.35
2008	4556	9.57	655670	9.46
2009	7133	14.99	1773545	25.58
2010	8024	16.86	469205	6.77
2011	6759	14.20	401348	5.79
2012	6999	14.71	1352811	19.51
2013	7715	16.21	815545	11.76

المصدر : فاطمة رحال : مرجع سابق ، ص 249 .

شكل رقم (01): حجم الاستثمار الأجنبي المباشر من حيث عدد مشاريع و مبالغها خلال الفترة(2003-2013)

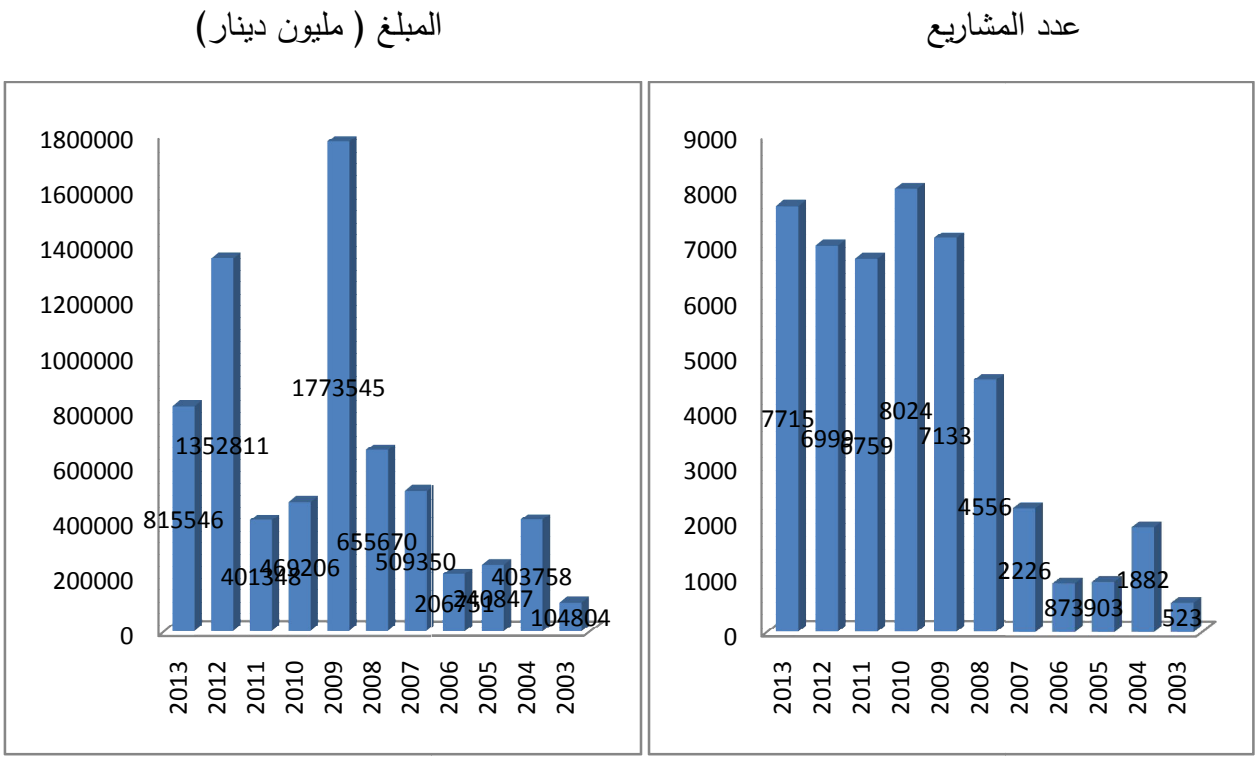

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على معطيات الجدول رقم (08).

نلاحظ من الجدول رقم (08) و الشكل رقم (01) أن حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد للجزائر قد تطور تدريجيا عبر السنوات فقد تميزت الفترة الممتدة بين 2003-2013 بارتفاع ملحوظ في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة على الجزائر زيادة بـ 1359 مشروعا و المقدرة بـ298954 مليون دينار في سنة 2004مقارنة بـ 2003، في حين سجلت تراجعا خلال سنتي 2005 و 2006 ففي سنة 2005 تراجعت بـ 979 مشروع بمقدار 162911 مليون دينار و في سنة 2006 تقلص الانخفاض إلى 30 مشروع بمقدار 34116 مليون ، أما خلال الفترة الممتدة 2007 و 2010 فشهدت زيادات متتالية في عدد مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر و بنسب متزايدة 4.68 %، 14.99%،16.86% على التوالي، إذ ارتفاعا سنة 2009 و التي سجلت قيمة قدرها 1735445 مليون دينار و بذلك تصل إلى رقم قياسي من حيث الارتفاع، و التي لم تحققه الجزائر خلال طيلة الفترة المدروسة (2003-2013)، و يرجع بصفة أساسية لانتعاش القطاع العقاري بدرجة ملحوظة

حيث تزايدت التدفقات التي أجتذبها القطاع لعام 2008بـ 20 مرة مقارنة بقيمة تدفقات القطاع الصناعي بما يزيد عن أربعة أمثال تدفقاته لعام 2007، و قد احتلت الجزائر المرتبة الثالثة في الدول العربية سنة 2008 بعد كل من السعودية و الإمارات ، بالرغم من أن العالم مر خلال هذه الفترة بأزمة مالية واقتصادية حادتين تراجعت خلالهما حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في العالم بنسبة 40%، كما انهارت أسعار البترول من 147 دولار للبرميل في جويلية 2008 إلى أقل من 50 دولار للبرميل في 2009، مما أدى بالجزائر إلى اتخاذ إجراءات اقتصادية تحفظية أثارت الكثير من الجدل، اعتبرها البعض أنها كانت سببا في تراجع حجم الاستثمارات الأجنبية إلى الجزائر سنة 2010، بالإضافة إلى الأزمة المالية التي تعاني منها شركة "**بريت بترو ليوم**" إحدى أكبر الشركات البترولية المستمرة في قطاع المحروقات بالجزائر، فهذا الانخفاض الذي عرفته الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر لم يستمر طويلا إذ ارتفع عدد المشاريع الاستثمارية خلال سنتي 2012 و 2013 إلى 6999و 7715 مشروعا على التوالي بمقدار 1352811 مليون دينار و 815545 مليون دينار على التوالي و الذي لتحسن الظروف الاقتصادية في الجزائر.

المطلب الثالث: التوزيع الجغرافي و القطاعي الأجنبي المباشر في الجزائر

الفرع الأول: التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

تتنوع الدول التي تستثمر في الجزائر لذلك سنحاول معرفة أكثر الأقاليم استثمارا في الجزائر خلال الفترة 2002-20012و التي يوضحها الجدول التالي:

جدول رقم (09): التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر

الأقاليم	عد المشاريع	المبلغ(مليون دينار)
أوربا	228	36450
فيما بينها الإتحاد الأوربي	185	323298
آسيا	27	493406
الأمريكتين	9	59504
الدول العربية	153	1181166
إفريقيا	1	4510
استراليا	1	2974
المجموع	419	2106062

المصدر : www.andi.dz، 19 / ماي / 2014 ، على الساعة 19:30

شكل رقم (02): التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر من حيث عدد المشاريع و مبالغها خلال الفترة (2003 – 2013)

عدد المشاريع

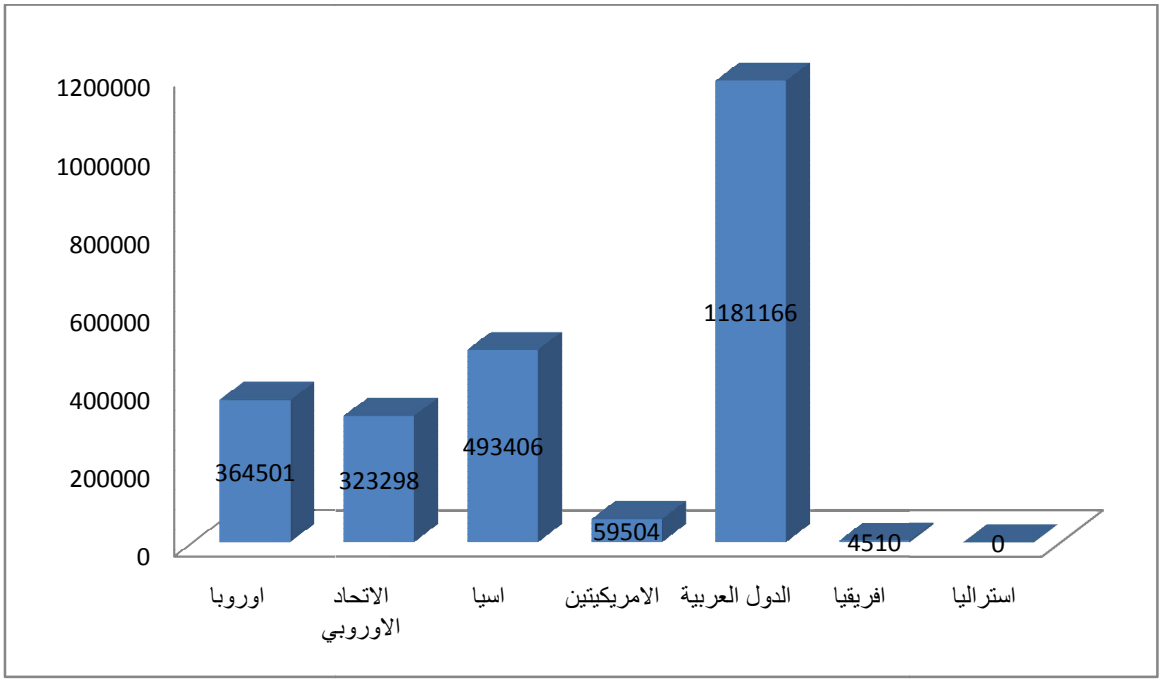

المبلغ (مليون دينار)

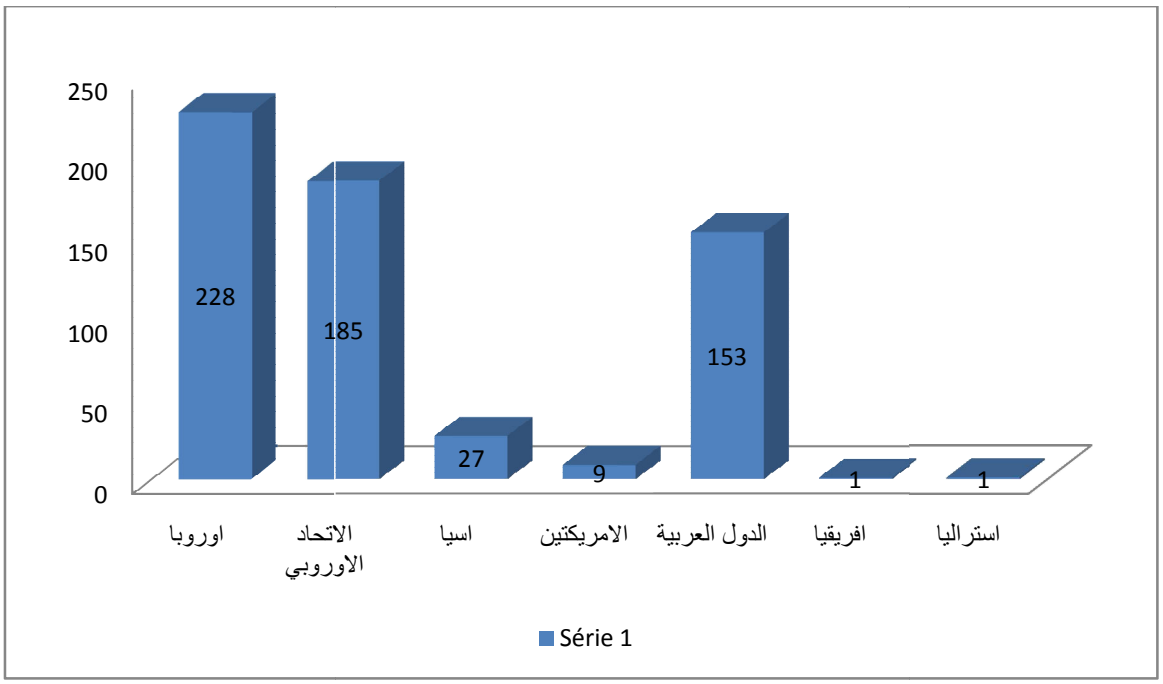

المصدر : من إعداد الطالبة بناء على معطيات الجدول (09)

من الجدول رقم (09)و الشكل رقم (02) يتضح أن الإتحاد الأوربي يحتل المرتبة الأولى بالنسبة استثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر بـ 185 مشروعا ما قيمته 323298 مليون دينار ثم تليها الدول العربية روعا بقيمة 493406 مليون، دينار، و يبقى حضور دول أفريقيا و أمريكا و أستراليا ضعيفا في الجزائر .

الفرع الثاني: التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي في الجزائر

من خلال التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر على أكثر القطاعات ثمارا خلال الفترة 2003- 2013.

أولا : الاستثمار في قطاع المحروقات :تشكل المحروقات أكثر من نسبة 95% من إجمالي صادرات الجزائر، حيث تعد الجزائر الممول العالمي الثاني سنة 1967 بالغاز الطبيعي، فقد تم التصريح بـ 99 استثماري أجنبي لدى الوكالة الوطنية لتطوير استثمار خلال الفترة (1991-2007) بقيمة 472163 مليار دينار جزائري، و يتوقع أن يرتفع عدد المشاريع الأجنبية في هذا القطاع نظرا لقيام الدولة بإصدار قوانين خاصة تلغي احتكار المؤسسة الحكومية (سوناطراك) للقطاع سمح للمؤسسات الأجنبية بمزيد من الحرية في ممارسة نشاطها و تم إبرام عدد من العقود بين شركة سوناطراك و عدد الشركات البترولية العالمية منها إمضاء عقد شراكة مع مجموعة BP- AMOCO خلال عام 2003 باستثمار قيمته 2.5 مليار دولار حيث تمتلك شركة سوناطراك 35% و ذلك لغرض إنتاج الغاز الطبيعي و العمل على اكتشاف احتياطات جديدة بمنظمة عين صالح بالجنوب الجزائري[1].

ثانيا: الاستثمار خارج قطاع المحروقات

حسب الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) فإن الاستثمارات الأجنبية المباشرة خارج المحروقات توزع على النحو التالي:

[1] رفيق نزاري، مرجع سابق،ص 130.

جدول رقم (10) توزيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة المصرح بها حسب القطاعات الاقتصادية خلال الفترة 2003-2013

قطاعات النشاط	عدد المشاريع	النسبة	المبلغ(مليون دينار)	النسبة
الزراعة	612	1.29	56539	0.82
البناء، الأشغال العامة و الري	9081	19.08	1057006	15.24
الصناعة	5413	11.37	2960683	42.70
الصحة	545	1.15	68040	0.98
النقل	26718	56.14	655594	9.46
السياحة	409	0.86	781962	11.28
الخدمات	4809	10.10	968431	13.97
التجارة	2	0.00	374842	0.54
الاتصالات السلكية و اللاسلكية	4	0.01	347842	5.02
المجموع	4593	100	6933611	100

المصدر : www.andi.dz ، 19 / ماي / 2014 ، على الساعة 20:30 .

شكل رقم (03): التوزيع القطاعي للاستثمارات المصرح بها من حيث المشاريع و مبالغها خلال الفترة (2003 – 2013)

عدد المشاريع

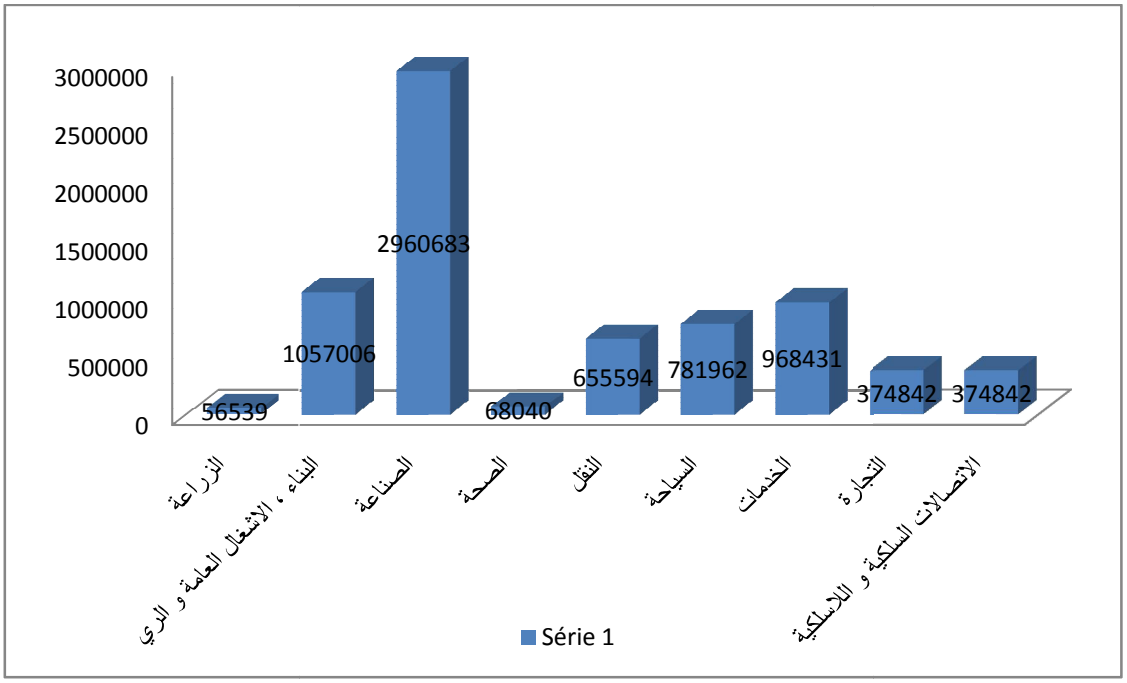

المبلغ (مليون دينار)

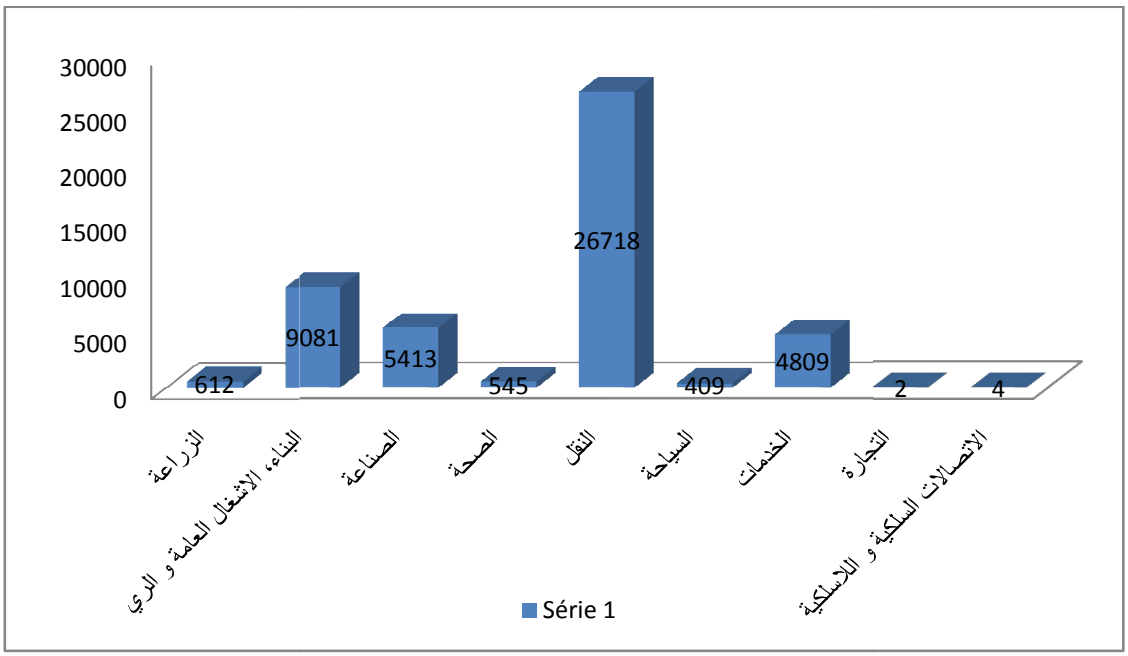

المصدر : من إعداد الطالبة بناء على معطيات الجدول (10)

يتوزع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر من عدد قطاعات الاقتصاد الوطني، حيث يحتل كل من قطاع النقل و البناء ، الأشغال العامة و الري و الصناعة الصادرة في استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية ، سواء من حيث عدد المشاريع المسجلة و التي بلغت نسبتها 56.14%، 19.08%،19.08 %،11.37% على التوالي، أما من حيث المبالغ المالية المقررة فنجد الصناعة و البناء، الأشغال العامة و الري و الخدمات هي القطاعات التي تستقطب أكبر الاستثمارات.

خلاصة الفصل :

يمكن أن نستخلص من دراستنا في هذا الفصل أن الجزائر قد بذلت جهود معتبرة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث عملت على تهيئة المناخ الاستثماري الملائم و ذلك من خلال تحقيق الاستقرار السياسي و الاقتصادي إلى حد كبير و الذي ظهرت نتائجه بصورة خاصة بعد توقيع اتفاقية الشراكة الاوروجزائرية ، و إصدار عدة تشريعات و قوانين تتيح حرية الاستثمار للمستثمرين الأجانب ، كما قدمت عدة امتيازات و ضمانات تجسدت في مراسيم رئاسية و اتفاقيات دولية وقعت عليها الجزائر لتعزيز ثقة المستثمرين الأجانب و إقناعهم بتوجيه استثماراتهم إليها .

إن تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر من الاتحاد الأوروبي انعكس إيجابا بعد اتفاقية الشراكة الاوروجزائرية ، بالإضافة إلى تزايد الاستثمارات الأجنبية المباشرة من الدول غير الأوروبية و التي توجهت إلى عدة قطاعات أهمها قطاع المحروقات و قطاع الصناعة .

خـاتمـة عـامـة

الاستثمار الأجنبي المباشر هو ذلك الاستثمار الذي يقوم به المستثمر خارج الدولة التي يقيم فيها و الذي يمكنه من التأثير في إدارة المؤسسة حسب الحصة التي يمتلكها من رأس مال هذه المؤسسة ، فهو ليس مجرد تدفق لرأس المال الأجنبي فقط ، و لكنه أيضا تقنيات إنتاجية متقدمة و منتجات حديثة و مهارات إدارية و تنظيمية و خبرات فنية و تكنولوجيا عالية تفتقر إليها الدول النامية . حيث يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر بتدريب و تأهيل العاملين المحلين من خلال الدورات التدريبية و التكوينية التي يقوم بها المستثمر الأجنبي لفائدة العمال المحلين حتى يتمكنوا من استخدام التكنولوجيا المتقدمة التي يجلبها ، و هو يساهم أيضا في التخفيف من حدة البطالة و هذت ما زاد من تعاظم دوره . و نظرا لأهميته قدمت العديد من النظريات شرحا لأسباب هذه الظاهرة ، لذلك سعت الجزائر لجذب هذا النوع من الاستثمارات و ذلك بالعمل على تحسين المناخ الاستثماري كما أصدرت عدة تشريعات و قوانين منظمة للاستثمار أبرزها قانون ترقية الاستثمارات سنة 1993 و قانون تطوير الاستثمار سنة 2001 كما قدمت عدت تحفيزات و ضمانات لحماية الاستثمار .

أما فيما يخص التحرر الاقتصادي انضمت الجزائر إلى اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي في 22 أفريل 2002 ، و ركز اتفاق الشراكة بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي و الجزائر على إقامة منطقة تجارة حرة بين الطرفين فضلا عن اهتمام واضح بأبعاد سياسية و اجتماعية و ثقافية و أمنية ، بهدف الخروج من المرحلة الانتقالية باستغلال المساعدات المالية و التقنية المقدمة من طرف الاتحاد الأوروبي في تأهيل اقتصادها للشراكة الفعلية ، على اعتبار أن عصر العولمة يتطلب تكتلات إقليمية للاندماج في حركية الاقتصاد العالمي ، و محاولة استغلال مزايا المنطقة الحرة الاورومتوسطية . و كانت من بين أهم أهداف الجزائر هو جذب الاستثمارات الأوروبية ، و لكن حتى يستفيد الاقتصاد الجزائري من فرص الشراكة كان لابد من الحرص على تأهيل المؤسسات الاقتصادية ، و توسيع نطاق الحكم الراشد للظفر بالمكاسب التي توفرها الشراكة بشكل عام و منطقة التبادل الحر التي تمس أساسا الجانب الاقتصادي

النـتـائـــج :

من خلال هذه الدراسة توصلنا إلى النتائج التالية :

ساهمت الشراكة الاوروجزائرية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال تحسين المناخ الاستثماري ، نتيجة التحسن في المؤشرات الاقتصادية (تناقص البطالة ، زيادة الاحتياطات ، تناقص المديونية ...) و

تظهر مساهمة الشراكة الاوروجزائرية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال زيادة تدفق استثمارات الاتحاد الأوروبي إلى الجزائر خلال الفترة (2003–2013) أي بعد توقيع اتفاقية الشراكة الاوروجزائرية ، ولكن لا نستطيع الجزم بان هذا التحسن في المناخ الاستثماري و الذي صاحبه زيادة تدفق استثمارات الاتحاد الأوروبي إلى الجزائر هو نتيجة حتمية للشراكة الاوروجزائرية لان فترة ما بعد توقيع اتفاقية الشراكة الاوروجزائرية شهدت تحسنا ملحوظا في جميع الميادين ، لكن ليس لها اثر مباشر على ظاهرة معينة كما إننا لا نستطيع القول بأنه لو لم تكن الشراكة الاوروجزائرية لما تحسن الوضع في الجزائر .

إذن يمكننا القول بان الشراكة الاوروجزائرية ساهمت و لو بطريقة غير مباشرة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر ، وذلك رغبة من الجزائر في استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة بصفة عامة ، و استثمارات الاتحاد الأوروبي بصفة خاصة .

كما ارتفعت أيضا استثمارات الأقاليم الأخرى في الجزائر بعد توقيع اتفاقية الشراكة الاوروجزائرية نتيجة تحسين مناخ الاستثمار في الجزائر .

يعتبر قطاع المحروقات أكثر القطاعات استقطابا للاستثمارات الأجنبية المباشر، أما خارج هذا القطاع فتستحوذ الصناعة على هذا النوع من الاستثمارات.

الفرضيات:

الفرضية الأولى : مرفوضة و ذلك لان الشراكة الاوروجزائرية لم تساهم في تحسين الإطار القانوني الخاص بالاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر من اجل جذب هذا النوع من الاستثمارات .

الفرضية الثانية : مرفوضة فالشراكة الاوروجزائرية لم تساهم في تقديم المزيد من الحوافز و الضمانات .

الفرضية الثالثة : مؤكدة و ذلك لان الشراكة الاوروجزائرية ساهمت في تحسين المناخ الاستثماري لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر ، ولكن لا نستطيع الجزم بان التحسن في المناخ الاستثماري في الجزائر هو اثر واضح يمكن قياسه كنتيجة للشراكة الاوروجزائرية .

التوصيات:

من خلال هذه الدراسة نخلص إلى مجموعة من التوصيات التالية :

- ← السعي نحو جذب اكبر قدر ممكن من الاستثمارات الأجنبية المنتجة، وذلك لان اغلب الاستثمارات الأجنبية تتوجه نحو قطاع المحروقات.
- ← تنظيم زيارات متبادلة للمستثمرين الأجانب و تعريفهم بالتسهيلات التي تقدمها الدولة.
- ← مكافحة البيروقراطية لتدعيم سرعة الإجراءات الإدارية لدراسة الملف
- ← تأهيل الجهاز المصرفي الذي ينشط الحركة الاستثمارية في الدولة.
- ← تنشيط و تنظيم البورصة بما يتلاءم و تطور الاقتصاد العالمي .
- ← العمل على تحسين البنية التحتية و تطوير هياكلها لتسهيل عمل المستثمرين .

قـــائـــمـــة المـراجـــع

قائمة الكتب :

1. أميرة حسب الله محمد : **محددات الاستثمار الأجنبي المباشر و غير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية – دراسة مقارنة : تركيا ، كوريا الجنوبية ، مصر –** ، الدار الجامعية ، طبعة 2004– 2005
2. بودي عبد القادر و آخرون : **الاستثمار الأجنبي المباشر مع الإشارة إلى تجارب بعض الدول.**
3. جمال الدين لعويسات : **العلاقات الاقتصادية الدولية و التنمية** ، دار الهومة للطباعة و النشر و التوزيع ، الجزائر .
4. حسن نافعة : **الاتحاد الأوروبي و الدروس المستفادة عربيا** ، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت ، لبنان ،ط 1، سنة 2004
5. سليمان المنذرى : **السوق العربية المشتركة في عصر العولمة** ، مكتبة مدبولي ، ط الأولى ، 1999
6. عبد السلام أبو قحف : **الأشكال و السياسات المختلفة للاستثمارات الأجنبية** ، مؤسسة سباب الجامعة ، الإسكندرية ، طبعة 2003
7. عبد المجيد قدي : **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية – دراسة تحليلية تقيمية –** ديوان المطبوعات الجامعية ، سنة 2003
8. ععجة الجلالي : **التجربة الجزائرية في تنظيم التجارة الخارجية من احتكار الدولة إلى احتكار الخواص** ، دار الخلدونية لنشر و التوزيع ن الجزائر ، ط 1 ، 2007
9. فريد احمد قبلان : **الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية – الواقع و التحديات** – ، دار النهضة العربية للنشر و التوزيع ، سنة 2008
10. فريد نجار: **الاستثمار الدولي و التنسيق الضريبي** ، مؤسسة شهاب الجامعة ، الإسكندرية ، 1998.
11. محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف : **التنمية الاقتصادية – دراسات نظرية و تطبيقية** – ، الدار الجامعية ، طبعة 2000
12. نزيه عبد المقصود مبروك : **الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية** ، دار الفكر الجامعي ، الإسكندرية ، سنة 2007

المذكرات و الرسائل :

13. أحلام سوداني : **التسيير الفعال للمديونية الخارجية في اطار الشراكة الاورومتوسطية – حالة الجزائر –** مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ، غير منشورة ، تخصص نقود و مالية ، جامعة 8 ماي 45 ، قالمة ، الجزائر ، سنة 2006

14. أسماء حدانة، **سياسة تحويل الديون إلى استثمارات أجنبية و أثرها على الاقتصاد الوطني،** رسالة ماجستير تخصص نقود و تمويل جامعة بسكرة ، غير منشورة، 2006 .

15. إيمان مودع : **اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام نموذج النمو الداخلي خلال فترة 1991 – 2007** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ،غير منشورة، كلية الاقتصاد و العلوم الإدارية جامعة اليرموك ، 2010

16. بن عزوز محمد : **الشراكة الأجنبية في الجزائر ، واقعها و أفاقها** ، رسالة ماجستير ، غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر

17. بندر بن سالم الزهراني : **الاستثمارات الأجنبية المباشرة و دورها في النمو الاقتصادي في المملكة العربية** السعودية ، مذكرة ماجستير ،غير منشورة ، جامعة كلية العلوم الإدارية قسم اقتصاد جامعة الملك سعود ، المملكة العربية السعودية ، سنة 2004 ، ص26 .

18. بوزيان عبد الباسط : **دور السياسة المالية في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ، غير منشورة ، جامعة حسيبة بن بو علي الشلف ، الجزائر ، 2007

19. بوشمال عبد الرؤوف : **التسويق الدولي و تأثيره على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة حالة الجزائر** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ، غير منشورة ، جامعة منتوري ، قسنطينة ، 2012

20. بيوض محمد العيد : **تقييم اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي و التنمية المستدامة في الاقتصاديات المغاربية** ، مذكرة ماجستير ،غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير ، جامعة فرحات عباس ، سطيف ، سنة 2011 .

21. تواتي محمد : **اثر الشراكة الأورو متوسطية على تنافسية القطاع الصناعي الجزائري – دراسة حالة الصناعة الصيدلانية 1998 –2008** – ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ، غير منشورة ، تخصص اقتصاد صناعي ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، 2009/ 2010

22. داودي محمد : **السياسة المالية و أثرها استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر – دراسة حالة الجزائر –** أطروحة دكتوراه ، غير منشورة ، جامعة أبي بكر بلقايد ، تلمسان ، الجزائر ، 2012.

23. زايد مراد : **دور الجمارك في ظل اقتصاد السوق –حالة الجزائر –** أطروحة دكتوراه ،غير منشورة ، تخصص تسيير ، جامعة يوسف بن خده ، الجزائر ، غير منشورة سنة 2006.

24. ساعد بوراوي: **الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في دول المغرب** العربي ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ، غير منشورة ، جامعة الحاج لخضر باتنة ، 2008

25. سالكي سعاد : **دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر – دراسة بعض دول المغرب العربي**– ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ، غير منشورة ، جامعة أبي بكر بلقايد ، تلمسان ، الجزائر، 2011 .

26. سحنون فاروق : **قياس اثر بعض المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر – دراسة حالة الجزائر –** مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ،غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة فرحات عباس ، سطيف ، الجزائر

27. سلمان حسين : **الاستثمار الأجنبي المباشر و الميزة التنافسية الصناعية بالدول النامية** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ،غير منشورة، جامعة الجزائر ، 2004

28. شريط عابد : **دراسة تحليلية لواقع و أفاق الشراكة الاوروموتوسطية – حالة دول المغرب العربي –** أطروحة دكتوراه دولة ،غير منشورة ، جامعة الجزائر ، سنة 2004

29. عايد لمين : **الشراكة الاوروموتوسطية و أثارها المتوقعة على تطور القطاع الصناعي في الجزائر** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ،غير منشورة ، تخصص التحليل الاقتصادي ، جامعة الجزائر ، سنة 2004

30. عمار زودة : محددات قرار الاستثمار الأجنبي المباشر ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ، غير منشورة ، جامعة منتوري ، قسنطينة ، سنة 2008

31. عمورة جمال : **دراسة تحليلية و تقيمية لاتفاقيات الشراكة الأورو متوسطية** ، رسالة دكتوراه ،غير منشورة ، جامعة الجزائر ، 2005

32. فاطمة رحال، **أثر تحرير حركة رؤوس الأموال على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر حالة الجزائر: 2010/2000**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد خيضر ،بسكرة ،2011

33. كريمة قويدري : **الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي** في الجزائر ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ، غير منشورة ، جامعة أبي بكر بلقايد ، تلمسان ، الجزائر ، 2011 .

34. محمد مباني، **إستراتيجية تسيير احتياطات في الجزائر**، رسالة ماجستير،غير منشورة ، فرع تحليل اقتصادي، جامعة يوسف بن خدة، الجزائر، 2009،

35. ميموني سمير : **الشراكة الاوروموتوسطية بين الطموحات و الواقع – مع دراسة اتفاقية الشراكة بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي** – مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ،غير منشورة ، تخصص تسيير ، المدرسة العليا لتجارة ، الجزائر ، سنة 2006

المؤتمرات و الملتقيات

36. براهمية أمال ، سلايمية ظريفة : **التعجيل بالتعزيز : تعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر هو المفتاح للتنمية الاقتصادية** ، الملتقى الدولي حول سياسات التمويل و أثارها على الاقتصاديات و المؤسسات ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، يومي 21 و 22 نوفمبر 2006

37. بلعزوز بن علي ، مداني احمد : **دور المناطق الحرة كحافز لجلب الاستثمار الأجنبي المباشر** ، دراسة حالة المنطقة الحرة بلارة ، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري و على منظومة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، جامعة فرحات عباس سطيف ، 13 نوفمبر 2006 ،

38. بن حبيب عبد الرزاق ، حوالف رحيمة : **الشراكة و دورها في جلب الاستثمارات الأجنبية** ، مداخلة مقدمة للملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة ، جامعة سعد دحلب البليدة ، يومي 21/ 22 ماي 2002

39. بورغدة حسين ، قصاص الطيب : **الشراكة الاوروجزائرية و أثرها على المؤسسات الاقتصادية الجزائرية** ، ملتقي الدولي حول : أثار و انعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري و على منظومة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ،جامعة فرحات عباس ، سطيف ، يومي 13 و 14 نوفمبر 2006

40. تشام فاروق : **أهمية الشراكة العربية الأوروبية في تحسين مناخ الاستثمار – دراسة حالة الجزائر**– مداخلة ضمن الندوة الدولية حول " التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين و تفعيل الشراكة العربية الأوروبية ، جامعة فرحات عباس ، سطيف ، الجزائر ، يومي 9/8 ماي 2004

41. غراب رزيقة ، سجار نادية : **محتوى الشراكة الاوروجزائرية** ، مداخلة ضمن ملتقى دولي حول : أثار و انعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري و على منظومة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، جامعة فرحات عباس ،سطيف ، الجزائر ،يومي 13 – 14 نوفمبر 2006

42. قطاف ليلي : **اتفاقية الشراكة الأوربية – الجزائرية** ، الملتقى الدولي حول أثار و انعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري و على منظومة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، يومي 13 و 14 نوفمبر 2006 ، جامعة فرحات عباس ، سطيف ، الجزائر.

43. كمال رزيق ، مدوس فارس : **الشراكة الجزائرية الأوروبية بين واقع الاقتصاد الجزائري و الطموحات التوسعية لاقتصاد الاتحاد الأوروبي** ، الملتقي الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة ، جامعة سعد دحلب ، البليدة.

44. المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي : **إشكالية إصلاح المنظومة المصرفية** ، تقرير أعدته لجنة أفاق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية ، الدورة السادسة عشر ، نوفمبر 2002

45. مفتاح صالح ، بن سمية دلال : **اتفاق الشراكة الأورو– جزائري : الدوافع ، المحتوى ، الأهمية** ، الملتقى الدولي حول : أثار و انعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري و على منظومة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، جامعة فرحات عباس ، سطيف ، يومي 13 و 14 نوفمبر 2006

المجلات و الجرائد:

46. بلاسم جميل خلف ، الاستثمار **الأجنبي المباشر بين محددات العولمة و إشكالية البيئة الاستثمارية العراقية** ،مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية ، العدد الخاص بمؤتمر الكلية ، 2013
47. بوعلام غمراسة، **الجزائر تطالب الاتحاد الأوروبي بمراجعة أجندة تفكيك التعريفة الجمركية**، جريدة الخبر الأوسط، 17 جويلية 2010 على الموقع www.awsat.com
48. جريدة الخبر : العدد 33113 ، 19 مارس 2001

49. حفيظ صواليلي : **قانون المحروقات 2005 تسبب في أزمة في الاستثمار** ، الخبر ، 6 أكتوبر 2012 .
50. حفيظ صواليلي، جريدة الخبر اليومي، العدد الخاص بتاريخ 28 أوت 2007

51. زغيب شهرزاد : **الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر – واقع و أفاق** – مجلة العلوم الإنسانية ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، العدد 8 ،فيفري 2005.
52. سعد محمود الكواز ، عمر غازي العبادي : **مخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة لعينة من الدول العربية** ، مجلة كلية الإدارة و الاقتصاد ، جامعة الموصل ، العراق ، سنة 2007 .
53. عبد الرزاق حمد حسين ، عامر عمران كاظم : **قياس اثر الاستثمار الأجنبي غير المباشر على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في البلدان النامية** –دراسة حالة الهند – ، مجلة جامعة كركوك للعلوم الإدارية و الاقتصادية ، سنة .2012
54. عبد الرزاق حمد حسين ، عامر عمران كاظم : **قياس اثر الاستثمار الأجنبي غير المباشر على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في البلدان النامية** –دراسة حالة الهند – ، مجلة جامعة كركوك للعلوم الإدارية و الاقتصادية ، سنة 2012.
55. على لزعر ، بوعزيز ناصر : **تأهيل المؤسسة الاقتصادية الجزائرية في ظل الشراكة الاورومتوسطية** ، أبحاث اقتصادية و إدارية ، العدد الخامس ، جوان 2009 ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، الجزائر.
56. نصير العرباوي : **مستقبل الشراكة الاورومتوسطية** ، مجلة العلوم الاجتماعية ، العدد 17 ، سبتمبر 2013.

القوانين و التشريعات :

57. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية : **المرسوم التنفيذي رقم 08/07** ، الجريدة الرسمية ، صادرة بتاريخ 14 جانفي 2007 ، العدد 04 .
58. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية : **المرسوم التنفيذي رقم 98/08** ، الجريدة الرسمية ، صادرة بتاريخ 26 مارس 2008 ، العدد 16 .

59. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية : **قانون رقم 07/05** ،الجريدة الرسمية، الصادرة بتاريخ 19 جويلية 2005 ، العدد 50 .

60. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية : **قانون رقم 08/06** ، الجريدة الرسمية ، الصادرة بتاريخ 19 جويلية 2006 ، العدد 47 .

61. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية : **قانون رقم 11/82** ، الجريدة الرسمية،الصادر بتاريخ 21 أوت 1982 ، العدد 34

62. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية : **نظام رقم 05/ 03**، الجريدة الرسمية، الصادرة بتاريخ 06 يونيو 2005 ، ص 39 ،ص 40.

63. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: **أمر رقم 66/ 284** ،الجريدة الرسمية، الصادر بتاريخ 15 سبتمبر 1966 ، العدد 80

64. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: **قانون رقم 03/01** ، الجريدة الرسمية ، الصادرة بتاريخ 22 أوت 2001 ، العدد 47.

65. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: **قانون رقم 10/90** ،الجريدة الرسمية، الصادرة تاريخ 18 أفريل 1990 ، العدد 16.

66. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: **قانون رقم 93/ 12** ،الجريدة الرسمية، الصادرة بتاريخ 10 أكتوبر 1993 ، العدد 64.

67. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية:قانون **رقم 13/82** ، الجريدة الرسمية،الصادرة بتاريخ 27 أوت 1986 ،العدد35.

المراجع بالغة الأجنبية :

68. Bernard Bonnin, , **L'entreprise multinationale et L'état**, (édition études vivantes, France, 1984),

69. Pierre Jacquemot, **La Firme multinationale**, Une introduction économique, (Economica, France, 1990),

المواقع الالكترونية :

70. www.andi.dz

71. www.awsat.com

72.دلفوف سفيان : **ماهية المشروع الاستثماري** ، 16/ أفريل/ 2014 ،http://cte.univ-setif.dz/coursenligne/1222/chap1.html

73.محمد بن صالح حمدي ، 9/ ماي / 2011 ، **مفهوم الاستثمار في الاقتصاد الوضعي** ، 16 / أفريل / 2014 ، http://www.veecos.net